

الدولة العثمانية

(٦٩٩ هـ - ١٣٤٣ هـ)



سفير

A:J
297.09
M462m
v.8
c.1

موسوعة سفير
للتاريخ الإسلامى

A
J
997.09
27462 m
2.8

الدولة العثمانية

[٦٩٩ - ١٣٤٣ هـ]

أهداء عن روح المرحوم الحاج
أبراهيم سعيد كريمة

تأليف

أ.د محمد حرب

رئيس المركز المصرى للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركى



جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لشركة سفير

٥ ش جزيرة العرب - المهندسين - القاهرة. ص.ب: (٤٢٥) الدقى

G.14 145579

مقدمة الكتاب

يتناول هذا الجزء من «موسوعة سفير للتاريخ الإسلامى» تاريخ الدولة العثمانية منذ النشأة والتكوين حتى النهاية والسقوط، وهو تاريخ طويل يتجاوز ستة قرون، ويمتد عبر مساحة كبيرة من الأرض، شملت «العراق» و«الجزيرة العربية» و«مصر» و«الشام» وشمال إفريقيا و«الأناضول» وشرق أوروبا.

وقد مرَّ تاريخ الدولة العثمانية بمراحل عديدة، بدأت بمرحلة الإمارة، وهى فترة التأسيس والبناء، وتبدأ من إمارة «عثمان» الذى تنسب إليه الدولة العثمانية، وتنتهى بإمارة «مراد بن أورخان».

وقد شهدت هذه الفترة المبكرة من تاريخ الدولة نشاطاً حربياً فى أوروبا، ووَضَعَ التنظيمات الإدارية، وظهور فرقة الإنكشارية؛ وكانت أهم فرق جيش الإمارة.

ثم انتقلت الدولة من مرحلة الإمارة إلى السلطنة على يد «بايزيد الأول» المشهور بالصاعقة، وامتدت هذه الفترة حتى عهد السلطان «سليم الأول» الذى فتح «مصر» و«الشام» سنة (٩٢٣هـ = ١٥١٧م)، وسقطت بذلك الخلافة العباسية فى «القاهرة»، وانتقلت إلى العثمانيين.

وفى هذه الفترة - أيضاً - فتح السلطان «محمد الفاتح» مدينة «القسطنطينية» عاصمة الدولة البيزنطية واتخذها عاصمة لدولته، وأطلق عليها اسم «استانبول»، وكان لهذا الفتح دوى كبير، فسُرَّ به العالم الإسلامى سروراً عظيماً، وكتب «البابا» إلى جميع الحكام الأوربيين طالباً منهم قيام اتفاق صليبي جديد.

وبعد أن انتقلت الدولة العثمانية إلى مرحلة الخلافة على يد «سليم الأول» انطلقت نحو الدولة العالمية، فانتسعت رقعتها وقويت شوكتها، وبخاصة فى عهد «سليمان القانونى» الذى حكم نحو ست وأربعين سنة، بلغت الدولة خلالها أوج عظمتها قوةً واتساعاً وحضارة.

وقد تناول الكتاب الدولة العثمانية فى عهدها الثانى الذى توقفت فيه الدولة عن الفتح والتوسع، وولّت العصور التى كان فيها نفوذها يعبر القارات ويوجّه سياسة العالم، وعندئذ نظر العثمانيون إلى أنفسهم، وأيقنوا أن هناك خلافاً يستوجب الإصلاح.

كما يتعرض الكتاب لمحاولات الإصلاح، سواء التى سلكت طريق الإحياء الإسلامى، أو التى أخذت بالنموذج الغربى، وكانت حركة «التنظيمات» أشهر تلك المحاولات الإصلاحية، وكان لها آثارها البالغة فى شئون الحياة كافة فى الدولة العثمانية.

ثم يتناول الكتاب الدولة فى عهد السلطان «عبد الحميد الثانى» الذى بذل جهوداً مضنية من أجل الحفاظ على دولته التى أخذت طريقها نحو الانهيار، لكن ذلك لم يمنع من سقوطها الذى وقع سنة (١٣٤٢هـ = ١٩٢٤م) على يد «مصطفى كمال أتاتورك».

ويتناول الكتاب أيضاً تاريخ العالم العربى فى ظل العثمانيين الذى دام نحو أربعة قرون، ثم يختتم الكتاب بالحديث عن الجوانب الحضارية فى الدولة العثمانية.

الهيئة المشرفة:

أ.د. حسن محمود الشافعى

عضو مجمع اللغة العربية والأستاذ بجامعة القاهرة.

أ.د. حسن على حسن

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بجامعة القاهرة.

أ.د. عبد الشافى محمد عبد اللطيف

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بجامعة الأزهر

أ.د. عبد الله جمال الدين

أستاذ التاريخ والحضارة الإسلامية بجامعة القاهرة.

أ.د. محمد حرب

رئيس مركز بحوث العالم التركى

المحرر العام

أحمد عبدالفتاح تمام

تحرير

عمر على الكومى

الإشراف على التنفيذ

عبد الحميد توفيق أحمد عبد الرازق

المراجعة اللغوية والتصحيح

زينهم البدوى حمدي بنورة

الإخراج الفنى

ماهر عبدالقادر

رسوم

ماهر عبد القادر عصام طه

محمد نادى محمد نبيل

عبد المرسى عبيد عادل حسن



رقم الإيداع: ٨٠٤١ / ١٩٩٦

الترقيم الدولى : 0-496-261-977 .I.S.B.N

إمارة آل عثمان

استولى «چنكيزخان» في الربع الأول من القرن الثالث عشر الميلادي على شمالي «الصين»، وبدأ رحفه نحو «تركستان» التي نجحت قواته المغولية في اجتيازها، واقتربت من «إيران» وكانت تلك القوات تثير الفزع والرعب في نفوس الناس، لقيامها بالأعمال الوحشية التي لم تعهدها البشرية من قبل.



وفي أثناء هذه الفترة المضطربة، المشوبة بالخوف والهلع، كان في جنوب «صحراء قراقورم» بشمالي «الصين» ما يقرب من (٧٠) ألف خيمة بدوية، يسكنها نحو نصف مليون إنسان من الأتراك المسلمين، من بينهم عشيرة صغيرة، تُسمى «قايي»، وقد اضطر هذا الجمع الكبير إلى هجرة أوطانهم عندما أحسوا بقرب خطر المغول، فعبروا «إيران» واقتربوا من «الأناضول» غير أنهم لم يستقرُوا جميعاً فيها، بل استقر بعضهم في «العراق

الشمالي»، وبعضهم في غربي «إيران»، وبعضهم الآخر في «القوقاز» في حين واصلت عشيرة «قايي» الصغيرة هجرتها نحو «الأناضول» وكان عددها نحو (٤٠٠٠) فرد.

كان يرأس هذه العشيرة رجل تركي يدعى «كوندوز ألب»، ثم خلفه في رئاستها بعد وفاته ابنه «أرطغرل» والد الأمير «عثمان» مؤسس الدولة العثمانية التي عرفت باسمه.

وفي أثناء ذلك دارت في منطقة «أرزنجان» (الواقعة الآن في الشمال الشرقي لتركيا) معركة سميت باسم «ياسي جمن» بين سلطان «قونية» السلجوقي، و«جلال الدين خوارزم شاه» خاقان «تركستان» وكاد سلطان قونية أن ينهزم، لولا تدخل عشيرة «قايي» بقيادة «كوندوز ألب» فأقاله من عثرته، وكان سبباً في نصره، ولم تكن هذه العشيرة تعلم من أمر القتال شيئاً، لكنها تدخلت لمجدة للملهوف ونصرة للضعيف.



عرف سلطان «قونية» أن هذه العشيرة تبحث عن وطن، فأقطعها ثغراً على الحدود بين سلطنته (الدولة السلجوقية) في «الأناضول» وبين الإمبراطورية البيزنطية، تقديراً لقوتهم وشجاعتهم وبراعتهم الحربية.

وفي سنة (٦٥١هـ = ١٢٥٣م) توفى «كوندوز ألب» وخلفه ابنه «أرطغرل» وبعد فترة توفى هو الآخر، فأصدر سلطان قونية

مرسوماً بتعيين الأمير القبلي «عثمان» محل أبيه، فتولى الأمر وهو في الثالثة والعشرين من عمره.

ثم زالت دولة سلاجقة الروم في «الأناضول» وحل محلها عدة إمارات صغيرة فنجح العثمانيون في ضمها إلى دولتهم التي بدأت تنمو وتتوسع حتى توحد «الأناضول» تحت قيادتهم.

* الأمير عثمان:

تولى بعد أبيه مسئولية الإمارة، وبدأ في توطيد سلطانه على أساس من العدل والنظام، وأخذ في توسيع رقعة دولته حتى وصلت إلى مدينة «بني شهر» التي اتخذها عاصمة لبلاده، وبذلك أصبح على مرمى البصر من «بروصة» و«نيقية» وكانتا من أهم المدن في غربي «الأناضول».

ولما وجد «عثمان» أن إمارة «آل قرمان» هي أقوى الإمارات التي قامت على أنقاض دولة سلاجقة الروم، أرسى سياسته على عدم الاصطدام بها والتوسع غرباً تجاه

السلطان عثمان



البيزنطيين، وبدأ في إرسال حملاته من موقعه الحصين في «بني شهر» إلى المدن اليونانية المجاورة، ونجح في الاستيلاء على كثير من الحصون، قبل أن تتحرك جيوش الدولة البيزنطية لمواجهة.

عرف الأمير «عثمان» بشخصيته القوية، وتحليه بالصبر والمثابرة وضبط النفس، وحماسه للإسلام، لكن في غير تعصب، بل في سماحة ورفق، فلم يضطهد أهل الذمة، وإنما اجتذبهم إلى خدمته، فأسلم منهم جماعات كثيرة صارت ركيزة من ركائز دولته الناشئة.

السلطان أورخان



* الأمير أورخان:

تولى «أورخان» الحكم بعد وفاة أبيه سنة (٧٦٣هـ = ١٣٦٢م). ولم يكد يمضي على توليته وقت طويل حتى تقدم نحو بحر «مرمرة» وهزم حملة بيزنطية، كان يقودها الإمبراطور «أندرينيكوس الثالث»

وبعدها تخلت بيزنطة عن بذل الجهود الخاصة بتنظيم المقاومة العسكرية في «الأناضول» أو تعزيز حاميات ما تبقى لها من المدن هناك، وقد أدى ذلك إلى نجاح «أورخان» في الاستيلاء على معظم شبه جزيرة «نيقية»، وسواحل خليج «نيقوميديا» وسقوط «نيقية» دون مقاومة، ثم استيلائه على ما تبقى من الأراضي البيزنطية في غربي «الأناضول» دون صعوبة، مما جعل دولته أقوى إمارات التركمان

في المنطقة، لاسيما وقد تعزز مركزها باعتبارها زعيمة الجهاد ضد البيزنطيين، كما عزز «أورخان» مركزه بالتوسع على حساب إمارات الطوائف التي تطل على شواطئ «بحر مرمرة» وسيطر على ساحله

وتوفى «عثمان» في الوقت الذي كان ابنه «أورخان» يحاصر مدينة «بروصة» بعد أن ترك له وصية وهو على فراش الموت، سجلها المؤرخ العثماني «عاشق چلبى»، جاء فيها:

«يا بني أخط من أطاعك بالإعزاز، وأنعم على الجنود، ولا يغرنك الشيطان بجهلك وبمالك، وإياك أن تبعد عن أهل الشريعة، يا بني! لسنا من هؤلاء الذين يقيمون الحروب لشهوة حكم أو سيطرة أفراد، فنحن بالإسلام نحيا، وللإسلام نموت، وهذا يا ولدي ما أنت أهل له. يا بني إنك تعلم أن غابتنا هي إرضاء رب العالمين، وأن بالجهاد يعم نور ديننا كل الآفاق، فتحدث مرضاة الله جل جلاله».

ويعد «عثمان» أول من استقل بالإمارة، وراوده حلم إرساء قواعد دولة مترامية الأطراف، وكان أهل إمارته يطلقون عليه لقب «قرة عثمان» رمزاً لقوة الشخصية والحيوية الجسمانية.



الجنوبى مما سهل له مهمة العبور إلى أوروبا حين سنحت له الفرصة.

وقد أمضى «أورخان» بعد استيلائه على إمارة «قرة سى» عشرين سنة دون أن يخوض معارك، وإنما شغل نفسه فى وضع النظم المدنية والعسكرية التى تقوى من شأن الدولة، وفى تعزيز الأمن الداخلى، وبناء المساجد والمدارس ورصد الأوقاف عليها، وإقامة المنشآت العامة.

وتميزت الإدارة العثمانية فى عهد «أورخان» بالكفاءة، وإتاحة الفرص أمام رعايا الدولة، ومعاملة أهل الذمة بتسامح كامل، والاهتمام بالتعليم وأهله.

* الأمير مراد بن أورخان:

تولى حكم الدولة بعد وفاة أبيه سنة (٧٦١ هـ = ١٣٦٠ م)، وواصل جهود أبيه فى الفتح، ونجح فى العام التالى من توليه الحكم فى فتح مدينة «أدرنة» ونقل إليها العاصمة بعد أن كانت فى «بورصة»، ثم فتح أراضى الدولة البيزنطية فى «البلقان»، حتى أصبحت «القسطنطينية» عاصمة البيزنطيين محاصرة تمامًا بالأراضى العثمانية، ونتيجة لتلك الفتوحات صارت الدولة العثمانية متاخمة لكل من «الصرب» و«البغار» و«ألبانيا».

وأدى هذا النشاط العثمانى إلى انزعاج أوروبا وازدياد قلقها، فكتب

السلطان مراد الأول



أمراء تلك المناطق إلى ملوك أوروبا الغربية وإلى البابا يستنجدون بهم ضد المسلمين، فقام البابا بالدعوة إلى قيام حرب صليبية جديدة، غير أن ملك الصرب هاجم «أدرنة» عاصمة العثمانيين وكان «مراد» غائبًا عنها، فلما علم بأخبار هذا الهجوم عاد بجيشه ليحارب الصرب، ونجح فى إلحاق الهزيمة بهم.

ثم قام ملك الصرب - الجديد وقتها - بعقد حلف عسكرى مع أمير «بلغاريا» لمحاربة العثمانيين، فلما قامت الحرب بينهما هرب أمير البلغار من المعركة، ثم اصططح الطرفان الصربى والبلغارى مع الدولة العثمانية، نظير جزية سنوية يقدمانها لها، لكن الصرب نقضوا عهدهم فأقام ملكهم تحالفًا صليبيًا مع «ألبانيا» ضد العثمانيين، والتقى الفريقان فى مكان يُسمى «قوصوة» سنة (٧٩١ هـ = ١٣٨٩ م) حيث دارت معركة من أعظم معارك

الإسلام، انتصر فيها العثمانيون، وهزم الصرب هزيمة منكرة، وقتل ملكهم.

وعقب انتهاء المعركة قام الأمير «مراد» بتفقد ساحة المعركة، وكان الليل حالك السواد، والهلال والنجوم فى السماء، وساحة المعركة مدرجة بالدماء، فأوحى ذلك بفكرة العلم العثمانى كما يقال، فجاء علماء أحمر الأرضية يذكّر بالدماء التى ملأت أرض «قوصوة» ويزين العلم الهلال والنجوم، ولا يزال علم تركيا على هذه الصورة حتى الآن.

وأثناء تفقد الأمير المنتصر «مراد» ساحة القتال؛ إذا بصربى جريح يقوم من بين القتلى ليطعنه بخنجر فيقتله على الفور، ويستشهد فى ساحة الجهاد، وهو يبلغ من العمر (٦٥) عامًا.

عُرف الأمير «مراد الأول» بالعدل، وبمعاملة رعيته من أهل الذمة معاملة حسنة، وبكثرة المعارك التى خالفه فيها النصر، حتى إنه

دخل (٣٧) معركة فى «الأناضول» وفى «البلقان» خرج منها جميعًا مظفرًا، كما أنه تسلم الدولة من أبيه ومساحتها نحو (٩٥٠٠٠ كم٢)، وتركها عند استشهاده وهى تبلغ (٥٠٠٠٠ كم٢)، أى أنها زادت فى مدى (٢٩) سنة أكثر من خمسة أمثالها حين تسلمها من أبيه.



* نظام الحكم العثماني:

بدأت التنظيمات الإدارية في عهد الأمير «أورخان» مستوعبة النظم المتبعة في الدول الإسلامية، فالأمير هو قمة الجهاز الحكومي، وسلطته مقيدة بالكتاب والسنة، وكان يتمتع بالسلطينة؛ التشريعية التي كان يعهد بها إلى علماء الشرع، والتنفيذية التي كان يعهد بها إلى وزيره.

وكانت المراتب الأساسية للقانون في الإمارة العثمانية هي على التوالي: القرآن، والسنة، والمذاهب الأربعة، والمراسيم (الخطوط الشريعة).

وظهرت فرقة «الإنكشارية» في عهد «عثمان» وكانت أهم فرق جيش الإمارة، ولم يسمح للإنكشاريين بالزواج، وكان عليهم أن يقيموا في ثكناتهم العسكرية ليواصلوا التدريب، وضم الجيش أيضاً فرق الفرسان ولم تكن لهم ثكنات خاصة بهم، وإنما عاش معظمهم في القرى القريبة من العاصمة.

* الملامح العامة للحضارة العثمانية

عنى العثمانيون في هذه المرحلة بالأدب الذي تأثر بالأدب الفارسي، وكان الإلمام بالأدب في هذه الفترة من الأدوات اللازمة للمثقف والباحث والمتأدّب، كما اهتم العلماء والأدباء باللغة العربية

اهتماماً واضحاً.

ونشطت الحركة المعمارية، وتأثرت تأثراً واضحاً بالطرز السلجوقية، ويبدو ذلك واضحاً في المساجد الأولى التي شيدت في مدينة «بورصة» مثل: «أولو جامع» الذي بدأ تشييده في عهد «مراد

الأول»، كما شيد حكام الإمارة في ذلك الوقت قصوراً في «بورصة» و«أدرنة» لم يبق لها أثر الآن.

واشتهرت «الأناضول» في تلك الفترة بصناعة السجاد الذي كان من ابتكار القبائل الرحل التركمانية.

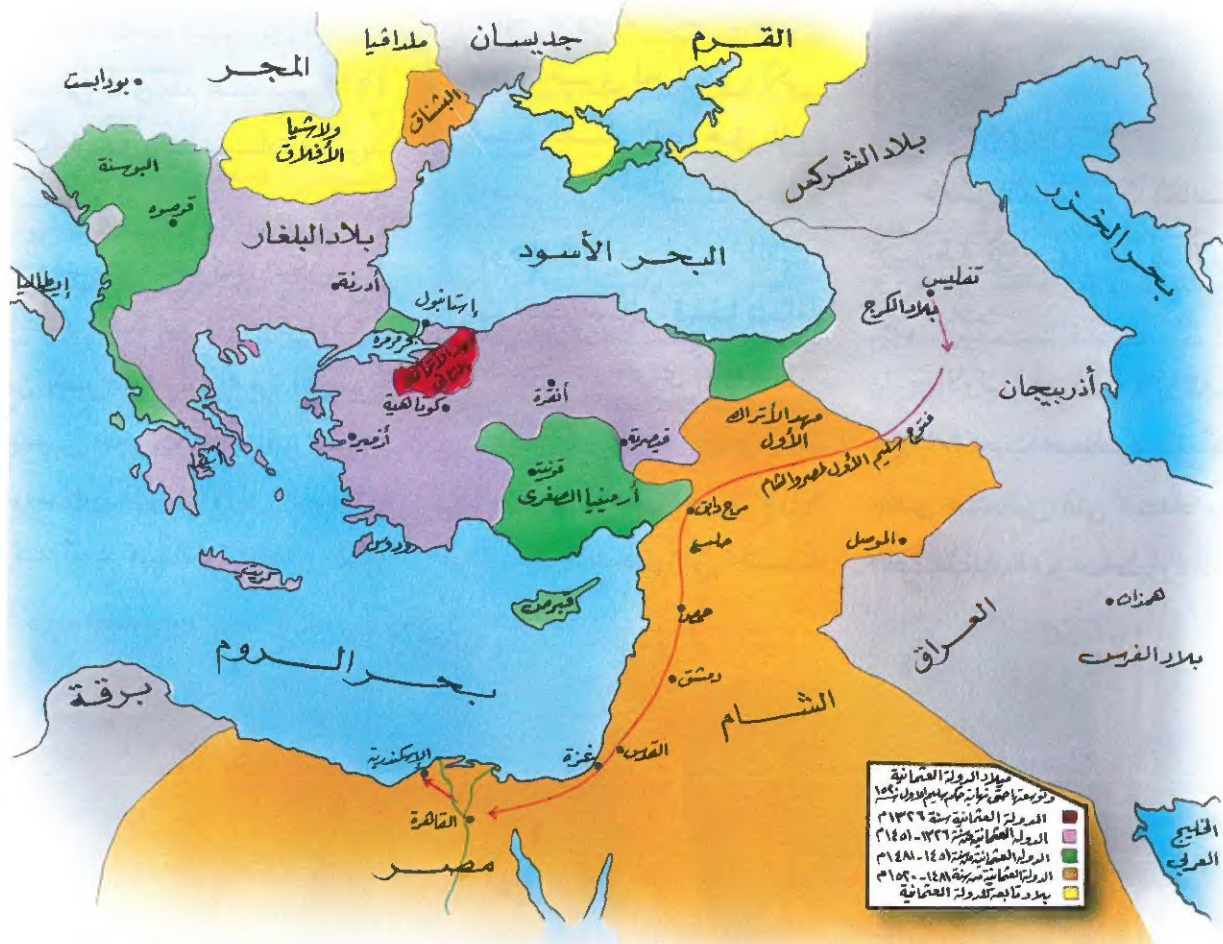


صورة لجندى إنكشاري

تحويل الإمارة إلى سلطنة

* بايزيد الأول:

لم ينتقل «آل عثمان» من طور الإمارة إلى طور السلطنة إلا في عهد «بايزيد الأول» المشهور بالصاعقة، لسرعة تنقله بجيوشه بين «أوريا» و«الأناضول».



وقد بذل «بايزيد» جهوداً عظيمة في توحيد منطقة «الأناضول» تحت قيادته، وفي استمرار الفتوحات في منطقة «البلقان» فدخل «رومانيا» وضم جنوبها - «الأفلاق» - إلى الدولة العثمانية، وفتح «سلانيك»، واستولى على «بنى شهر» وألحق «تساليا» بدولته، وفتح «اسكوب» ودخلت جيوشه «طورنوبا» وواصل

فتوحاته في «مقدونيا الشمالية» و«ألبانيا»، ونجح في ضم «بلاد البلغار»، وجعلها ولاية عثمانية، ووصلت جيوشه إلى «اليونان» ودخل «أثينا»، وانتقل إلى «شبه جزيرة المورة» ودفع له الصرب جزية سنوية، كما حاصر «القسطنطينية» أربع مرات. ونتيجة لهذا توحدت «أوريا»

كلها ضده لطرده من «البلقان» فتكونت حملة صليبية ضده في (جمادى الأولى ٧٩٨هـ = فبراير ١٣٩٦م) بقيادة «سيجموند» ملك «المجر» الذي استنجد بالبابا وبملوك «أوريا» لإنقاذ «المجر» و«بيزنطة» من الخطر العثماني، فحملت الحملة شعار «سحق الأتراك أولاً ثم احتلال القدس».

وتكونت هذه الحملة من جيوش مجرية وفرنسية وألمانية وهولندية وإنجليزية وإيطالية وإسبانية بلغت نحو (١٣٠) ألف محارب، واجتازت نهر «الدانوب» وبلغت مدينة «نيكوبولي» وعندها دارت معركة طاحنة بينهم وبين الجيش العثماني الذي بلغ عدده نحو (٩٠) ألف جندي بقيادة «بايزيد الصاعقة».

وانتهت معركة «نيكوبولي» بانتصار العثمانيين، وبوقوع كثير من أشرف «فرنسا» في الأسر، منهم : «الكونت دى نيفر» قائد قوات «بورغونيا» وولى عهدها، وقد أقسم هذا الكونت على عدم

العودة إلى محاربة العثمانيين، ولكن بعد قرار «بايزيد» بإطلاق سراح الأمراء الأسرى، أراد أن يحل «الكونت دى نيفر» من قسمه، فقال له :

«أيها الكونت ! لك أن تعود مرة أخرى لمحاربتى، لكى تسمح العار الذى لحق بك، واعلم أنى لا أخاف من عودتك وإلا ما كنت أطلقت سراحك، تعال وقتما تشاء فستجندنى وجنودى أمامك..»

ثم أرسل الأمير «بايزيد الأول» أنباء هذا الانتصار إلى الخليفة

«المتوكل العباسى» بالقاهرة، فأجابه الخليفة بأن أرسل إليه تشريقاً وخلعاً وسيقاً، وكان هذا يعنى الاعتراف ببايزيد الأول سلطاناً على إقليم «الروم» (الأناضول والبلقان)، وبذا أصبح الأمير «بايزيد» أول من حمل لقب «سلطان» فى «آل عثمان».

* محاصرة القسطنطينية :

حاصر العثمانيون العاصمة البيزنطية فى عهد «بايزيد الأول» أربع مرات :

- الأولى فى سنة (٧٩٣هـ = ١٣٩١م) حيث اصطف ستة آلاف جندي عثماني على امتداد سور «القسطنطينية» وحاصروا المدينة



مدينة القسطنطينية - القرن ١٥

حصاراً شديداً، ولم يستطع أحد الدخول إلى المدينة أو الخروج منها دون موافقة العثمانيين، ودأب هذا الحصار سبعة أشهر دون أن يخضع إمبراطور «بيزنطة» لبايزيد دون قتال.

- والثانية فى سنة (٧٩٧هـ = ١٣٩٥م)، واستمر هذا الحصار طوال صيف ذلك العام.

- والثالثة فى سنة (٨٠٠هـ = ١٣٩٧م).

- والرابعة كانت بين سنى (٨٠٢ - ٨٠٤هـ = ١٣٩٩ - ١٤٠١م)، على إثر ذهاب الإمبراطور البيزنطى «مانويل الثانى» إلى «إنجلترا» وزيارته لأوروبا لمدة (١٣) شهراً، طلباً للمساعدة ضد العثمانيين، ولم يفك هذا الحصار إلا بعد قدوم «تيمورلنك» بجيوشه الجرارة التى عصفت بالسلطنة العثمانية وتسببت فى انهيارها فترة من الزمن .

ويجدر بالذكر أن «بايزيد» لم يفك حصاره الرابع عن

«القسطنطينية» إلا بشروط منها: أن يبنى المسلمون الذين يعيشون داخل المدينة جامعاً لإقامة شعائر الدين، وأن تقام لهم محكمة شرعية للنظر فى قضاياهم.

ويذكر لبايزيد تشييده القلعة المسماة «جوزلجه حصار» (أناضولى حصار) على الضفة الآسيوية من بوغاز «القسطنطينية».

* الأزمة بين تيمورلنك وبايزيد:

أسس «تيمورلنك» خاقان أتراك الشرق (التركستان) إمبراطورية عظيمة، امتلكت جيشاً قوياً ومنظماً اجتاح به الشرق، ثم حدث نزاع بين «تيمورلنك» و«بايزيد» بسبب لجوء «أحمد بن أويس» الذى فر من

«بغداد» أمام «تيمورلنك» إلى «بايزيد»، واحتمائه به.

اتخذ «تيمورلنك» من هذا الحادث ذريعة للتحرك ضد العثمانيين، وبخاصة بعد رفض «بايزيد» طلب «تيمورلنك» تسليمه «أحمد بن أويس» فقام بحملته الأولى على «الأناضول» سنة (٨٠٣هـ = ١٤٠٠م)، ووصل إلى «سيواس» فدخلها وخربها وسفك

دماء أهلها بعد أن صمد العثمانيون على قتلهم أمام جيوش «تيمورلنك» الجرارة، وأبلوا بلاءً حسناً، ثم انسحب «تيمورلنك» من «الأناضول» إلى «القوقاز» بعد أن استولى على «ملاطية» من العثمانيين.



كان «تيمورلنك» يأمل أن يعترف «بايزيد» بتبعيته له مثل سلاطين المماليك و«الهند» غير أن هذا الأمل لم يتحقق؛ إذ رد عليه «بايزيد» رداً فيه تحقير، وحاول «تيمورلنك» إقناع أمراءه بشن حرب حاسمة ضد العثمانيين، وكان رأى أمراء «تيمور» وأولاده أنه لا يليق بهم محاربة الدولة العثمانية، وهي دولة سنية حنفية المذهب مثلهم، وتجمعهم اللغة التركية، كما أنها تعد حاملة لراية الجهاد الإسلامي، لكن «تيمورلنك» نجح في إقناع المخالفين له في الرأي باحتمال أن يقوم «بايزيد» بضرب الجيش التيموري من الخلف أثناء حملته على «الصين».

دخل «تيمورلنك» إلى «الأناضول» مرة أخرى سنة (٨٠٥هـ = ١٤٠٢م) على رأس جيش ضخم بلغ عدده نحو (٣٠٠ ألف جندي، وفي مقدمته (٣٢) فيلاً مدرعاً، وسار به حتى وصل إلى «أنقرة» وهناك التقى بالجيش العثماني في (٢٧ من ذي الحجة ٨٠٤هـ = ٢٨ من يوليو ١٤٠٢م) واستمر اللقاء حتى غروب الشمس، وكان النصر فيه حليف «تيمورلنك» وأسر في المعركة السلطان «بايزيد» بعد أن أبلى جنوده بلاءً حسناً، وكبّدوا «تيمورلنك» خسائر فادحة لم يسبق له أن تكبّدها، حيث قتل له في المعركة نحو (٤٠٠٠٠) جندي.

لقد كانت معركة «أنقرة» من أكبر المعارك الميدانية التي حدثت خلال العصور الوسطى، وتعد من أكبر الكوارث في التاريخ التركي، حيث أخبرت غو العثمانيين وفتوحاتهم نصف قرن، وأطالت عمر الدولة البيزنطية المدة نفسها، وعطّلت وحدة «الأناضول» سبعين سنة.

عاش السلطان «بايزيد» في أسر «تيمورلنك» سبعة أشهر واثني عشر يوماً، ومات في «آق شهر» قرب «قونية» سنة (٨٠٦هـ = ١٤٠٣م) وأرسل جثمانه إلى «بورصة» ثم أطلق «تيمور» عقب وفاة «بايزيد» سراح ابنه اللذين أسرا معه.



العثمانيون يعيدون تكوين دولتهم

عاش العثمانيون عقب معركة «أنقرة» فترة أطلق عليها المؤرخون عهد الفتنة أو دور الفوضى، وكانت مدتها عشر سنوات، وأحد عشر شهراً وثمانية أيام، وهي فترة الصراع بين أبناء «بايزيد» على العرش العثماني، حتى نجح أحدهم وهو «محمد بن بايزيد» الملقب بمحمد جلبي في تولى السلطنة والقضاء على الفوضى والفتن، والبداية في إعادة البناء وتعمير الدولة وتنظيم أمورها، حتى عده المؤرخون المؤسس الثاني للدولة العثمانية.

وتوفي «محمد الأول» سنة (٨٢٤هـ = ١٤٢١م) عن (٣٩) عاماً في مدينة «أدرنة».

* السلطان مراد الثاني:

تولى «مراد بن محمد» عرش السلطنة وعمره (١٧) سنة، وبدأ عهده بعقد هدنة مع ملك «المجر» لمدة خمس سنوات حتى يتفرغ للأناضول، وبالعقد صلح مع أمير «قرمان»، ثم اتجه «مراد» إلى محاصرة مدينة «القسطنطينية» سنة (٨٢٥هـ = ١٤٢٢م)، ودام الحصار (٦٤) يوماً، وكان بحريا وبريا، بجيش قوامه ثلاثون ألف جندي، وكان احتمال سقوط العاصمة البيزنطية كبيراً، بعد أن أحدثت القوات العثمانية أضراراً بالغة بسور



مراد خان



محمد الأول



منمنمة تصور القوات العثمانية الأنكشارية.



وإزاء هذه التطورات اجتمع مجلس شورى السلطنة العثمانية، وطلب عودة «مراد الثاني» إلى الحكم مرة أخرى، فعاد وبدأ في إعداد جيشه للقاء تلك الحملة الصليبية، فتحرك على رأس جيشه الضخم الذي بلغ أربعين ألف جندي، والتقى مع تلك الحملة في «فارنا» وهي مدينة بلغارية تقع على شاطئ «البحر الأسود»، ودارت بينهما معركة هائلة عرفت باسم «معركة فارنا» في (٢٨ من رجب ٨٤٨ هـ = ١٠ من نوفمبر ١٤٤٨م).

١٤٤٤م)، وفيها حقق العثمانيون نصراً غالياً، وقتل الملك «لاديسلاس»، وهرب «هونيادي» من المعركة، وبهذا النصر أيقن الأوروبيون صعوبة طرد العثمانيين من منطقة «البلقان».

وقد فرح العالم الإسلامي بهذا النصر فرحاً شديداً حتى إن السلطان «جقمق» المملوكي أمر أن يذكر اسم السلطان «مراد الثاني» مجاملة بعد اسم الخليفة العباسي في «القاهرة». لم تستسلم «أوربا» لهذه الهزيمة فجهزت حملة صليبية أخرى ضمت نحو مائة ألف جندي بقيادة «هونيادي» والتقت بالعثمانيين بقيادة السلطان «مراد الثاني» في صحراء «قوصوه» في (١٨ من شعبان ٨٥٢ هـ = ١٧ من أكتوبر ١٤٤٨م)، وانتصر العثمانيون في هذا اليوم انتصاراً عظيماً.



من إخراج العثمانيين من «البلقان» هدفاً لحياته. وقد تمكن هذا القائد المجرى من هزيمة عدة جيوش عثمانية، مما اضطر السلطان إلى محاربته بنفسه، ثم عقد صلحاً مع «المجر» سنة (٨٤٨ هـ = ١٤٤٤م)، أعيد بمقتضاه تأسيس إمارة «الصرب» على أن تكون تابعة للدولة العثمانية، ومنطقة عازلة بينها وبين «المجر». ولما شعر السلطان «مراد الثاني» بالتعب تخلى عن عرشه لابنه «محمد الثاني» الذي عرف فيما بعد

المدينة، غير أن السلطان «مراد» اضطر إلى رفع الحصار بعد أن جاءته أنباء حدوث فتنة في «الأناضول» وعقد الصلح مع «بيزنطة» مقابل أن تدفع جزية كبيرة سنوية. ثم اتجه «مراد الثاني» إلى تأديب إمارات «الأناضول» التي تمردت عليه أثناء انشغاله بمحاربة «بيزنطة» ففضى بصورة نهائية على إمارات «منتشة» و«أيدين»، و«تسكا» وقلص حدود إمارة «جاندار».

وفي سنة (٨٢٩ هـ = ١٤٢٦م) اجتاز السلطان «مراد الثاني» على رأس جيشه «نهر الدانوب» والتقى مع الجيش المجرى، وانتصر عليه، وعقد مع ملك «المجر» معاهدة تنازل بمقتضاها عن أملاكه في الضفة اليمنى لنهر الدانوب، الذي أصبح فاصلاً بين أملاك الدولة العثمانية و«المجر»، ثم فتح «مراد» «سلانيك» و«يانيا» ونجح في إلغاء إمارة «الصرب» تماماً وأطلق عليها لواء «سمندرة» كما خضعت «ألبانيا» للدولة العثمانية بعد حروب يسيرة، وعقدت «البندقية» صلحاً معها.

وفي عهد «مراد الثاني» توترت العلاقات بين المماليك والعثمانيين بسبب إمارتي «قرامان» و«دلقدار» غير أنه لم يهتم بهذا الأمر بسبب إعلان البابا «أوجينيوس الرابع» سنة (٨٤٣ هـ = ١٤٣٩م) عن حملة صليبية ضد الدولة العثمانية بقيادة القائد المجرى «هونيادي» الذي اتخذ

السلطان محمد الثاني

ولد السلطان «محمد» في (٢٧ من رجب ٨٣٥هـ = ٣٠ من مارس ١٤٣٢م) وتولى عرش السلطنة بعد وفاة أبيه في (٥ من المحرم ٨٥٥هـ = ٧ من فبراير ١٤٥١م) بعد أن بايعه أهل الحل والعقد في الدولة العثمانية.

* إعداد محمد الفاتح:

خضع السلطان «محمد» - شأنه في ذلك شأن كل أمير عثماني - لنظام تربوي صارم تحت إشراف مجموعة من علماء عصره المعروفين.

وهو ما يزال غضا، فتعلم القرآن الكريم والحديث والفقه والعلوم العصرية - آنذاك - من رياضيات وفلك وتاريخ ودراسات



السلطان محمد الفاتح

عسكرية نظرية وتطبيقية، كما كان السلطان «محمد» يشترك في الحروب التي كان يشنها والده السلطان «مراد الثاني» ضد «أوربا» أو التي كان يصد فيها اعتداءاتهم.

وكعادة «آل عثمان» في إسناد إدارة ولاية لكل أمير وهو صغير حتى يؤهل لقيادة الدولة بعد ذلك، قضى «محمد» فترة إمارته في «مغنيسيا» تحت إشراف مجموعة

من أساطين علماء العصر، وفي مقدمتهم: الشيخ «آق شمس الدين» والملا «الكوراني».

وقد أثرت هذه المجموعة من العلماء في تكوين الأمير الصغير وتشكيل اتجاهاته الثقافية والسياسية والعسكرية، وكان الشيخ «آق شمس الدين» صارماً مع الأمير حتى إن السلطان «محمد» وهو سلطان قال لأحد وزرائه عن شيخه هذا: «إن احترامي لهذا الشيخ احترام يأخذ بمجامع نفسي وأنا مائل في حضرته مضطرباً ويدي ترتعشان».

* ثقافة محمد الفاتح:

درس السلطان «محمد» إلى جانب دراسته الأكاديمية المنظمة اللغات الإسلامية الثلاثة التي لم يكن يستغنى عنها مثقف عصرى آنذاك وهي: العربية والفارسية والتركية، وعنى بالأدب والشعر خاصة، فكان شاعراً له ديوان بالتركية، وله بيت مشهور يقول فيه:

نبتي هي الامثال للأمر الإلهي
جاهدوا في سبيل الله .
وحماسي إنما هو حماس في
سبيل دين الله .

وتعلم السلطان «محمد» أيضاً اللغات: اللاتينية واليونانية والصربية، ولاتخفى أهمية هذه اللغات للأمير في طريقه إلى تولى الدولة العثمانية.



وقد أثرت فترة إمارة «محمد» في شخصيته فجعلته - بفضل توعية أساتذته - أكثر الأمراء العثمانيين وعياً في دراسة علوم التاريخ والجغرافيا والعلوم العسكرية، وبخاصة أن أساتذته وجهوا اهتمامه إلى دراسة الشخصيات الكبيرة، التي أثرت في مجرى التاريخ. وأبانوا له عن جوانب العظمة في تلك الشخصيات، كما وضحو له نقاط الضعف فيها، أملاً أن يكون أميرهم ذات يوم من أكثر الحكام خبرة وحكمة وعبقرية.

ولا شك أن الشيخ «آق شمس الدين» استطاع أن يلعب دوراً كبيراً في تكوين شخصية «محمد» وأن ييث فيه منذ صغره أمرين، جعلاً منه فاتحاً، وهما:

- مضاعفة حركة الجهاد العثمانية.

- الإيحاء دوماً لمحمد منذ صغره بأنه هو الأمير المقصود بالحديث النبوي، «لتفتحن القسطنطينية فلنعم الأمير أميرها ولنعم الجيش ذلك الجيش».

وقد استغرق تحقيق النقطة الأولى فترة تاريخية من حياة السلطان «محمد» - بعد أن أصبح سلطاناً للدولة - لئلا يرى فيه حملاته العسكرية، ونكتفى هنا بذكر حروبه البرية على الجبهة الأوربية. ففي عام (٨٥٧هـ = ١٤٥٣م) فتح «القسطنطينية»، وفي عام (٨٦٣هـ =

١٤٥٩م) فتح «بلاد الصرب»، وفي عام (٨٦٥هـ = ١٤٦٠م) فتح «بلاد المورة»، وفي عام (٨٦٦هـ = ١٤٦٢م) ضم «بلاد الأفلاق»، وبين عامي (٨٦٧-٨٨٤هـ = ١٤٦٣ - ١٤٧٩م) فتح بلاد «ألبانيا»، وبين عامي (٨٦٧ - ٨٧٠هـ = ١٤٦٣ - ١٤٦٥م) فتح بلاد «البوسنة والهرسك»، وفي عام (٨٨١هـ = ١٤٧٦م) وقعت حرب «المجر».

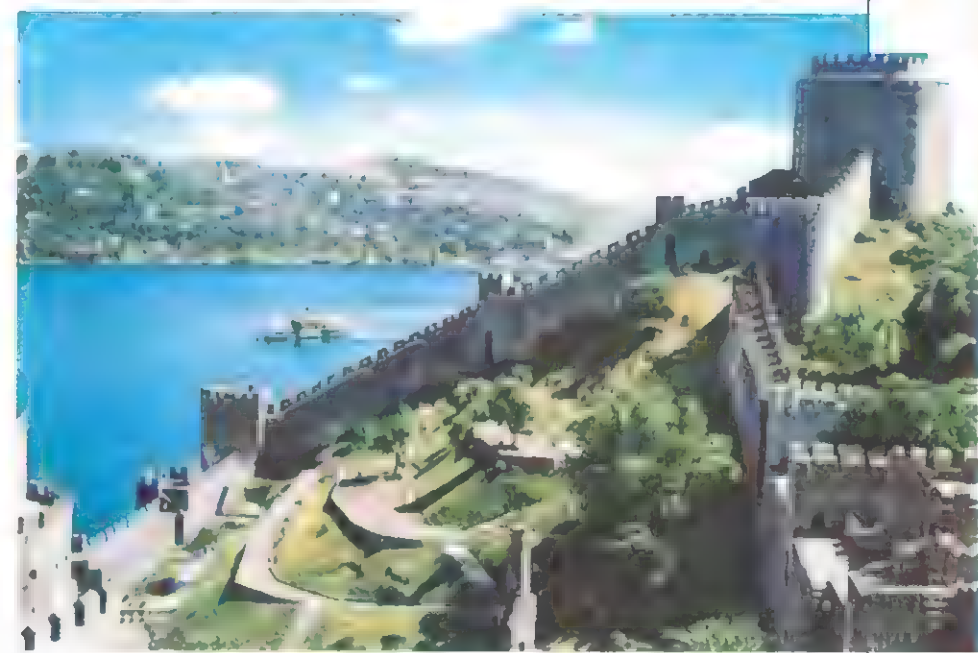
ومنذ حرب بلاد «المجر» وحتى وفاة الفاتح عام (٨٨٦هـ = ١٤٨١م) دخلت الدولة العثمانية في حروب بحرية كثيرة منها: ضم الجزر اليونانية عام (٨٨٤هـ = ١٤٧٩م) وضم «أوترانتو» عام (٨٨٥هـ = ١٤٨٠م) ومعلوم أنه كان قد أعد بالفعل



جيوشه وتحرك على رأسها لمحاربة المماليك إلا أن الموت عاجله.

فتح القسطنطينية

رأى السلطان «محمد الفاتح» أن فتح «القسطنطينية» كما أنه يحقق أملاً عقائدياً عنده فإنه أيضاً يسهل للدولة العثمانية فتوحاتها في منطقة «البلقان» ويجعل بلاده متصلة لا يتخللها عدو، وكانت «القسطنطينية» تمثل الأرض التي تعترض طريق الفتوحات في «أوربا»، فبدأ في عاصمته «أدرنة» الاستعداد لعملية فتح «القسطنطينية»، ومن ذلك: صب المدافع خاصة الضخم منها، والاستعداد لنقل هذه المدافع إلى أسوار مدينة «القسطنطينية».



قلعة رومالي حصار

ثم رأى السلطان «محمد» أن جده «بايزيد الصاعقة» كان قد بنى - أثناء محاولته فتح «القسطنطينية» - قلعة على الضفة الآسيوية من «البوسفور» سماها «أناضولو حصارى» أى «قلعة الأناضول». كانت تقوم على أضيق نقطة من «مضيق البوسفور»، فقرر «محمد» أن يبنى فى مواجهة هذه القلعة على الجانب الأوروبى من «البوسفور» قلعة سماها «روملى حصارى» أى «قلعة منطقة الروم» (يطلق الأتراك على الجانب الأوروبى من تركيا والمنطقة الملاصقة له والمعروفة الآن باسم «البلقان» اسم «روم إيلى» أى منطقة الروم)، وكان القصد من هذا هو التحكم فى «البوسفور» تمامًا، وكان السلطان «محمد» هو الذى وضع بنفسه تخطيط هذه القلعة، ونفذها المعماري «مصلح الدين

آغا» ومعه (٧٠٠) عامل أنهموا مهمتهم فى أربعة أشهر كاملة . وبعد أن تم البناء خرج بعض الجنود العثمانيين لرؤية «القسطنطينية» فما لبث أن وقع بينهم وبين البيزنطيين المجاورين لأسوار المدينة بعض حوادث شغب، كان لها رد فعل عند السلطان «محمد» فأصدر أوامره بإبعاد البيزنطيين المجاورين للأسوار والقرويين المجاورين للمدينة، فقام إمبراطور «بيزنطة» «قسطنطين دركازيز» بإخلاء القرى المجاورة، وسحب سكانها إلى داخل المدينة، ثم أمر الإمبراطور بإغلاق أبواب «القسطنطينية» وإحكام رتاجها . وبينما الاستعدادات العثمانية تجرى على قدم وساق فى «أدرنة» لفتح «القسطنطينية» كان الوضع فى المدينة غاية فى الاضطراب، فقد

طلب الإمبراطور «قسطنطين» معونة عاجلة من البابا «نيقولا الخامس» فاستجاب البابا وأرسل الكاردينال «ايزودور» إلى «القسطنطينية» فتوجه هذا الكاردينال - وهو كاثوليكي - إلى «كنيسة آياصوفيا» وأقام فيها المراسم الكنسية على الأصول الكاثوليكية مخالفًا بذلك بل ومتحديًا مشاعر شعب «القسطنطينية» الأرثوذكسى .

وقف الشعب ينظر إلى الكاردينال المنقذ باشمئزاز بالغ، وكان إمبراطور «القسطنطينية» يميل إلى فكرة اتحاد الكنيستين الأرثوذكسية والكاثوليكية، أما رئيس الحكومة «لوكاس نوتاراس» و«جنادىوس» (الذى صار بطريرقًا بعد الفتح) فقد عارضوا بشدة هذا الاتحاد خوفًا على الأرثوذكسية من الفناء، وقال «نوتاراس» قولته الشهيرة: «إنى أفضل رؤية العمامة التركية فى القسطنطينية على رؤية القبة اللاتينية» ولم يكن البيزنطيون قد نسوا الأعمال الوحشية التى قام بها «اللاتين» عندما احتلوا «القسطنطينية» عام (٦٠١هـ = ١٢٠٤م) ومع ذلك فإن الكنيسة اللاتينية لم تتوان عن إرسال موجات المتطوعين إلى «القسطنطينية» بناء على طلب إمبراطورها، لكن مجيء «ايزودور» لم يحقق أدنى نتيجة فى مسألة اتحاد الكنيستين .

* الحصار والفتح:

حاصر العثمانيون «القسطنطينية» برا وبحرًا فى (٨٥٧هـ = ١٤٥٣م) واشترك فى الحصار من الجنود البحرية (٢٠.٠٠٠) جندى على (٤٠٠) سفينة، أما القوات البرية فكانت (٨٠.٠٠٠) جندى، والمدفعية (٢٠٠) مدفع .

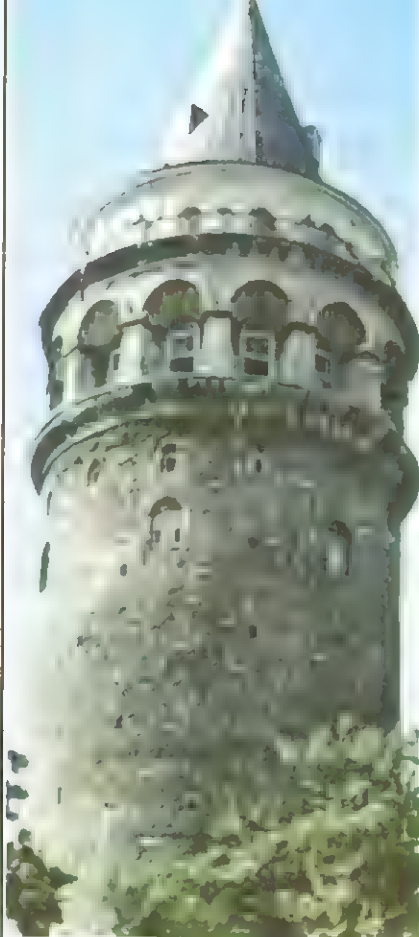
وقفت القوات البحرية العثمانية بقيادة «بلطة أوغلو سليمان بك» على مدخل «الخليج الذهبى» وكان عليه تدمير الأسطول البيزنطى المكلف بحماية مدخل الخليج وكان البيزنطيون قد أغلقوا - قبل الحصار - الخليج بسلسلة حديدية طويلة يصعب من جرائها دخول أى سفينة إلى الخليج، مما شكل أكبر معضلة أمام العثمانيين ، لأن سفنهم كان

عليها أن تحمل الجنود وتدخل الخليج لإنزالهم لكى يضربوا «القسطنطينية» .

ثم جاءت ثلاث سفن جنوية، وسفينة بيزنطية بقيادة القائد الشهير «جوستيانى» أرسلها البابا للدفاع عن «القسطنطينية» ولتنقل الإمدادات إليها، جاءت هذه السفن ولم تستطع البحرية العثمانية منعها، فبعد معركة عنيفة مع البحرية العثمانية تغلب «جوستيانى» ومضى بسفنه إلى الخليج، ففتح لها أهل «القسطنطينية» السلسلة الحديدية وأدخلوها، وكانت هذه الحادثة دافعًا لكى يفكر السلطان «محمد» فى خطة عسكرية شهد لها القواد العسكريون بالبراعة .



لوحة من قصر دولة بهجة - توضح انزال السفن فى الخليج



برج غلطة - لهداية الملاحين

كانت هذه الخطة تقضى بنقل (٦٧) سفينة من السفن الخفيفة عبر البر من منطقة «غلطة» إلى داخل الخليج بتفادى السلسلة، وتمت هذه العملية بوضع أخشاب مطلية بالزيوت على طول المنطقة المذكورة، ثم دفعت السفن لتتزلق على هذه الأخشاب فى جنح الظلام، بعد أن استطاعت المدفعية العثمانية بإطلاقها مدافع الهاون أن تشد انتباه البيزنطيين إليها، ومن ثم لم يلتفت أحد لعملية نقل السفن إلى الخليج .

نقلت السفن وأنزلت إلى الخليج ووضعت الواحدة تلو الأخرى على شكل جسر على عرض الخليج، حتى استطاع الجنود الانتقال عليها وصولاً إلى بر «القسطنطينية» وما إن جاء الصباح إلا وتملكت الدهشة أهل «القسطنطينية»، ويصف المؤرخ «دوكاس» وهو بيزنطي عاصر الحادثة دهشته من هذه العملية قائلاً: «إنها لمعجزة لم يسمع أحد بمثلها من قبل ولم ير أحد مثلاً من قبل».

وبعد أن فشلت البحرية العثمانية في إحباط محاولة «جوستينيانى» دخول الخليج، لم يملك السلطان «محمد» إلا الأمر بالهجوم العام

الذى اشتركت فيه كل القوات العثمانية مرة واحدة، وقبل هذا مباشرة أرسل السلطان «محمد» إلى الإمبراطور - للمرة الثانية - يطلب منه تسليم المدينة سلمًا حقًا للدماء، ولالإمبراطور أن ينسحب إلى أى مكان يريده بكل أمواله وخزائنه، وتعهد السلطان «محمد» بتأمين أهل «القسطنطينية» - فى هذه الحالة - على أموالهم وأرواحهم وممتلكاتهم، لكن الإمبراطور - بتحريض من الجنويين - رفض هذا العرض.

وفى (٢٦ من مايو) أراد ملك «المجر» أن يضغط على السلطان

«محمد» وهو فى هذا الوقت الحرج، فأرسل يقول له: «إنه فى حالة عدم توصل العثمانيين إلى اتفاق مع إمبراطور «القسطنطينية» فإنه (أى ملك المجر) سيقود حملة أوربية لسحق العثمانيين، ولم تغير هذه الرسالة شيئاً.

مضى نهار يوم (٢٨ من مايو) هادئاً، وعند الفجر وبعد الصلاة مباشرة، اتجه السلطان «محمد» إلى مكان الهجوم ومع دوى المدافع الضخمة الذى بدأ، صدر الأمر السلطانى بإخراج العلم العثمانى من محفظته، وهذا يعنى عند الأتراك الأمر ببداية الهجوم العام.

واستطاعت المدافع أثناء ذلك إحداث فتحة فى الأسوار ثم اجتاز الجنود العثمانيون الخنادق المحفورة حول «القسطنطينية» واعتلوا سلالم الأسوار، وبدأ الجنود يتدفقون على ثلاث موجات، اشتركت «الإنكشارية» فى الثالثة منها، فاضطر «قسطنطين» أن يدفع بقواته الاحتياطية التى كانت مرابطة بجوار كنيسة الحواريين (سانت أبوترس) (مكان جامع الفاتح بعد ذلك) لتدخل المعركة، وما لبث أن أطلق جندى عثمانى سهمه فأصاب القائد «جوستينيانى» إصابة بالغة فانسحب «جوستينيانى» من ميدان المعركة رغم توسلات الإمبراطور له، لأن

«جوستينيانى» كان له دور كبير فى الدفاع عن المدينة. وكان أول شهداء العثمانيين هو الأمير «ولى الدين سليمان» الذى أقام العلم العثمانى على أسوار المدينة البيزنطية العريقة، وعند استشهاد أسرع (١٨) جندياً عثمانياً إليه لحماية العلم من السقوط واستطاعوا حمايته حتى واصل بقية الجنود تدافعهم على الأسوار، وثبت العلم تماماً على الأسوار بعد أن استشهد أيضاً هؤلاء الثمانية عشر جندياً، أثناء ذلك كان العثمانيون يواصلون تدفقهم إلى المدينة، عن طريق الفتحات التى أحدثتها المدفعية فى

الأسوار، ثم عن طريق تسلق السلالم التى أقاموها على أسوار المدينة، وتمكن جنود من فرق الهجوم العثمانية من فتح بعض أبواب «القسطنطينية» ونجح آخرون فى رفع السلاسل الحديدية التى وضعت فى مدخل الخليج لمنع السفن العثمانية من الوصول إليها، فتدفق الأسطول العثمانى إلى الخليج وبعد ذلك إلى المدينة نفسها، وساد الزعر البيزنطيين وكان قد قتل منهم من قتل، وهرب من استطاع إلى ذلك سبيلاً.





* الفاتح يعطى الأمان:

عندما دخل «محمد الفاتح» المدينة أمر بإحراق جثث القتلى تفادياً للأمراض، وسار على ظهر جواده إلى كنيسة «آيا صوفيا» حيث تجمع الشعب البيزنطى ورهبانه، وما إن علموا بوصول السلطان الفاتح حتى خروا سجداً راکعين بين أنين وبكاء وعويل، ولما وصل الفاتح، نزل من على ظهر حصانه وصلى ركعتين شكرًا لله على توفيقه له بالفتح، ثم سار يقصد شعب بيزنطة ورهبانه، ولما وجدهم على هذه الحالة من السجود انزعج وتوجه إلى رهبانهم قائلاً: «قفوا استقيموا فأنا السلطان محمد، أقول لكم ولجميع إخوانكم

ولكل الموجودين هنا، إنكم منذ اليوم فى أمان فى حياتكم وحریاتکم» ، وهذا ما سجله مؤرخ بولونى كان معاصراً. وكان لهذا التصرف من الفاتح أثر كبير فى عودة المهاجرين النصارى الذين كانوا قد فروا من المدينة، وأمر الفاتح قواده



- وكان من حق الفاتح قانوناً - ما دامت المدينة قد أخذت عنوة- أن يكون هو نيابة عن الجيش الفاتح مالکاً لكل ما فى المدينة، وأن يحول نصف الكنائس والبيع على مدى زمنى طويل إلى جوامع ومساجد، وأن يترك النصف الآخر لشعب المدينة على ما هو عليه، وفى وقفيات السلطان «محمد الفاتح» بنود كثيرة على بقاء أديرة «جوكاليجا» و«آيا» و«لييس» و«كيرا ماتو» و«الكس» فى يد البيزنطيين .

- واعترف لليهود بملکيتهم لبيعهم كاملة، وأنعم بالعطايا على الخاخام «موسى كابسالى» .

- وعين فى سنة ٨٦٥هـ= ١٤٦١م) للجماعات الأرمنية بطريقاً يدعى «يواكيم» ليشرف على مصالح الأرمن ويوحد صفوفهم .

- وبدأ فى أعمال تعمير المدينة ابتداء من (٢٣ من ربيع الأول ٨٥٧هـ = ١٢ من يونية ١٤٥٣م) (كان الفتح يوم ٢٩ من مايو من العام نفسه) وأمر بنقل جماعات كثيرة من مختلف أنحاء الدولة إلى «القسطنطينية» للإسهام فى إعادة إنعاشها .

- وأعاد للأرثوذكس كرامتهم التى أهدرها اللاتين الكاثوليك بأن أعطاهم حق انتخاب رئيس لهم، يمثلهم ويشرف على شئونهم، وأصبح «سكولا ريوس» (جنادىوس) أول بطريق لهم بعد الفتح العثمانى للقسطنطينية،

عن فهمه الفكر الغربى المعاصر له من تسامح ورحمة، فقد قام بالآتى:

- أطلق سراح الأسرى فوراً نظير مقابل مادی قليل يسدد على أقساط طويلة المدى .

- وأسكن الأسرى الذين كانوا من نصيبه فى المغانم فى المنازل الواقعة على ساحل الخليج .

- وعندما أبيحت «القسطنطينية» للجنود ثلاثة أيام عقب الفتح ، كان هذا الإذن مقتصرًا على الأشياء غير المعنوية، فلم تُغتصب امرأة ولم يُمسَّ شيخ ولا عجوز ولا طفل ولا راهب بأذى، ولم تهدم كنيسة ولا صومعة ولا دير ولا بيعة، مع أن المدينة أخذت بالحرب ورُقِضت التسليم .

وجنوده بعدم التعرض للشعب البيزنطى بأذى، ثم طلب من الناس العودة إلى ديارهم بسلام، وحول «آيا صوفيا» إلى جامع، على أن تصلى فيه أول جمعة بعد الفتح (كان الفتح يوم الثلاثاء) وكانت «آيا صوفيا» أكبر كنيسة فى العالم وأقدم مبنى فى أوربا كلها، وسميت المدينة «إسلامبول» أى مدينة الإسلام .

كان سلوك الفاتح عندما دخل «القسطنطينية» ظافراً؛ سلوكاً مختلفاً تماماً عما تقول به شريعة الحرب فى العصور الوسطى، وهو نفى شعب المدينة المفتوحة إلى مكان آخر أو بيعه فى أسواق النخاسة، لكن الفاتح قام بما عجز



قصر طوب قابي

وبذلك أنقذ الفاتح إيمان الأمة التي فتح ديارها، وأحيا الأرثوذكسية بعد أن أخذت تخفت. - وجعل الفاتح مسائل الأحوال الشخصية مثل: الزواج والطلاق والميراث وأمور الوفاة الخاصة بأهل المدينة المفتوحة من حق الجماعات الدينية المختصة، وكان هذا امتيازاً منعدم النظير في «أوربا» في ذلك الوقت.

* الفاتح وحكام عصره :

كان تصرف «الفاتح» تصرفاً حضارياً في الوقت الذي كان الحكام من الشرق والغرب يتلذذون بسفك الدماء ويقتل الناس بالآلاف، ويتلذذون وهم على موائد الطعام بمنظر الأسرى وقد اخترقت بطونهم أسنة رماح الجنود، وبرفع الأسرى على الخوازيق ويخلط دمائهم بأنواع الشراب، كما فعل «چنكيزخان» و«تيمورلنك» في الشرق، و«فلان»

و«هونيادي» في الغرب. إن دولة «بيزنطة» هدمت حي المسلمين في «القسطنطينية» وأبادت سكانه بعد أن علم الإمبراطور بانتصار «تيمورلنك» على السلطان العثماني «بايزيد الصاعقة» في واقعة أنقرة عام ٨٠٥هـ = ١٤٠٢م. وأزهقت الجيوش الصليبية في عملية احتلال القدس أرواح (٧٠٠٠٠) برىء، يقول «ه. ج. ويلز» في ذلك: «كانت المذبحة التي دارت في بيت المقدس رهيبة وكان الراكب على جواده يصيبه رشاش الدم الذي سال في الشوارع...» ويقول المؤرخ نفسه عن «هولاكو»: «كان هولاكو يفتح فارس وسوريا وأظهر المغول في ذلك الزمان عداوة مريّة للإسلام، ولم يكتفوا بتذبيح سكان بغداد... بل وقد صارت أرض الجزيرة منذ تلك اللحظة التعسة يباباً من الرخاء».



قفطان محمد الفاتح

وعندما دخل «شارل الخامس» «تونس» عام ٩٤٧هـ = ١٥٤٠م) لم يترك حياً أمامه إلا قتله ولم تسلم من وحشيته حتى الجمال والقطط، وهذا ما ذكره «شهاب الدين تكين داغ» في مذكراته عن الدولة العثمانية.

إن هذه الأمثلة إذا ما قارناها بموقف «الفاتح» الحضاري من «القسطنطينية» وأهلها، نرى «الفاتح» قائداً منعدم النظير بين أقرانه من أباطرة الشرق وحكام الغرب، ولو كان «الفاتح» قد اتبع ما كان يجري على الجانب الغربي من البحر المتوسط من فظائع الإسبان في «الأندلس» وما فعلوه بالمسلمين وبالعرب ما أصبح هناك مسيحي واحد في «القسطنطينية».

* دور المدفعية العثمانية:

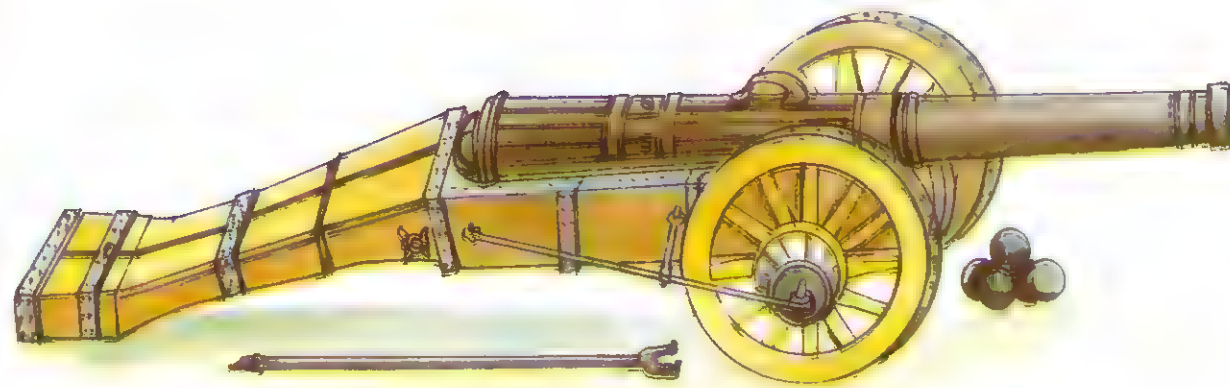
كان المدفع اختراعاً حديثاً مروعاً غير مجرى التاريخ. وكان «مدفع الهاون» اختراعاً عثمانياً عرفه العالم لأول مرة أثناء حصار العثمانيين للقسطنطينية كما كان المدفع الضخم خاصة مدفع الهاون أكبر عامل في فتح المدينة.

كان المدفع الضخم من اختراع اثنين هما: «مصلح الدين» و«أوربان» - و«أوربان» هذا مختلف في أصله هل هو مجرى أو روماني - وكان المدفع ضخماً جداً، وكانت تُسمع طلقاته من مسافة (٢٥ ميلاً) وقذيفته من الحجر والبارود تبلغ زنة القذيفة الواحدة (١٥٠٠) كيلو جرام، يصل مداها إلى مسافة ميل. يقول «أدري مونتالدو»: «إن عدد المدافع التي

صبتها كل من مصلح الدين وأوربان قد بلغ ٢٠٠ مدفع».

وعندما كان المدفع ينقل من «أدرنة» العاصمة إلى «القسطنطينية» ليستقر أمام أسوارها كان لزاماً على العثمانيين توسعة طريق «أدرنة - القسطنطينية» وقام بهذه العملية (٥٠) مهندساً ومائتا عامل، وكان يجر المدفع (٦٠) جاموسة، ويسند المدفع من على جانبيه (٤٠٠) رجل قوى، وذلك حتى لا يتزلق المدفع جانب، وذلك حتى لا يتزلق المدفع بمنة أو يسره أثناء مروره.

ولقد لعبت مدافع الهاون دوراً ملحوظاً في الحصار سواء في الضرب أو في عمليات الترميم. وبسبب هذه المدافع حدث التحول الكبير في «أوربا».



مدفع عثمانى

* السلطان بايزيد الثانى:

انفرد «بايزيد الثانى بن محمد الفاتح» بالسلطة بعد نزاع بينه وبين أخيه «جم»، وكان الأخوان قد اختلفا بعد وفاة والدهما فى (٤ من ربيع الأول سنة ٨٨٦هـ = ٣ من مايو سنة ١٤٨١م)، وانتهى الصراع بينهما لصالح «بايزيد»، وفر «جم» إلى «القاهرة»، ثم إلى «فرنسا»، ثم إلى «إيطاليا»، وقد تكفل أخوه «بايزيد» بالإتفاق عليه فى كل مكان ذهب إليه، وقد حاول بابا روما استخدام الأمير «جم» أداة ضغط على الدولة



العثمانية، لكنه لم يعيش طويلاً. عُرف «بايزيد» بلقب الولى أو الصوفى، لأن حروبه ضد «أوربا» لم تكن فى مستوى من سبقوه فى

حكم الدولة العثمانية، لكن كانت له حملات على «المجر» و«البغدان» و«بلجراد»، كما كانت له معارك فى «الأناضول»، وصادم مع المماليك، لكن «يحيى الثالث» سلطان «تونس» قام بالوساطة بين الدولتين. وقامت فى عهده أول حملة عثمانية فى غربى «البحر المتوسط»، بهدف مساعدة المسلمين فى «الأندلس»، ودخلت هذه الحملة المياه الإسبانية، واستولت على ميناء «مالقة» الذى كان الإسبان قد استولوا عليه من مسلمى «الأندلس» قبل أشهر.



وبعد سقوط «غرناطة» فى أيدي الإسبان سنة (٨٩٧هـ = ١٤٩٢م) انتشر نحو (٣٠٠) ألف مسلم على سواحل «إسبانيا»، وقد قامت السفن العثمانية بنقل هؤلاء إلى «فاس» و«الجزائر»، وأنقذتهم من المصير المؤلم الذى تعرض له المسلمون بالداخل، وظلت هذه الحملات تتتابع، وقاد أغلبها «كمال رئيس» نحو (٢٣) سنة حتى استشهد أثناء عودته من حملة على «إسبانيا» سنة (٩١٧هـ = ١٥١١م). عقد «بايزيد الثانى» صلحاً مع «أوربا» لمدة عشرين سنة تقريباً، وكان السبب فى ذلك انشغال الدولة العثمانية بتحركات الشاه

«إسماعيل الصفوى»، الذى جعل «إيران» دولة شيعية، وكوّن جيشاً قوياً، ووسع حدوده، وتفوق على المماليك عسكرياً واقتصادياً، وعمل على التوسع على حساب الدولة العثمانية، والتحالف مع «أوربا» ضد العثمانيين، وحاول التحالف مع «مصر» ضد الدولة العثمانية، لكن المماليك فى «مصر» رفضوا ذلك. حدثت مناوشات بين الشاه «إسماعيل الصفوى» وبين «سليم» ابن السلطان «بايزيد» والى «طرابزون»، كان النصر فيها حليف «سليم بن بايزيد»، فأثار ذلك حفيظة الشاه، فاشتكى إلى

السلطان «بايزيد» من ابنه، فأمر بإعادة الأراضى التى استولى عليها إلى الصفويين. وقد أدى هذا التصرف إلى استياء «سليم بن بايزيد» من والده، وشكه فى مقدرة والده على التصدى للدولة الصفوية، فقام بانقلاب على والده، بمساعدة الجنود الإنكشارية، التى سارت بالأمير «سليم» إلى «إستانبول»، وطلبوا من السلطان «بايزيد» التنازل عن عرش السلطنة لابنه «سليم»، فقبل واستقال فى يوم (٨ من صفر سنة ٩١٨هـ = ٢٥ من إبريل سنة ١٥١٢م).

نظام الحكم

كانت سلطة اتخاذ القرار في الفترة الأولى من تاريخ الدولة العثمانية تتمثل في الديوان الهمايوني في العاصمة، وفي الديوان في الولايات.



والديوان الهمايوني (Divan imeperiel) اسم أطلق على الديوان الذي يجتمع برئاسة السلطان، لينظر في أمور الدولة ذات الأهمية الأولى، وهو امتداد حضارى لهذه المؤسسة منذ عهد السلاجقة ثم الإيلخانيين والدول التركية الأخرى، ومثله في ذلك مثل الديوان العالي عند السلاجقة والديوان الكبير عند الإيلخانيين والديوان السلطاني عند المماليك.

كانت مهمة الديوان الهمايوني دراسة أمور الدولة السياسية والإدارية والعسكرية والعرفية والشرعية والعدلية والمالية، كما كانت مهمته النظر في الشكاوى

والقضايا، واتخاذ القرار بشأنها، وكان الديوان مفتوحاً لكل من يتمتع بحماية الدولة العثمانية مهما يكن دينه أو ملته، ومهما يكن عرقه أو مكان موطنه في الدولة، ومهما تكن مهنته أو الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها، كما كان الديوان مفتوحاً لكل رجل أو امرأة يتعرض للظلم، أو لمن صدر حكم من القضاة المحليين ضده ويرى خطأ هذا الحكم، أو لمن يشكو الولاة أو الجنود أو الضباط، أو لمن وقع عليه ظلم القائمين على الأوقاف. وكانت الشؤون الإدارية والعرفية في الديوان من اختصاص «الوزير الأعظم»، أما الشئون الخاصة بالأراضى فكانت من اختصاص «النشأجي» (التوقيعي)، أما الشئون الشرعية والقانونية فكانت من اختصاص «قاضي عسكر»، أما الشئون المالية فكانت من نصيب «الدفتدار»، وكانت القرارات التي يتخذها والأمور التي ينظرها تسجل بدفاتر تسمى «مهمة دفتري» و«رءوس دفتري» و«نامه» و«عهد نامه» ثم تُمهر بخاتم السلطان الذي يكون عادة في عهدة الوزير الأعظم، ثم تودع في «الدفترخانة».

ويتشكل الديوان الهمايوني من أعضاء دائمين (الأعضاء الطبيعيين)، وأعضاء مؤقتين.

* الأعضاء الدائمون:

هم السلطان والصدر الأعظم أو الوزير الأعظم وقاضيا العسكر والنشأجي (وهو التوقيعي أو الطغرائي) والدفتدار.

* الأعضاء المؤقتون:

هم أمير أمراء الروملى (إذا كان موجوداً في العاصمة)، وأغا الإنكشارية، وقائد الأسطول (إذا كان حائزاً على رتبة الوزير فيكون عضواً دائماً)، وشيخ الإسلام (إذا دعى للحضور).

هذا بالإضافة إلى (الكادر) المساعد وأهمهم رئيس الكتاب والتذكرجى وجاوش باشى والكتاب.

ويستطيع السلطان استخدام سلطاته أو إحالتها إلى الوزير الأعظم.

سلطات الديوان الهمايوني

١ - السياسية:

يتمتع «الديوان الهمايوني» بأعلى سلطة في الدولة بعد السلطان، ومهمته المحافظة على نظام الحكم وضمان ملائمة جميع أجهزة الدولة لهذه السلطة، ومنع القيام ضدها، وهو صاحب المسؤولية في اتخاذ ما يراه كفيلاً للقيام بمهمته، خاصة أن هذا الديوان يمثل قوى رأس الدولة كلها.



وتنقسم سلطة الديوان الهمايوني السياسية إلى قسمين: داخلية وخارجية:

أ - السياسة الداخلية:

السلطة السياسية الداخلية التي يمارسها الديوان الهمايوني هي حماية الشريعة الإسلامية، وإعلاء الإسلام، وسحق كل حركة تقوم ضده، واستقبال من أسلم حديثاً من غير المسلمين، وإقرار رواتب لهم من الدولة، كل حسب وضعه الاجتماعي، وتقديم هدايا مناسبة

لهم وحمايتهم من تدخل سفراء الدول التابعين لها، وعدم تسليمهم لهم عند مطالبة هؤلاء السفراء بتسليم المهتدين حديثاً إلى الإسلام لهم، في حالة ما إذا كان هذا المسلم حديثاً من مواطني دولة أخرى. أما إذا كان من مواطني الدولة العثمانية فالديوان يستقبلهم ويوزع عليهم هدايا ويربطهم برواتب منتظمة من الدولة، كما كان يتخذ تدابير شديدة ضد من يرتد عن دينه من المسلمين.

ب - الخارجية:

كانت السياسة الخارجية العثمانية التي ينفذها الديوان الهمايوني تتلخص في الآتي: نشر الإسلام بكل ما تستطيعه الدولة من إمكانيات وبتعبير آخر: «تحويل دار الحرب إلى دار إسلام». وكان هذا أحد أهم الأهداف السياسية الخارجية العثمانية التي يتولى تنفيذها الديوان الهمايوني. وقد نجحت هذه السياسة الخارجية نتيجة توسيع حدود الدولة العثمانية، وهذا يعني نشرها للإسلام. ولم تتوقف حروب الفتح إلا منذ أواخر القرن السادس عشر الميلادي، ومنذ ذلك الحين جعل الديوان الهمايوني هدفه في السياسة الخارجية حماية الأراضي المفتوحة والدفاع عنها.

ومع تداخلات الدول الأوروبية في السياسة الخارجية العثمانية وإرسال هذه الدول سفراء مؤقتين ثم سفراء دائمين لها في اسطنبول أصبح السفراء يقدمون رسائلهم إلى الديوان الهمايوني، ويحصلون على أجوبتها في مراسم رسمية يوضحها «قوجي بك» في رسالته المشهورة، وكان للسفراء الأجانب أن يقدموا شكاوى للديوان الهمايوني إذا حدث إخلال بالاتفاقات المعقودة بين بلادهم وبين الدولة العثمانية التي تسمى في العثمانية «عهد نامه»، وكان الديوان يحقق فيها

ويعدل. وكان لهذا الديوان حق تعيين العثمانيين في المناصب الدبلوماسية، وكانوا غالباً من البيروقراطيين العاملين فيه.

أما أهم سلطات الديوان الهمايوني فكان إعلان الحرب، وكان المعتاد أن يحيل السلطان قرار الحرب إلى الديوان الهمايوني لدراسته واتخاذ اللازم لتنفيذه، وكان هذا القرار أحياناً يُتخذ في الديوان الهمايوني.

٢ - الإدارية:

كان التفتيش على جميع الأعمال الإدارية في البلاد من سلطات الديوان الهمايوني وهو في ذلك - بعد السلطان - السلطة الأولى في البلاد وعليه محاكمة الموظفين إذا لزم الأمر.

وإن كان توجيه المناصب إلى حد معين من اختصاص الجهات الإدارية الأخرى، مثل: تعيين القضاة الذي هو من اختصاص قاضي العسكر؛ فإن التعيين في بعض المناصب مثل منصب «صوبا. شى» المدن الكبرى من اختصاص الديوان الهمايوني. وإذا صدر قرار بتعيين شخص في منصب وتظلم من هذا التعيين أو النقل فمن حقه مراجعة الديوان الهمايوني، وللديوان في هذه الحالة الأمر بإجراء التحقيقات وعمل اللازم.

ومن السلطات الإدارية لهذا الديوان أيضاً حماية أهل الذمة في البلاد من تعديات الإداريين وإعادة الحق إليهم ومعاقبة المسؤولين عن ذلك.

وكانت خيوط المركزية الإدارية في الدولة تتجمع في هذا الديوان، مثال ذلك: أن الديوان طلب من أجهزة الدولة المسؤولة عمل قوائم بكل الموجودين داخل حدود الدولة العثمانية وتسليمها إلى الديوان الهمايوني وتجديدها كل ثلاثين عاماً، وأن على المسؤولين عن هذا تسجيل الوفيات والمواليد خلال هذه الأعوام الثلاثين، وهو ما يعرف اليوم بالإحصاء العام.

٣ - المالية والاقتصادية:

والديوان الهمايوني هو سلطة الفصل العليا في الأمور الاقتصادية والمالية على أعلى مستوياتها في الدولة، فالوزير الأعظم والدفتردار عضوا الديوان الطبيعيان وهما صاحب السلطة الأولى في الدولة - بعد السلطان - في التصرف في الأمور المالية، ومن مهام الديوان الطبيعية الضرائب والاقتصاد والمال. أما عن الضرائب فمهمة الديوان تحرير موارد البلاد المفتوحة بدقة وعناية فائقتين، والإشراف المباشر سنوياً على الضرائب التي من حق الخزينة العامة، وتسليم دفاتر الضرائب التي تُحصّل سنوياً

من جميع أرجاء البلاد، ويكتب منها نسختان: نسخة في مركز الولاية، ونسخة أخرى ترسل إلى «اسطنبول» لتسلم إلى الديوان الهمايوني.

والقوانين التي تسن لجمع الضرائب تعد في الديوان الهمايوني ويقوم بإعدادها التوقيعي (النشأجي) ومجموعة مساعديه، وينظر الديوان في مدى مطابقة هذه الضرائب للعدالة الضريبية بناءً على مدى مطابقتها للشرع الإسلامي.

ويتساوى في هذا جميع أنواع الضرائب، ومن أهمها ضرائب

الجمارك التي يتابعها الديوان بدقته المعهودة، حتى إنه يتدخل فوراً إذا قدمت له شكوى تخص تحصيل هذه الضرائب بغير وجه حق إلى أبسط أنواع الضرائب وأخفها.

وعلى الديوان الهمايوني ضمان عدم تحصيل الضرائب من الذين لا تحصل منهم مثل: رجال الدين الذميين، ومجازاة المرتشين - إذا وجدوا - في عمليات جمع الضرائب، والعمل على عدم إهدار المال العام واتخاذ التدابير الصارمة في هذا السبيل، واتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية البائع والمستهلك

على حد سواء ومراقبة أعمال قطع الأشجار وأعمال المحافظة على الخضرة.

ومن مهام الديوان الهمايوني أيضاً اتخاذ التدابير الضرورية لتطور اقتصاد البلاد، والعمل على عدم سيطرة تجار معينين على تجارة البلاد واحتكارهم لها، وعدم تخزين البضائع والمواد الضرورية في الوقت المناسب ثم بيعها بعد ذلك بأسعار باهظة، والقضاء على التهريب وحصر ثروة السلطان إذا توفى وغير ذلك.



* أعضاء الديوان الهمايوني
الطبيعون (غير السلطان) هم:
- الوزير الأعظم:

وتتلخص سلطاته في أنه وكيل السلطان وحامل خاتمه، وكان يعين في أوائل الحكم العثماني من طبقة العلماء، ومنذ عهد «مراد الأول» (٧٩١ - ٧٩٤ هـ = ١٣٨٩ - ١٣٩٢م) كثر عدد الوزراء، ولذلك سمى أولهم الوزير الأعظم، وكانت له رئاسة الديوان الهمايوني نيابة عن السلطان في حالة عدم وجوده، وسلطة تعيين العلماء ومن على شاكلتهم وعزلهم وترقيتهم، وله في أوقات الحرب سلطة السلطان في كثير من الأمور.

ولابد أن يشترك مع السلطان في الحرب، فإذا ترك السلطان الحرب لسبب أو لآخر يتولى الوزير الأعظم قيادة الجيش نيابة عن السلطان، وفي أثناء ذلك يحمل لقب «السردار الأكرم»، ويترك في حالة الحرب في مكانه موظفًا في البلاد يسمى «قائمقام الصدارة» أو «قائمقام الركاب الهمايوني» يرأس الديوان الهمايوني في العاصمة بدلا من الوزير الأعظم بمقتضى بنود القانون.

- قاضيا العسكر:

وموقعهما في البروتوكول خلف الوزير الأعظم مباشرة، وهما اثنان: قاضى عسكر الأناضول وقاضى عسكر الروملی (البلقان)،

وكانا يستمعان إلى الشكاوى، ويجلسان على يسار الوزير الأعظم في الوقت الذي يكون فيه بقية الوزراء على يمينه، وكان عليهما حل المسائل الشرعية، ويمثلان العلماء؛ إذ إن شيخ الإسلام لم يكن عضواً بالديوان الهمايوني. وأهم عمل لهما في الديوان الاستماع إلى القضايا المعروضة.

- النشائج:

ويسمى بالتوقيعى وأحياناً بالطغرائى والمعنى الحرفى لعمله: «هو الشخص الذى يختم الفرمانات السلطانية بالطغراء»، لكن سلطاته كانت أوسع من ذلك، فهو الذى يعد الفرمانات من حيث صياغتها، ويكتب بنفسه أهم الفرمانات، وعليه تسيب قواعد الحقوق العرفية الواجب وضعها أو تغييرها، والمراجعة الأخيرة لما يعده الدفتردار من وثائق.

ونظراً لأهميته في الديوان فقد كان اختياره من العلماء ثم من بعد ذلك من الكتّاب البارزين، ولم يكن لشيخ الإسلام ولا لقاضى العسكر دخل في اختيار النشائجى أو تعيينه.

- الدفتردار:

وله سلطة خاصة وهو وكيل السلطان في مال الدولة، وميدان عمله الأمور المالية في الدولة، ومن واجباته فتح الدفترخانة والخزانة، ويعرض على السلطان مسائله عقب اجتماع الديوان في أيام الثلاثاء.

القوة العسكرية

ومدى تفوقها

منذ بداية نشأة الدولة العثمانية بدأ الاهتمام بالجيش، وقد كون السلطان «أورخان» ثانى السلاطين العثمانيين «العسكر الجدید»، أو ما عرف فيما بعد بالإنكشارية، وتعد أشجع فرق الجيش العثماني، إذ كان جنودها يربون تربية خاصة منذ صباهم، وقد اهتم السلاطين العثمانيون بتطوير الجيش وأخذوا بأحدث أساليب القتال، وكونت فرق الطوبجية (المدفعية) وفرق الفرسان المهاجمة، وغيرها. ولتفوق العثمانيين في المدفعية كان لهم النصر في كثير من المعارك التى خاضوها ضد أعدائهم. وكان أكثر السلاطين العثمانيين اهتماماً بالجيش وأكثرهم تطوراً له السلطان «محمد الفاتح» - طيب الله ثراه - فقد أنشأ مصانع الذخيرة، وأدخل إصلاحات جديدة في الجيش، ويمتاز السلطان «محمد الفاتح» عن سبقه من السلاطين أنه إلى جانب اهتمامه وعنايته بتنظيم وتنمية قوات الجيش البرى أولى اهتماماً كبيراً وعناية عظيمة للقوة البحرية، وقد حثه على تنمية الأسطول العثماني ما رأى عليه دولة «البندقية» (فينيسيا)، من قوة وثراء، بفضل أسطولها البحرى، ولذلك لم يدخر السلطان «محمد الفاتح» وسعاً في سبيل تنمية القوة البحرية وإدخال

أسباب التحسين عليها؛ فأمر باتخاذ سفن «البندقية» و«جنوة» - أكبر الدول البحرية فى ذلك العهد - نماذج تبنى على مثالها السفن العثمانية، وقد رأينا - فيما سبق - أن هذا الأسطول ساعد «محمد الفاتح» فى فتح «القسطنطينية» وفى فتوحاته البحرية فى بحر «إيجة»، وكذلك فى إنزاله جيشه فى جنوب «إيطاليا». وقد بلغ الجيش العثماني بقسميه البرى والبحرى أقصى قوة له فى القرن العاشر الهجرى، وذلك فى عهد الخليفة السلطان «سليمان القانونى» حتى غدا الجيش البرى أقوى جيش على الساحة الأوربية، كما أن الأسطول العثماني كان يتكون فى عهده مما يزيد على ألفى مركب حربى وكان الأسطول العثماني مهيمناً على معظم «البحر المتوسط»؛ إذ كان يستطيع النزول فى أى شاطئ من شواطئه، ولذلك فتح العثمانيون «نيس» على شاطئ «فرنسا» ونزلوا عدة مرات فى شواطئ «إيطاليا».

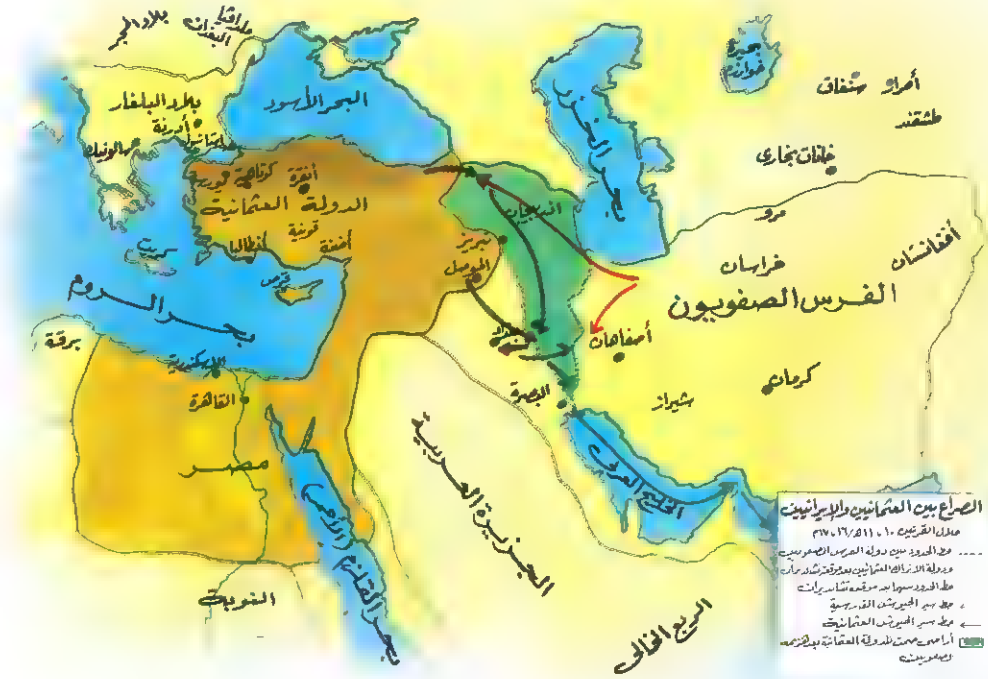


وأغاروا على شواطئ «الأندلس» (إسبانية) منقذين كثيراً من مسلميها الفارين بدينهم من محاكم التفتيش النصرانية، وقد حاول الأوربيون تدمير هذا الأسطول، فاجتمعت سفن البابا و«البندقية» و«إسبانيا» عليه لكنهم فشلوا. أما الجيش البرى فقد بلغ سور «فيينا» واستولى على كثير من مدن وقلاع «البلقان» كتيمسولا (غرب رومانيا حاليا) و«بودا» عاصمة «المجر»، و«أنجرا» فى شمال «المجر» وغيرها.

تحويل السلطنة إلى خلافة

أسباب تحول العثمانيين من التوسع في أوروبا إلى الأراضي الإسلامية

يتساءل المؤرخون العرب عن السبب الذي جعل العثمانيين يتركون جهادهم في الميدان الأوربي، ويتجهون إلى ميدان الشرق الإسلامي ليحاربوا فيه ويفرضوا عليه سلطانهم، وكان الأولى بهم الحرب في «أوروبا» حيث التكتل الصليبي ضد العثمانيين المسلمين، ويمكن إجمال السبب في ذلك في شقين:



أ - ازدياد النمو الشيعي في «إيران» و«العراق»، وتهديد الدولة الصفوية للعثمانيين، وضربها لدولتهم من الخلف أثناء انطلاقاتها في «أوروبا»

ب - تآمر الخطر البرتغالي في الخليج العربي وتهديدهم للأراضي المقدسة في الجزيرة العربية، وعجز المماليك عن مواجهتهم.

* علاقة السلطان سليم بالدولة الصفوية:

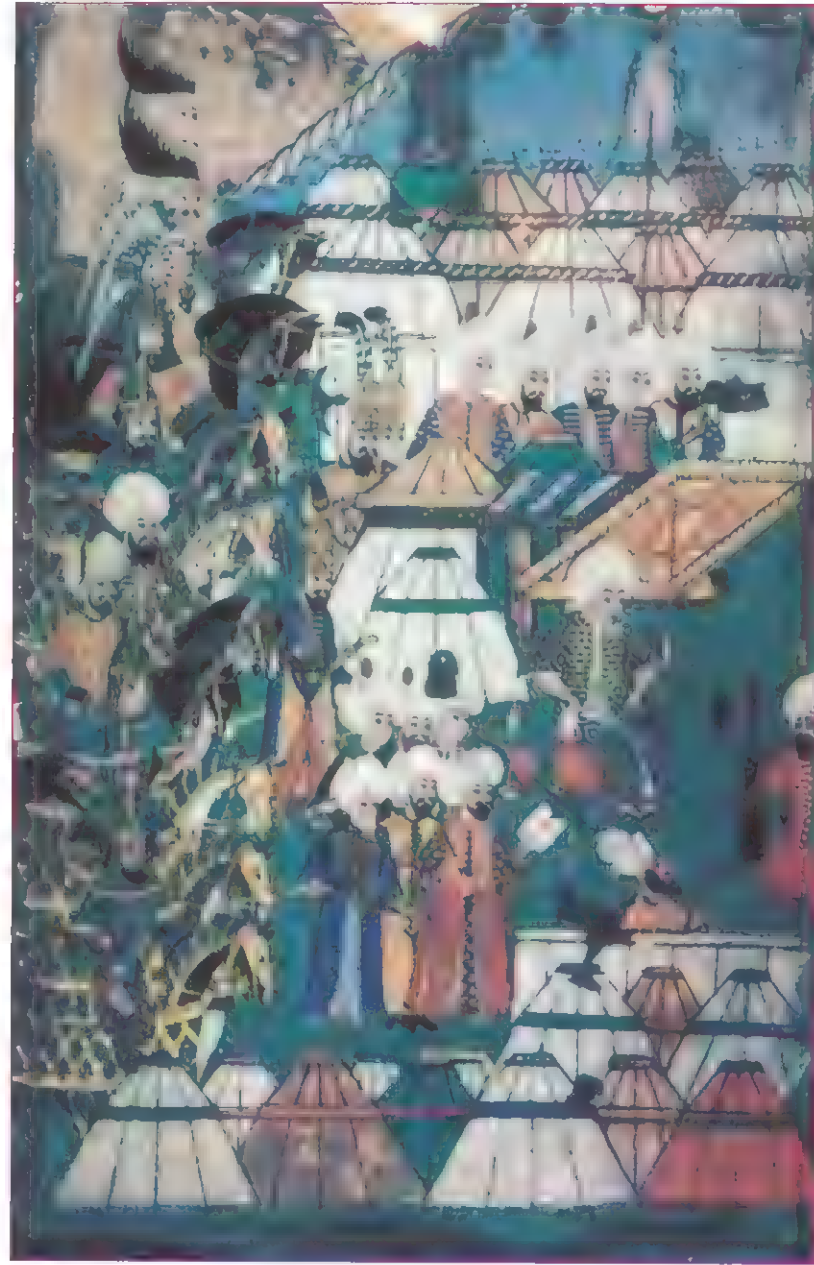
أرسل الشاه «إسماعيل الصفوي» دعاة لنشر المذهب الشيعي في «الأناضول»، وما لبثوا أن وجدوا بعض المؤيدين، ثم قامت جماعة «القيزيل باش» أي العلويين في منطقة «إنطاكيا» العثمانية بالتمرد على سلطة الدولة العثمانية، استجابة لأوامر من الشاه «إسماعيل» نفسه، وقاد هذا التمرد

وحدث الصدام الأول بين «سليم بن بايزيد» والصفويين، عندما احتل «سليم» أربع مدن من مخلفات إمبراطورية «الآق قيونلو»، وأرسل

الشاه «إسماعيل» الذي يدعى أنه وريث تلك الإمبراطورية المنهارة أخاه «إبراهيم ميرزا» على رأس جيش لاستعادة تلك المدن، لكنه هزم أمام «سليم» الذي دمر جيشه وأوقعه في الأسر.

وأدت انتصارات «سليم» إلى إكسابه مكانة كبيرة وتقديرًا وإعجابًا في نفوس الناس، حتى نظمت فيه قصائد شعبية، غير أن السلطان «بايزيد» أمر ابنه «سليمان» أن يطلق سراح أخى الشاه، ويترك المدن الكبرى التي استولى عليها، بناءً على شكوى من الشاه «إسماعيل»، ولم يلقَ هذا التصرف قبولاً لدى الجيش أو الشعب، ثم تطورت الأمور، وأجبر الجيش السلطان «بايزيد الثاني» على التخلي عن العرش لابنه «سليم الأول».

ولما تولى «سليم الأول» الحكم سنة (٩١٨هـ = ١٥١٢م)، جاءته الرسل من كل الأنحاء لتهنئته، ولم يحضر أحد من «إيران» الصفوية، فزاد ذلك من شدة الخلاف بين الدولتين، وتطور الأمر بينهما إلى الاحتكام إلى السيف، فالتقى العثمانيون مع الصفويين في (٢ من رجب ٩٢٠هـ = ٢٣ من أغسطس سنة ١٥١٤م) في معركة «جالديران»، فانتصر «سليم»، وهزم الشاه «إسماعيل»، الذي هرب ناجيًا بحياته، وترك زوجته في الميدان، ودخل «سليم» العاصمة الإيرانية «تبريز».



معسكرات قوات السباهي في جورجي على حدود الإمبراطورية

وفي طريق العودة ضم «سليم» إلى دولته أراضي «ذو القادر»؛ لأن حاكمها «علاء الدين»، التابع لدولة المماليك رفض مساعدة «سليم» عندما كان في طريقه لمحاربة الصفويين، مما وتر العلاقة بين العثمانيين ودولة المماليك، وقام بينهما عداء سافر، ساعد فيه الاتفاق بين دولة المماليك في «مصر» و«الشام» وبين الصفويين ضد العثمانيين، وزاد الأمر تعقيدًا عثور العثمانيين على خطاب يؤكد العلاقة الخفية بين المماليك والصفويين، وهذا الخطاب محفوظ الآن في أرشيف متحف «طوب قابو» في «إستانبول».

* علاقة السلطان سليم بالمماليك:

برزت أمام السلطان «سليم الأول» عدة أسباب استراتيجية، جعلت الصدام مع المماليك أمراً ضرورياً، فأى اتفاق بين المماليك و«أوربا» سيفتح الباب أمام حملة صليبية جديدة، ويضع الدولة العثمانية فى مأزق، كما أن البرتغاليين بعد معركة «ديو» سنة (٩١٥هـ = ١٥٠٩م) أصبحوا هم أصحاب السيادة على المياه الإسلامية الجنوبية، حتى إنهم أعلنوا عن عزمهم على قصف «مكة» و«المدينة»، وفى الوقت نفسه كانت حالة دولة المماليك الاقتصادية والسياسية والعسكرية سيئة، لا تسمح لهم بحماية المقدسات الإسلامية.

ولم يغب عن ذهن السلطان «سليم الأول» أن انتقال الخلافة إلى «بنى عثمان» يجعل منهم قوة معنوية كبيرة عند المسلمين، ويحد من أطماع «أوربا» المسيحية فى الدولة العثمانية، ويقضى على الخطر البرتغالى فى جنوب «البحر الأحمر».

وقد أدى وقوع الرسائل بين «قانسوة الغورى» سلطان المماليك، والشاه «إسماعيل الصفوى» إلى زيادة هوة الخلاف بين «الغورى» و«سليم» وقطع أى محاولة للحل السلمى بين المماليك والعثمانيين.



* موقعة مرج دابق وآثارها:

أدرك «الغورى» أن الحرب بينه وبين العثمانيين واقعة لا محالة، فلجأ إلى تحريض أهل «دمشق» ليشتركوا معه فى حربه ضد العثمانيين، الذين اتهمهم بخيانة فكرة الجهاد الإسلامى فى «أوربا»، وأشاع أن السلطان العثمانى قد استعان بجنود من النصارى والأرمن؛ ليحارب بهم جند الله المجاهدين ضد البرتغاليين، ولكن يبدو أن هذا الأسلوب لم يلق نجاحاً كبيراً بين أهل «دمشق»، لاقتناعهم بأن العثمانيين منذ قرون وهم يجاهدون فى الميدان الأوروبى، ولم يتخلفوا عن إمداد المماليك أنفسهم بما يلزمهم لقتال البرتغاليين، مثلما حدث فى عهد السلطان «بايزيد الثانى».

المماليك فى «غزة» و«الريديانية» وكان النصر فيهما حليفه، وأدى انتصار العثمانيين فى معركة «مرج دابق» و«الريديانية» إلى وقوع «مصر» و«الشام» و«الحجاز» و«اليمن» تحت حكم الدولة العثمانية.

ويعود انتصار العثمانيين على المماليك إلى مجموعة من الأسباب، منها:

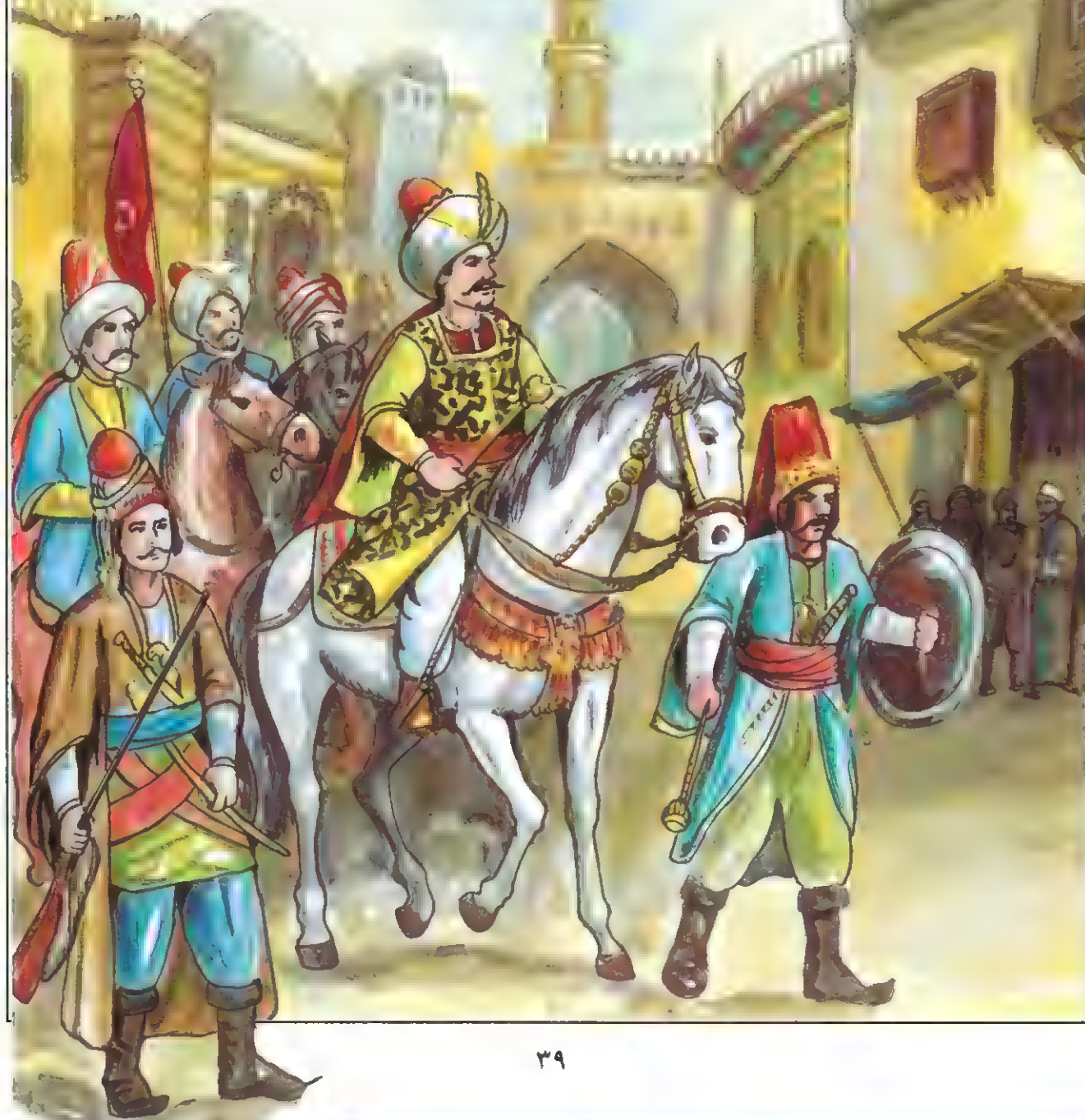
- تفوق العثمانيين التكنولوجى، فسلح المدفعية المملوكى كان يعتمد على مدافع ضخمة ثابتة لا تتحرك، على حين اعتمد سلاح المدفعية العثمانى على مدافع خفيفة يمكن تحريكها فى كل الاتجاهات.

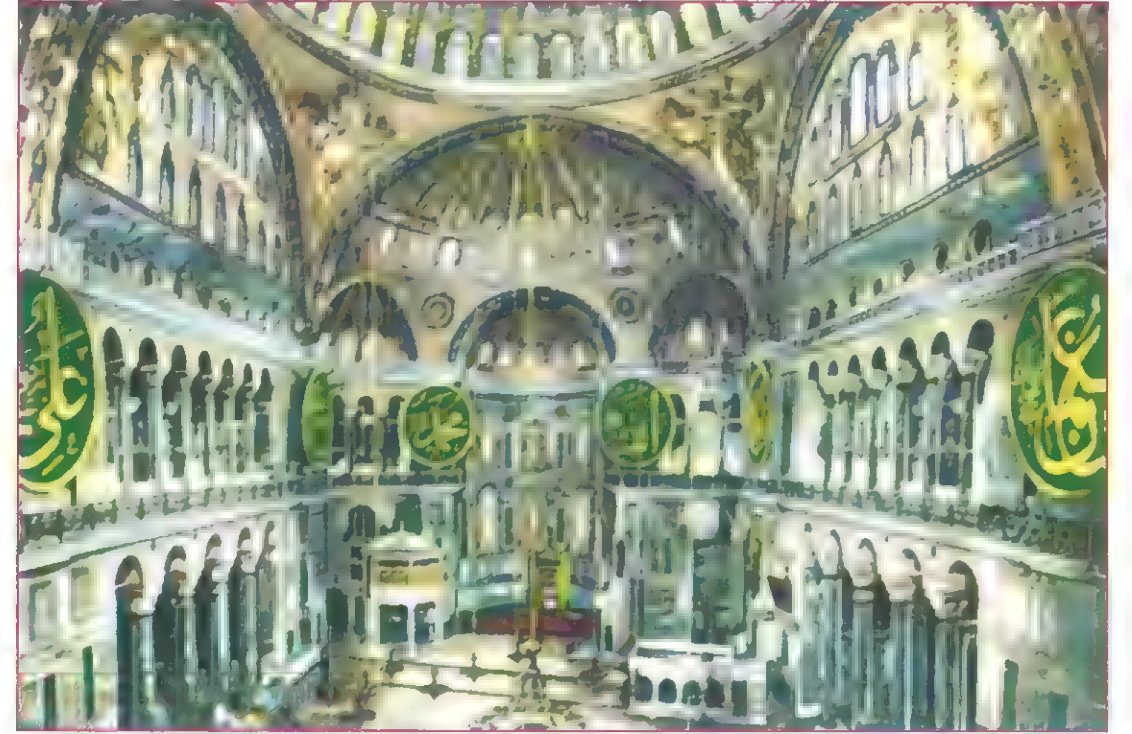
- سلامة الخطط العسكرية العثمانية ومرونتها، من ذلك استدارة القوات العثمانية من خلف مدافع

المماليك الثقيلة الحركة، ودخولها «القاهرة» عن طريق المقطم، مما شل دور المدفعية المملوكية، وأحدث اضطراباً فى صفوف الجيش المملوكى؛ لتدافعهم بلا انتظام خلف العثمانيين.

- ارتفاع معنويات الجيش العثمانى.

ودخل «سليم الأول» «القاهرة»، ونودى به سلطاناً وخليفة للمسلمين، وخادماً





للحرمين الشريفين، بعد أن تسلم مفاتيح «مكة» و«المدينة»، وكان «سليم» كريماً مع ابن أمير «مكة» «الشريف بركات»، الذي جاء يعلن خضوع «الحجاز» للدولة العثمانية، وفي «مصر» أعاد «سليم» تنظيم البلاد، وأصدر قانون «نامة مصر» لهذا الغرض.



السلطان سليم الأول

مسألة انتقال الخلافة إلى العثمانيين

عندما انتصر السلطان «سليم» في موقعة «مرج دابق» أسر الخليفة العباسي «المتوكل على الله محمد ابن المستمسك بالله» وكان في صفوف جيش السلطان «الغوري»، وفي أول صلاة جمعة صلاها السلطان «سليم» في الجامع الكبير بحلب، عدّ خليفة، وخطب له في «سوريا» باعتباره خليفة للمسلمين، وسكت العملة باسمه.

وتقول إحدى الروايات التاريخية: إن الخليفة المتوكل تنازل عن الخلافة لبني عثمان في مراسم جرت في «آيا صوفيا» بعد عودته مع السلطان «سليم» إلى «إستانبول»، ويقول بعضها الآخر: إن الخليفة «المتوكل» قلد السلطان «سليم»

السلطان سليمان القانوني

تولى السلطان «سليمان القانوني» عرش الدولة العثمانية بعد موت والده السلطان «سليم الأول» عام (٩٢٦هـ = ١٥٢٠م) وحكم الدولة العثمانية مدة ست وأربعين سنة وهي أطول مدة حكم فيها سلطان عثماني.

كان عهد «القانوني» قمة العهود العثمانية سواء في الحركة الجهادية أم في الناحية المعمارية أو العلمية أو الأدبية أو العسكرية، وكان هذا السلطان يؤثر في السياسة الأوروبية تأثيراً عظيماً؛ حيث كانت الدولة العثمانية هي القوة العظمى دولياً في زمنه، ونعمت بالرخاء والطمأنينة.



* بداية عهد القانوني:

ابتلى «سليمان» في السنوات الأولى من عهده بأربعة تمردات شغلته عن حركة الجهاد؛ إذ إن موت «سليم الأول» ثم جلوس ابنه على العرش وهو صغير السن أتاحا الفرصة لكي يظن الولاة الطموحون

إلى الاستقلال أنهم قادرون على ذلك. فلما وصل خبر تولية «سليمان» العرش، إلى «الشام» وكان «جان بردى الغزالي» والياً عليها من قبل الدولة العثمانية، تمرد وأشهر العصيان على الدولة.

و«جان بردى الغزالي» هذا، قائد مملوكي، تعاون مع «سليم الأول» في حربه ضد المماليك وكان أميراً طموحاً وأودى به طموحه إلى أن يتقلب على المماليك ويتعاون مع «سليم»، فلما تولى «سليمان» أرسل «الغزالي» من «الشام» رسالة إلى «خاير بك» النائب العثماني على مصر أوضح فيها الأول للثاني أن الوقت قد حان لإعادة الدولة المملوكية وبعثها من جديد، إلا أن



جامع السليمانية

من جديد، إلا أن والي «مصر» العثماني أرسل الرسالة هذه إلى العاصمة العثمانية ليطلع عليها السلطان «سليمان»، وهذه الرسالة موجودة الآن في قسم الأرشيف بمتحف «طوبقبو سراي».

فأمر السلطان «سليمان» بقمع الفتنة فقمعت وأرسل رأس الثائر إلى «إستانبول» دلالة على انتهاء التمرد.

أما التمرد الثاني فقام به «أحمد باشا» الخائن في «مصر» في عام (٩٣٠هـ = ١٥٢٤م). وكان يطمح إلى أن يشغل منصب الصدر الأعظم ولم يفلح في هذا، لذلك طلب إلى السلطان أن يعينه واليًا على «مصر» فقبل السلطان. وما إن وصل «مصر» حتى حاول استمالة الناس، وأعلن نفسه سلطانًا مستقلاً، لكن أهل الشرع في «مصر» وكذلك جنود الإنكشارية لا يعرفون إلا سلطانًا واحدًا خليفة لكل المسلمين هو السلطان «سليمان القانوني»، لذلك ثاروا ضد هذا الوالي المتمرد وقتلوه وظل اسمه في كتب التاريخ مقروناً باسم الخائن.

والتمرد الثالث ضد خليفة المسلمين تمرد شيعي علوي قام به «بابا ذو النون» عام (٩٣٢هـ = ١٥٢٦م) في منطقة الأناضول؛ حيث جمع ما بين ثلاثة آلاف وأربعة آلاف ثائر، وفرض الخراج على المنطقة، وقويت حركته حتى

إنه استطاع هزيمة بعض القواد العثمانيين الذين توجهوا لقمع حركته، وانتهت فتنة الشيعة هذه بهزيمة «بابا ذو النون» وأرسلت رأسه إلى «إستانبول».

والتمرد الرابع ضد الدولة العثمانية في عهد «سليمان القانوني» كان تمردًا شيعيًا علويًا أيضًا وكان على رأسه «قلندر جلي» في منطقتي «قونية» و«مرعش»، وكان عدد أتباعه (٣٠,٠٠٠) شيعي قاموا بقتل المسلمين السنيين في هاتين المنطقتين.

توجه «بهرام باشا» لقمع هذا العصيان فقتله العصابة، ثم نجحت الحيلة معهم؛ إذ إن الصدر الأعظم «إبراهيم باشا» قد استمال بعض رجال «قلندر جلي»، فقلت قواته وهزم وقتل.

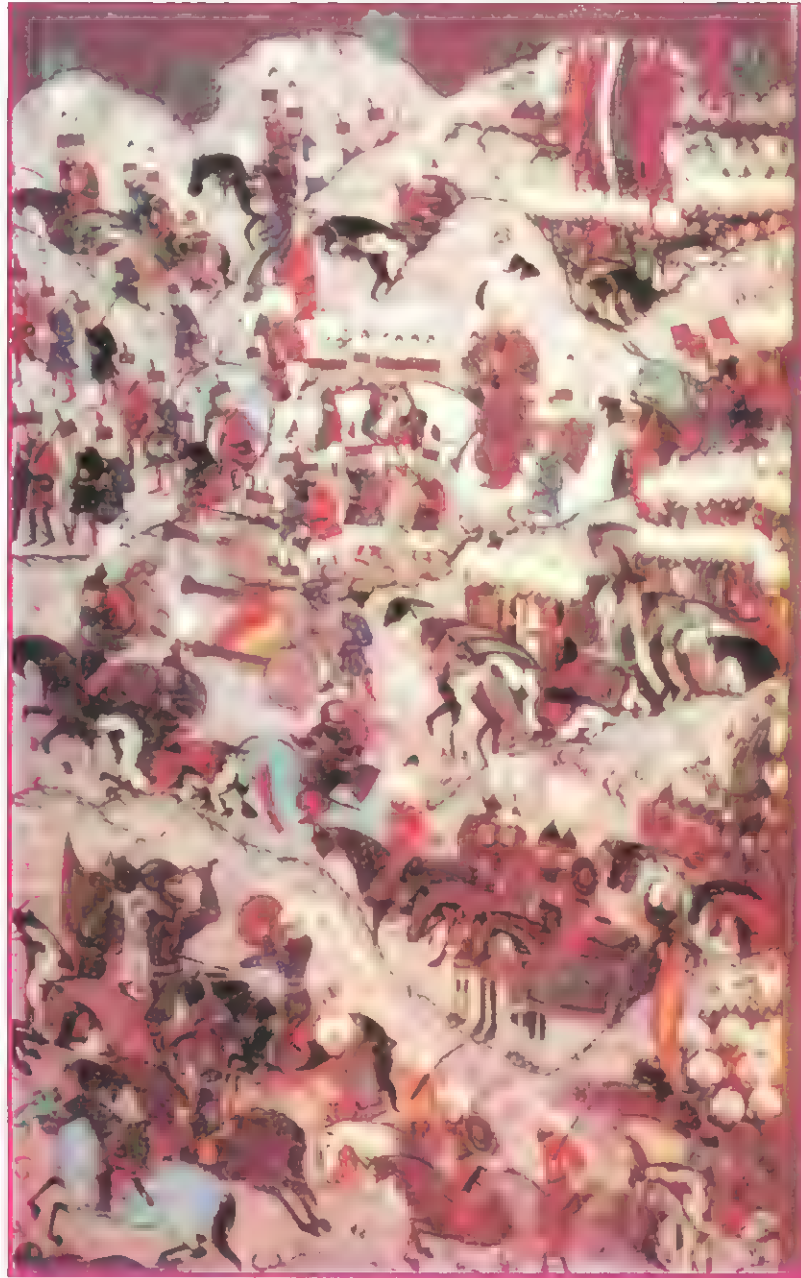
* الجهاد في أوروبا :

بعد هذا هدأت الأحوال في الدولة العثمانية وبدأ السلطان «سليمان» في التخطيط لسياسة الجهاد في «أوروبا».

بدأ العثمانيون في عصر «سليمان» فتوحاتهم في «أوروبا» بفتح أهم مدن «البلقان» وهي: «بلجراد»، التي كان المجرينيون يتولون حمايتها، وكانت علاقة العثمانيين بالمجريين في هذا الوقت متوترة؛ إذ كان «سليمان» قد أرسل إلى ملك «المجر» رسولا يعلنه بتولي «سليمان» عرش العثمانيين، فقتل الملك المجرى رسول «سليمان» ويدعى «بهرام جاوش»، فأعلن السلطان العثماني الحرب على «المجر»، وحاصرت القوات العثمانية «بلجراد» من البر ومن النهر وسلّمت «بلجراد» بعد شهر



العثمانيون في بلجراد



منمنمة توضح انتظار سليمان القانوني في معركة موهاج

«المجر»، فتحرك بجيشه في سنة (٩٣٢هـ = ١٥٢٦م) في أكثر من ستين ألف جندي حتى وصل إلى «صحراء موهاج» المجرية، وهناك دارت معركة ضخمة من معارك الإسلام في يوم (٢١ من ذي القعدة ٩٣٢هـ = ٢٩ من أغسطس ١٥٢٦م)، هزم فيها العثمانيون الجيش المجرى، وكان من أرقى الجيوش الأوربية، ومعروف بفرسانه المدرعين، ولعبت المدفعية العثمانية دورها في هذا النصر السريع الذي أحرزه الجيش العثماني في ساعتين، على الرغم من قطعه مسافات طويلة، حتى وصل إلى أرض المعركة.

وقد تكبد الجيش المجرى خسائر هائلة فلم تقم له قائمة، فقد أسر العثمانيون حوالي (٢٥) ألف جندي، وتعرض نحو (٧٥) ألفًا للقتل أو للغرق في مستنقعات «موهاج»، وكان الملك المجرى «لايوش» ممن مات غرقًا في هذه المستنقعات.

وقد رفعت الرايات العثمانية فوق العاصمة المجرية «بشت»، ولم تكن قد عرفت باسمها الآن «بودابست»، وأعلن منها السلطان «سليمان القانوني» خضوع «مملكة المجر» للحماية العثمانية، وأصدر أمراً بتعيين «جون زابوليا» أمير منطقة «أردل» المجرية ملكًا على «المجر»، وهو الذي تعرفه المصادر

واحد من الحصار عام (٩٢٧هـ = ١٥٢١م)، واتخذها العثمانيون قاعدة حربية تنطلق منها قواتهم في فتوحاتهم الأوربية. وأثناء حرب «بلجراد» هذه استولى العثمانيون أيضًا على قلاع مهمة في منطقة «بلجراد» مثل: «صاباج» و«سلانكامن» و«زملين». وبعد خمس سنوات من استيلاء العثمانيين على «بلجراد»، أخذ ملك «المجر» «لايوش» يجمع القوى الأوربية لمحاربة العثمانيين، وكتب إلى كل من «شرلكان» الإمبراطور الألماني، و«فرديناند» الأرشيدوق النمساوي يطلب منهما التحالف معه ضد العثمانيين. وفي الوقت نفسه كان السلطان «سليمان القانوني» يستعد لمحاربة

الشرقية باسم الملك «يانوش»، وعاد «سليمان» إلى «إستانبول» بجيوشه.

بعد ثلاث سنوات من الحملة العثمانية لفرض الحماية الإسلامية على «مملكة المجر»، جاءت رسالة إلى «سليمان» من «يانوش» ملك «المجر» يقول فيها بأن أرشيدوق «النمسا» «فرديناند» يستعد لأخذ «المجر» منه، بعد أن قام الكثير من أمراء «المجر» بتأييده ملكًا على «المجر» بدلا من «يانوش»، واستولى «فرديناند» بالفعل على مدينة «بودين» من الملك المجرى التابع للعثمانيين.

وفي (رمضان ٩٣٥هـ = مايو ١٥٢٩م) تحركت الجيوش العثمانية من «إستانبول» إلى «المجر» واستعاد «سليمان القانوني» مدينة «بودين» مرة أخرى، وفي احتفال مهيب توج «القانوني» «جون زابوليا» ملكًا على «المجر».

ثم أصر السلطان «سليمان القانوني» على محاربة «فرديناند»، فحاصرت القوات العثمانية في (المحرم ٩٣٦هـ = سبتمبر ١٥٢٩م) مدينة «فيينا» عاصمة «النمسا»، واشترك في الحصار مائة وعشرون ألف جندي وثلاثمائة مدفع، وقبل الحصار خرج ملك «النمسا» من عاصمته وانسحب بعيدًا عنها، وقامت معارك كبيرة أمام أسوار «فيينا» لكن الجيش العثماني لم يتمكن من فتحها، إذ جاء الشتاء

وبدأت المواد الغذائية تنقص، وعادت القوات العثمانية جميعًا دون التمكن من فتح «فيينا».

وبعد ثلاث سنوات من بداية الحملة على «المجر» وحصار «فيينا»، قام السلطان «سليمان القانوني» بمحاربة «ألمانيا» (٩٣٩هـ = ١٥٣٢م) بسبب قيام أرشيدوق «النمسا» «فرديناند» بإرسال سفير إلى السلطان العثماني يطلب منه الاعتراف به ملكًا على «المجر»، ولم يكتف «فرديناند» بذلك بل جرد حملة وحاصر بها مدينة «بودين». وقامت الحامية العثمانية في هذه المدينة مع القوات المجرية

المحلية بالدفاع عن المدينة.

وصل السلطان العثماني إلى «النمسا» مارا بيوغوسلافيا و«المجر»، وكانت القوات العثمانية المشتركة في هذه الحملة تقدر بمائتي ألف، ولم يحاصر العثمانيون «فيينا» هذه المرة بل توجهوا لتأديب أسرة «هابسبرج» العريقة، لكن «آل هابسبرج» وقوادهم خافوا مواجهة السلطان «سليمان» العثماني عندما علموا بوصله، ولما لم يتحركوا للحرب أرسل «سليمان» إلى «فرديناند» رسالة كلها احتقار دفعًا لحماسة إلى الحرب، لكن «آل هابسبرج» لم يتحركوا وصدرت

للمغيرين أوامر بالقيام بعمليات عسكرية سريعة في داخل «ألمانيا» غنموا فيها وأسروا وانتصروا، وعندما حل الشتاء عادت الحملة العثمانية بأكملها إلى «إستانبول».

أسفرت الحملة العثمانية على «ألمانيا» عن خوف «فرديناند» وإيمانه بأن لا قوة في «أوربا» تستطيع التصدي لسليمان العثماني، فاضطر «فرديناند» إلى طلب الصلح، فوافق السلطان بشرط أن يعترف بأن «يانوش» ملك على «المجر» تحت الحماية العثمانية، وأن يدفع (٣٠,٠٠٠) دوقه ذهبية؛ جزية للدولة العثمانية.

وفي الجبهة الأوربية، مات «يانوش» عام (٩٤٧هـ = ١٥٤٠م)، ولم يكن له إلا طفل صغير، فقامت الملكة «إيزابيلا» بالكتابة إلى السلطان العثماني، تقول له: إنها تريد أن يكون ابنها هو الملك، وكسنت تدرك أن «فرديناند» أرشيدوق «النمسا» يطمع في ملك «المجر»، بل وتحرك وحاصر «بودين» فعلاً، وسريعاً ما تحرك جيش العثمانيين بقيادة السلطان «سليمان القانوني» نحو «بودين»، وما إن سمع النمساويون بقرب القوات العثمانية حتى تركوا حصار المدينة وهربوا، وعند

انسحابهم كانت بعض وحدات العثمانيين بقيادة الوزير «محمد باشا» تلحق بهم الخسائر الفادحة أثناء انسحابهم.

وفي عام (٩٤٨هـ = ١٥٤١م) دخل السلطان «بودين» وأمر بتحويل أضخم كنائسها إلى جامع للمسلمين، كما أمر بإلحاق هذه المنطقة المهمة من «المجر» بالدولة العثمانية تحت اسم «ولاية بودين»، وأمر بتعيين «سيجموند» الابن الطفل لملك «المجر» «يانوش»، أميراً على إمارة «أردل» التي كان يحكمها أبوه قبل أن يصبح ملكًا على «المجر»، ثم عاد السلطان إلى العاصمة.

لكن «فرديناند» لم يسكت، فقد أقنع البابا «بول الثالث» بضرورة تكوين حملة صليبية قوية لكي تستريح «أوربا» من العثمانيين بالتخلص منهم والقضاء عليهم، فتحركت هذه الحملة إلى «بودين» عام (٩٤٩هـ = ١٥٤٢م)، وحاصرتها حصاراً محكمًا، لكنها فشلت في الاستيلاء عليها، ولما وصلت أخبار هذه الحملة إلى السلطان «سليمان»، تحرك مرة أخرى عام (٩٥٠هـ = ١٥٤٣م) إلى «أوربا»، واستولى على أهم القلاع المجرية التي كانت في يد النمساويين، وهما «استركون»، و«استولني بلجراد».



* سليمان القانوني والدولة الصفوية

أما في جبهة الدولة العثمانية مع عدوها الدولة الصفوية فنذكر ما يلي:

في عام (٩٣٠هـ = ١٥٢٤م) تولى الحكم في الدولة الصفوية الشاه «طهماسب» ابن الشاه «إسماعيل»، وكان «طهماسب» عدوا للعثمانيين؛ فرغب في التحالف مع القوى الأوروبية لخصر العثمانيين بين القوتين والقضاء على دولتهم، فأرسل «طهماسب» إلى «شرلكان» سفيراً يطلب منه التحالف معه، وكانت البداية الحقيقية للنزاع - هذه المرة - بين العثمانيين والصفويين، حين طلب «ذو الفقار خان» حاكم «بغداد» الدخول تحت الحماية العثمانية فأرسل له الشاه من يقتله عام

(٩٣٥هـ = ١٥٢٩م)، ودخلت القوات الصفوية «بغداد». وعلى الجانب الآخر قام «شرف خان» حاكم «بتليس» بخيانة العثمانيين، وتحالف مع الصفويين، عندئذ أعلنت الدولة العثمانية الحرب على الصفويين، وتحرك الصدر الأعظم «إبراهيم باشا» فدخل «تبريز» دون مقاومة تذكر، ومن خلفه كان السلطان «سليمان القانوني» يقود الجيوش العثمانية إلى الهدف نفسه، ودخل «تبريز» عام (٩٤١هـ = ١٥٣٤م)، ثم اتجه إلى «بغداد» فسلمت القوات الصفوية عام (٩٤١هـ = ١٥٣٤م)، وكان «سليمان» قد استولى على «أذربيجان»، وعبر جبال «زاغروس» الإيرانية، ومنها إلى «بغداد»، وسميت هذه الحملة حملة العراقيين، أي «العراق



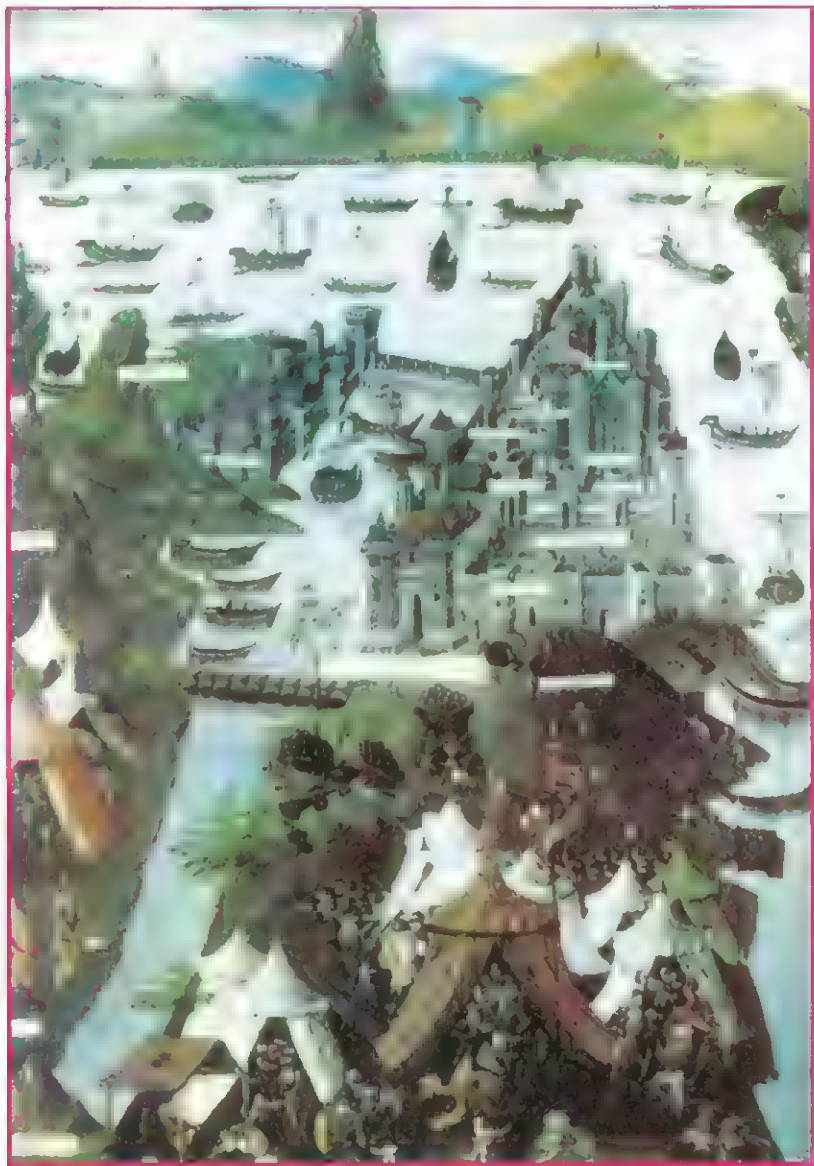
غرفة بغداد

العجمي» وهو «أذربيجان» و«العراق العربي». وبهذه الحملة دخلت «العراق» في كنف الدولة العثمانية.

وعندما انسحب العثمانيون استرجع الصفويون المنطقة؛ مما جعل السلطان يعزم على تأديب الصفويين مرة أخرى، وهذا ما سمي باسم الحملة الثانية على «إيران»، وكانت عام (٩٥٥هـ = ١٥٤٨م)، واسترجع فيها «تبريز»، وأضاف إليها قلعتي «وان» و«أريوان»، لكن انسحاب العثمانيين وعودتهم جعل الإيرانيين ينتهزون فرصة انشغال الدولة في «أوربا»، ويعودون مرة أخرى، فقام «سليمان» بحملته الثالثة، ولم يحصل على نتيجة مباشرة؛ إذ إن «طهماسب» خاف من مجابهة الجيوش العثمانية، فلما عاد «سليمان» إلى بلاده وعند وصوله إلى «أماسيا» وصلت إليه رسل «طهماسب» للصلح، فقبل السلطان توقيع معاهدة «أماسيا» عام (١٥٥٥م) وبموجبها تقرررت أحقية الدولة العثمانية في كل من «أريوان» و«تبريز» و«شرق الأناضول».

* سليمان القانوني وفرنسا:

أما ما كان من أمر السلطان مع «فرنسا» فقد بدأ أول ما بدأ أثناء حروب «القانوني» في «المجر»، فقد لبى السلطان طلب الدعم الذي



تقدم به «فرانسوا الأول» ملك «فرنسا» وأمه، وأنقذه من ضغوط «شرلكان» عليه.

أما لماذا قبل السلطان «سليمان» القانوني أن يساعد «فرنسا»؛ فذلك لأن الأوربيين كانوا ينظمون حملات صليبية على الدولة العثمانية، وعلى العالم الإسلامي، ولا يكتفون من هذا رغم هزائمهم المتكررة، فانتهاز «القانوني» فرصة النزاع بين «شرلكان» و«فرانسوا» ملك «المجر» وفكر في تحييد

«فرنسا» وإبعادها عن المعسكر المسيحي واتخاذها مانعاً أوربيا ضد أي تجمع صليبي يستهدف العثمانيين.

وبعد عودة السلطان «سليمان» من حملته البغدادية متصراً وقع مع «فرنسا» معاهدة عام (٩٤٢هـ = ١٥٣٥م)، منح بموجبها السلطان لفرنسا بعض الامتيازات التجارية، مثل: إعطاء تخفيض جمركي خاص للسفن الفرنسية التي تصل إلى الموانئ العثمانية، وتم الاتفاق

على أن هذه المعاهدة تسري ما دام الحاكمون على قيد الحياة، لكن الفرنسيين نجحوا في تجديدها كلما جد سلطان جديد حتى وصل الأمر إلى تثبيت هذه الامتيازات رسمياً عام (١١٥٣هـ = ١٧٤٠م).

كان «القانوني» معوَّناً لفرنسا، فقد أمدّها بمعونات عسكرية، وأرسل قباطته العظام مثل: «خير الدين بربروس»، و«طورغود رئيس»، وتحت إمرتهما الأساطيل العثمانية إلى «فرنسا» لمؤازرتها.

وفي عهد «القانوني» تم فتح «جزيرة رودوس» عام (٩٢٨هـ = ١٥٢٢م)، و«رودوس» ذات موقع استراتيجي مهم بالنسبة إلى الأناضول والدولة العثمانية، وكانت تضرب السفن التي تسير في شرق «البحر المتوسط» بين «الأناضول» و«مصر» و«سوريا»، وسبق أن حاصرها السلطان «محمد الفاتح» ثلاث مرات فلم ينجح في فتحها، وكان انتصار العثمانيين على فرسان القديس «يوحنا» الذين يحكمون الجزيرة انتصاراً هائلاً، حيث كانت «رودوس» أقوى قلعة بحرية في ذلك الوقت.

وبعدها سمح السلطان للفرسان المقاتلين بالخروج من «رودوس» بكل ما يستطيعون حمله في سماحة وكرم.

* خير الدين بربروس والدولة العثمانية:

«خير الدين بربروس» أحد أربعة أخوة اشتهروا في التاريخ الإسلامي، وكانوا يعملون في «البحر المتوسط»، وفي إحدى أسفارهم قتل فرسان «رودوس» أخاهم «إلياس»، وأسروا «أوروج» الذي استطاع الهرب، وراح يتنقل بين الموانئ، حتى استقر بجزيرة «جربة» الواقعة بين «تونس» و«ليبيا» سنة (٩١٩هـ = ١٥١٣م).

وبمجيئه هو وأخيه «خير الدين» تغير سير تاريخ الشمال الإفريقي كله، حيث استطاعا أن يشتريا قسماً من الساحل التونسي، ويؤسسا قاعدة للحملات ضد الصليبيين، وأقاما علاقات حسنة مع «قانسوة الغوري» سلطان «مصر»، و«أبي عبد الله الخامس» سلطان «تونس»، الذي وافق على إعطائهما قلعة «حلق الوادي»، وكانت ميناء متحكماً في «خليج تونس»، مقابل إعطاء السلطان خمس الغنائم.

ولما بدأت القوة البحرية للأخوين في الاتساع أخذت تضرب السفن الصليبية على نطاق واسع، ونجحت في الاستيلاء على مدينة «بجاية» سنة (٩٢٢هـ = ١٥١٦م)، واتخذتها قاعدة بحرية للصراع مع قوة «إسبانيا» البحرية. وبعد استشهاد «أوروج»،



خير الدين بارباروسا

المعروف في المصادر التاريخية العربية باسم «عروج» في إحدى معاركه، طلب أخوه «خير الدين» المعروف في المصادر الأوربية باسم «برباروسا» أي «ذو اللحية الحمراء» مساعدة العثمانيين بعد استيلاء السلطان «سليم» على «مصر»، وقد أذن له السلطان بالحصول على ما يحتاج إليه من سواحل «الأناضول»، في مقابل سيطرة

وبغزو «المجر»، ومواجهة الصفويين، وبناء أسطول جديد يمكنه مواجهة البرتغاليين؛ لهذا أثر البحارة المسلمون في الشمال الإفريقي الاعتماد على أنفسهم، إلى أن تتمكن الدولة العثمانية من مد يد المساعدة لهم.

وقد قام «خير الدين» بسلسلة من الغارات على الأسطول الإسباني، كما قام في الوقت نفسه بسبع رحلات من «الجزائر» إلى

ساحل «الأندلس»، تمكن خلالها من نقل (٧٠) ألف مسلم أندلسي، فأنقذهم بذلك من الموت حرقاً باسم «محاكم التفتيش».

اهتم السلطان «سليمان القانوني»، برفع نظام «الجزائر» من نظام اللواء العثماني إلى نظام الإيالة (أي إقليم شبه مستقل)، وولّى عليها «خير الدين بربروس» سنة (٩٢٥هـ = ١٥١٩م)، ووكل إليه قيادة حملات غرب «البحر المتوسط».



معركة بين الأسطول العثماني والأسطول الأوربي

وقد حاول الملك الإسباني القضاء على أسطول «خير الدين»، لكنه كان يتكبد في كل مرة خسائر فادحة، ولعل أعظم انتصاراته البحرية في «البحر المتوسط» يتمثل في موقعة «بروزة» سنة (٩٤٥هـ = ١٥٣٨م)، التي تعد من المعارك البحرية الخالدة في التاريخ الإسلامي الحديث، فقد دعا البابا «بول الثالث» الجيوش الأوربية إلى الاتحاد ضد العثمانيين، وتكون منهم تحالف بحري ضم أكثر من (٦٠٠) سفينة و(٦٠) ألف جندي، يقودها «أندريا دوريا»، وهو من أمهر القادة البحرية في ذلك الوقت.

وتكون الأسطول الإسلامي من (١٢٢) قطعة بحرية، و(٢٢) ألف جندي، والتقى الأسطولان في (٤) من جمادى الأولى ٩٤٥هـ = ٢٨ من سبتمبر ١٥٣٨م) أمام «بروزة»، ولم تستمر المعركة أكثر من خمس ساعات تمكن في نهايتها «خير الدين» من حسم المعركة لصالحه، وفر القائد «أندريا دوريا» هرباً بحياته.

ونظراً لجهود «خير الدين» وانتصاراته التي حققها قام السلطان «سليمان القانوني» بتعيينه في القيادة العامة للقوة البحرية العثمانية وناظراً للحرية، واستقدمه إلى «إستانبول» مع طاقمه المكون من تسعة عشر أميرلاي.

وتوفي «خير الدين» في



«إستانبول» سنة (٩٥٣هـ= ١٥٤٦م)، تاركًا أسطوله الذي بناه بأمواله للدولة، وترك أموالًا وفيرة أوقفها لأعمال الخير، واستطاع خلفاء «خير الدين» من بعده أن ينتزعوا من الإسبان ما احتلوه من «الجزائر» باستثناء «وهران» التي بقيت في أيديهم حتى القرن الثامن عشر.

* فتح ليبيا:

كانت «طرابلس الغرب» في تلك الفترة تحت حكم فرسان «مالطة» المسيحيين، فأصدر السلطان «سليمان القانوني» أوامره إلى قبطان «البحر العثماني» «طورغود رئيس» بتخليص «طرابلس الغرب» من النفوذ المسيحي، فقام بمحاصرة «طرابلس الغرب» بأسطوله حصارًا شديدًا فاضطرت حاميتها المسيحية إلى التسليم في سنة (٩٥٩هـ= ١٥٥٢م)، وعين السلطان القبطان «طورغود رئيس» واليًا على

«طرابلس الغرب».

* الحملات البحرية العثمانية في الخليج العربي والمحيط الهندي:

واجه العثمانيون نفوذ البرتغاليين في «المحيط الهندي» و«الخليج العربي»، وكانت تلك المواجهة أحد الأسس الثابتة في السياسة الحربية للعثمانيين، فاستولى «أويس باشا» والي «اليمن» على «قلعة تعز» سنة (٩٥٣هـ= ١٥٤٦م)، ثم نجح في ضم صنعاء، وفي الوقت نفسه حاصر «بيرى رئيس» «قلعة هرمز» التي كان يسيطر عليها البرتغاليون، لكنه لم ينجح في الاستيلاء عليها، فدخل ميناء «بندر عباس» الإيراني، واعترفت إمارات «عمان» و«قطر» و«البحرين» بتبعيةهم للدولة العثمانية، على حين ظلت مسقط تتنقل من السيطرة العثمانية إلى الاحتلال البرتغالي، حتى نجح العثمانيون في إخراج البرتغاليين منها نهائيًا في سنة (١٠٦٠هـ= ١٦٥٠م).



وقد أدت هذه السياسة في مواجهة البرتغاليين إلى الحد من عريبتهم في المياه الإسلامية، ولم يعد ممكناً أن يجتاز البرتغاليون «باب المندب» وسط السيطرة العثمانية.

* وفاة السلطان سليمان القانوني:

وفي (صفر ٩٧٤هـ= سبتمبر ١٥٦٦م) اشتد المرض بالسلطان «سليمان» وهو يحاصر مدينة «سيكتوار» المجرية، ثم توفي في (٢٠ من صفر سنة ٩٧٤هـ= ٥ من سبتمبر سنة ١٥٦٦م) بعد أن قضى في الحكم ثمانية وأربعين عامًا قضاهما في توسيع دولته وإعلاء شأنها، حتى بلغت في أيامه أعلى درجات القوة والكمال، وفي وضع النظم الداخلية للدولة حتى اشتهر بلقب «القانوني».

نظام الإقطاع

لم يكن نظام الإقطاع الحربي أسلوبًا جديدًا ابتكرته العقلية العثمانية، ولم تكن أول من استخدمه، بل إن المتصفح لصفحات التاريخ يجد أن هذا النظام عُرف على عهد الدولة السلجوقية التي كانت تحكم قبل الدولة العثمانية، كما أنه عُرف في «مصر» على عهد الناصر «صلاح الدين الأيوبي» الذي نقله من «الدولة الزنكية» في «الموصل» و«حلب»، ولكن الفرق بين النظام الإقطاعي في «مصر» وفي الدولة العثمانية هو: أن «صلاح الدين الأيوبي» نجح إلى حد بعيد في حماية الفلاحين الذين يخضعون لهذا النظام، فحدد الإيجارات والجبايات التي يدفعها من يعطى له الإقطاع، وكان يراقب هذا مراقبة

شديدة؛ منعًا لاستغلال العسكريين للفلاحين ولذلك أطلقت العبارة المشهورة:

«إن السادة الإقطاعيين العسكريين في العصر الأيوبي كانوا في نعمة محدودة».

كما أن هذا النظام ظل معمولًا به على عهد دولة المماليك في «مصر»، حتى إنه أطلق على ديوان الجيش اسم «ديوان الإقطاع».

* الإقطاع الحربي في الدولة العثمانية:

كان السلطان يمنح أرضًا زراعية لأفراد من سلاح الخيالة (الفرسان) يستقرون فيها، ويشرفون على زراعتها بمساعدة الفلاحين، الذين كانوا يتولون زراعتها بصفقتهم مستأجرين، وذلك مقابل أن ينضموا إلى الجيش بخيولهم وأسلحتهم عند نشوب أي حرب، وكان على كل فارس من هؤلاء الفرسان أن يقدم إلى الجيش وقت الحرب عددًا من الفرسان، يتراوح بين اثنين وأربعة، بخيولهم وأسلحتهم، وكان عدد هؤلاء





الفرسان الإقطاعيين يتناسب تناسباً طردياً مع مساحة الإقطاع الحربي، ومع الإيراد الذي تغله هذه الأرض الإقطاعية، وكانت هذه الأراضي تسمى إقطاعات، وكان يطلق على من يحصل عليها عن طريق الإقطاع الحربي اسم «السباهية الإقطاعية»، وكان هؤلاء لا يتقاضون مرتبات نقدية من الحكومة، بل كانوا يعتمدون في معيشتهم على المحاصيل الزراعية التي تغلها لهم الإقطاعات المنوحة؛ ولذلك كانوا يمدون الفلاحين عادة بالماشية والبذور في مقابل حصولهم على نصف المحصول، كما كانوا يعتمدون على حصيلة العشور وغيرها من الضرائب المقررة على الفلاحين - الأرض أو المحاصيل - ويقومون بجبايتها منهم لحسابهم، وكانت الإيرادات التي يستولون عليها يطلق عليها بالمصطلح التركي (ماله مقاتلة) بمعنى مال المقاتلة.

وكانت الأراضي الإقطاعية تنقسم إلى:

- ١ - إقطاعات صغيرة نسبياً، وتسمى (تيمار)، وتحقق لصاحبها إيراداً يبلغ ثلاثة آلاف أقة، وهي عملة عثمانية من الفضة.
- ٢ - إقطاعات أكبر مساحة من الأولى وتسمى (زعامت)، يمنحها السلطان للفرسان إذا أظهر كفاية قتالية، وكان يطلق على صاحبها (زعيم)، وكان هذا الإقطاع يدر ربحاً على صاحبه يصل إلى مائة ألف أقة، وذلك مقابل أن يقدم للجيش وقت الحرب عدداً من

وكانت الإقطاعات التي من نوع (تيمارات) و (زعامات) توجد في ولايات الدولة المحكومة من «إستانبول» رأساً، سواء في «أوربا» أو في «آسيا»، ومع ذلك فلم تطبق الدولة هذا النظام على جميع تلك الولايات، ومن الأقاليم التي طبق فيها نظام الإقطاع الحربي: «الروملی»، «بودا» (بودابست)، «البوسنة»، «طمسفار»، «ديار بكر»، «أرضروم»، «دمشق»، «حلب»، «بغداد»، «شهر زور»، «إيالات الأناضول»، «جزر الأرخبيل»، «فرمان»، «مرعش»، «سيواس».

٣ - إقطاع أكبر مساحة من النوعين الأولين ويسمى (خاصا) وكان هذا الإقطاع يُمنح للولاة الذين في الخدمة الحكومية، فإذا ما تركوا مناصبهم نتيجة الوفاة أو العزل أو الترقية إلى منصب آخر، نزع منهم الإقطاع (الخاص). وجدير بالذكر أن بعض (التيمارات) و (الزعامات) كانت تُمنح لبعض شاغلي المناصب الكبرى في الدولة، فكانت تشبه الإقطاع (الخاص) الذي كان يرتبط بالمناصب.

٤ - الإقطاعات السلطانية الخاصة: وكان يطلق على هذه الإقطاعات اسم (خواص) (همايون)، وكانت أكبر وأهم الإقطاعات جميعاً من حيث

المساحة وجودة الأرض، وكان السلطان يمنح أجزاء منها لبعض أعضاء الأسرة الحاكمة من أميرات وسيدات من حريمه.

٥ - إقطاعات اقتصادية: وكانت تخصص للإنفاق العسكري على أفراد حرس الحصون، والسلاح البحري، والحاميات المحلية وغيرها، وكان يطلق على هذا الإقطاع اسم (أوجاقلقات).

* كيفية توزيع الإقطاعات الحربية:

- خمس مساحة الإقطاع على القسم الأول (التيمارات).
- عشر مساحة الإقطاع على القسم الثاني (الزعامات).
- خمس مساحة الإقطاع على القسم الثالث (الخواص).
- عشر مساحة الإقطاع على القسم الرابع (الأوجاقلقات).
- خمس أوقاف.

* أهمية النظام الإقطاعي:

ساعد هذا النظام على التوسع في زراعة مساحات شاسعة من الأراضي داخل الأقاليم العثمانية في «أوربا» وفي «آسيا»، وأدى إلى اطمئنان الدولة العثمانية؛ بسبب حرص أصحاب هذه الإقطاعات على بذل أقصى ما لديهم من جهد في سبيل زراعة هذه المساحات، وحصول الدولة العثمانية على عدد كبير من الفرسان دون أي تكلفة

تذكر، فقد كان كل صاحب إقطاع يجهز عدداً من الفرسان بتجهيزاتهم وأسلحتهم.

النظام المالي

انقسم النظام المالي في عهد الدولة العثمانية إلى قسمين، هما:

١ - ميري، أي الدخل والمنصرف العام، ويتكون من: دخل الأرض الزراعية، والجزية، ورسوم التجارة، ويديره «دفتردار».

٢ - خزنة، أي مخصصات السلطان، ويديرها «خزنة وكيلی»، ويتجمع دخلها في «آل خزنة»، ويديرها موظفو السلطان الخصوصيون.

ويضاف إلى النوع الأول ما كان يتبقى من مال الوقف و«الجزية» وكان يدفعها أميراً الأفلاق والبغدان.

وكانت الأقاليم المشهورة بالخصب والحبوب مثل «مصر» ترسل هبة من القمح تمثل ١/١٢ من المحصول، وفي أغلب الأحيان لم يكن في وسع الزراع تصدير القمح أو نقله إلى خارج حدود الإقليم، بل كانوا يجبرون على بيع الفائض عنهم للحكومة نظير ثمن محدد.

وكانت تقع مصروفات القضاء على المتقاضين؛ إذ كان القضاء يأخذون رسماً لأنفسهم بدلاً من أخذهم رواتب من الدولة.

العثمانيون في عهدهم الثاني

الإصلاح والتخريب

* الإصلاح عن طريق إحياء الإسلام:

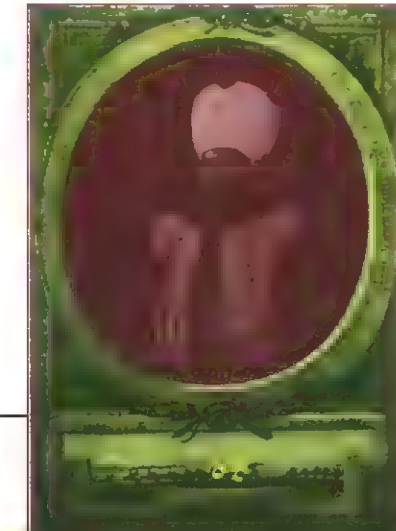
كانت الدولة العثمانية ملء السمع والبصر، وكانت القوة الدولية العظمى التي تؤثر في مجرى الأحداث العالمية، وضمت بين جوانبها أقواماً من مختلف الأجناس والأعراق واللغات، وامتد عمرها في التاريخ قرونًا طويلة، وأثمرت حضارة مزدهرة،



كانت خلاصة المدينة الإسلامية على مدى القرون التي سبقتها، ثم أتى على الدولة حين من الدهر وجدت نفسها لا تستطيع التقدم والفتح ومواصلة المد الإسلامي، بعد أن توغلت في «أوروبا»، فقد توقف السيل العثماني أمام أسوار «فيينا» عاصمة «النمسا»، وعندئذ نظر العثمانيون إلى أنفسهم، وأيقنوا أن هناك خطأ يستوجب الإصلاح.

مكائنها وهيبتهز، وأصبحت هذه الحاجة هي الشغل الشاغل لجهاز الحكم في عهد الخليفين «عثمان الثاني»، و«مراد الرابع».

واستند الفكر الإصلاحى في بادئ الأمر إلى استلهام الإسلام



وقد لاحظ علماء الدولة العثمانية ومصلحوها، ابتداءً من عهد السلطان «مراد الثالث» أن الفساد قد استشرى في أجهزة الدولة، وكثر التمرد في الأقاليم التابعة لها، وما صاحب ذلك من ثورة وفوضى وفتنة، بل وظهر التمرد والثورة في عاصمة الخلافة نفسها، مما أحدث الخوف على سلامة الدولة ووحدتها السياسية، ولذا أصبحت هناك حاجة ماسة إلى الإصلاح، وضرورة ملحة لعلاج الخلل الذي بدأ يطل برأسه، ويكاد يعصف بالدولة ويعرض

السلطان احمد الثالث

* الإصلاح عن طريق الأخذ بالنموذج الغربى:

وفى منتصف القرن الثانى عشر الهجرى بلغت الدولة العثمانية أشد حالات فسادها وضعفها، فى الوقت الذى كانت فيه «أوروبا» تسير بخطى واثقة نحو التقدم والمدنية؛ لذا قام بعض المفكرين العثمانيين بالدعوة إلى ضرورة الاستفادة من التقدم الأوربى، والأخذ بأسباب حضارتهم؛ لضمان المحافظة على وحدة الدولة، وصون حياتها، والاطمئنان على دوامها واستمرارها.

وأول حركة إصلاحية تبنت هذا المفهوم كانت فى عهد السلطان «أحمد الثالث» الذى يذكر فى المصادر العثمانية باسم «عصر زهور شقائق النعمان» دلالة على الأخذ بالمظهر دون الجوهر، وإشارة إلى الاهتمام الزائد والعناية الفائقة بهذه



الزهور فى كل أنحاء العاصمة العثمانية.

ويمثل هذا العهد بحركته الإصلاحية التى أخذت بالوجهة الغربية؛ بداية نفوذ الثقافة والحضارة الغربيتين فى الدولة وصدرة الأعظم بطانة من المثقفين المؤمنين بهذه الوجهة، وأن الحل يكمن فى الأخذ بالحضارة الأوربية، ولذا أرسلت الدولة سفراء إلى «باريس» و«فيينا» لتعرف حضارتيهما، ودراسة أسباب التقدم

وعوامل النهضة هناك، ومن أشهر سفراء هذا العهد «محمد چلبى» الذى سافر إلى «فرنسا» سنة (١١٣٢هـ = ١٧٢٠م).

وقد شجع هذا العهد العثمانيين على تقليد الغرب ومحاكاة الحياة الأوربية، فأخذ السلاطين يشيدون القصور الفخمة، وظهر فى البلاد نمط جديد من الحياة، يميل إلى الإسراف والعيش المترف، والشغف بارتداء الملابس الفخمة المحلاة بالجواهر والأحجار الكريمة.

والبن، وفرض على هذه الفرقة ارتداء الملابس الأوربية، وتلقت تدريباتها على أيدي خبراء من «فرنسا» و«إنجلترا»، استقدمهم السلطان لهذا الغرض.

وأدخلت على أسطول الدولة العثمانية إصلاحات تشبه التى أدخلت على القوات البرية، فجرى توسيع الترسانة الرئيسية بتوجيه من المهندسين الفرنسيين، وأنشئت ترسانات فى الأقاليم، وأصلحت السفن القديمة، وبنيت أعداد كبيرة من السفن الحديثة وفق أحدث الطرز فى المعمار البحرى، ووطرت الدراسات البحرية.



الحديث، وجعل لها خزانة خاصة تنفق عليها، وتستمد مواردها من الإقطاعات المجاورة، ومن الضرائب الجديدة التى فُرضت على المشروبات الروحية وتجارة التبغ

رفع هؤلاء مجموعة من التقارير المتصلة بأوضاع الإمبراطورية، وما يجب عمله لإنقاذها، وقد ركزت معظم هذه التقارير على الإصلاح العسكرى، وأشارت إلى ضرورة إعادة «وجاق الإنكشارية» وغيره من الفرق إلى تنظيمها الأول، وأن تتوافر للجيش أسلحة حديثة، وأساليب تمكنه من الوقوف أمام الجيوش الأوربية، بالإضافة إلى تخفيض أعداد الجنود الإنكشارية إلى (٣٠٠٠٠) جندي، لتحسين كفاءتهم ونظامهم، وبذل الجهود لإنتاج بنادق وذخائر على النمط الأوربى.

وقام السلطان «سليم الثالث» بإنشاء فرقة عسكرية جديدة، أطلق عليها «النظام الجديد»، توخى لها أن تتلقى تدريباتها على النمط الأوربى

ضد كل إصلاح يتخذ «أوربا» مثالا يُحتذى، أيا كانت فائدته.

وكان من أسباب الضيق بحركة الإصلاح هذه: احتلال أهل الذمة مواقع خاصة فى مؤسسات الدولة العثمانية، بحيث أصبحوا يتميزون عن الموظفين المسلمين.

* إصلاح الجيش:

تنبه الساسة العثمانيون إلى أن

وقد نجح هذا المستشار فى إنشاء فرقة جديدة للمدفعية سريعة الطلقات سنة (١١٨٨هـ = ١٧٧٤م) وضمت (٢٥٠) جنديا وضابطاً، وبناءً لمصنع لهذه المدافع، وإنشاء مدارس عسكرية حديثة، ومدرسة لتعليم الرياضيات الحديثة، وأعيدت المطبعة، وجرى ترجمة المزيد من الكتب الفرنسية العسكرية.

وشهد عصر «سليم الثالث» بدايات التعليم العسكرى على النمط الغربى، وما ارتبط به من اقتباس المعرفة الأوربية؛ حيث طلب السلطان نفسه من «لويس السادس عشر» أن تساعده «فرنسا» فى إعادة بناء الجيش العثمانى، كما أنه أوجد حوله هيئة جديدة من الإداريين العسكريين المؤمنين بالإصلاح، وقد

وأدت هذه السياسة، بالإضافة إلى فرض الضرائب الباهظة، إلى ظهور حالة من الاستياء والشعور بعدم الرضا تجاه السلطان وإدارته، وساد البلاد نوع من العصيان الشعبى، ونفور المحافظين من فكرة الإصلاح الذى يستلهم النموذج الغربى، وفتح باب التحالف مع «الإنكشارية» للوقوف



مراد الثالث يطل من شرفة القصر



التنظيمات

«محاولة إحياء الدولة»

«التنظيمات» كلمة عربية دخلت اللغة التركية، وتعنى فى الاصطلاح السياسى: حركة التنظيم والإصلاح على المنهج الأوربى الغربى، وفى الاصطلاح التاريخى: حركة الإصلاح التى حدثت فى الدولة العثمانية فى القرن (١٣هـ = ١٩م) مهندية بالمؤسسات والتنظيمات الأوربية، وعرفت بهذا الاسم لأنها تميزت بتنظيم شئون الدولة وفق أسس جديدة فى جميع المجالات.

ويمكن تعريف حركة التنظيمات العثمانية بأنها حركة ثقافية وإصلاحية حدثت فى الدولة العثمانية فى النصف الأول من القرن (١٩) الميلادى، ومهدت لإقامة حكم دستورى على النمط الغربى فى البلاد، وللتقارب بين العالمين الإسلامى والمسيحى، وشملت مناحى الحياة كافة فى الديار العثمانية على حساب الحضارة الإسلامية، وانتقلت سلطة السلاطين إلى الصدر الأعظم والوزراء، وتراجعت مشيخة الإسلام إلى درجة أقل من حيث الاعتبار والنفوذ، ثم شل عملها.

وكان الحكم العثمانى قبل صدور التنظيمات يستند إلى ثلاث دعائم رئيسية هى:

١ - السلطنة.

٢ - الخلافة.

٣ - مشيخة الإسلام.

الخلافة سنة (١٢٩٣هـ = ١٨٧٦م)، وهى السنة التى أعلنت فيها الدولة العثمانية ما عُرف باسم «المشروطية الأولى»، أى إعلان دستور فى البلاد لأول مرة على النمط الغربى.

بدأ عهد التنظيمات بصدور فرمان من السلطان «محمود الثانى» باسم «فرمان التنظيمات الخيرية» فى (٢٦ من شعبان سنة ١٢٥٥هـ = ٤ من نوفمبر ١٨٣٩م)، وانتهى عندما تولّى السلطان «عبد الحميد الثانى»

فكان الوزراء يأتمرون بأوامر السلطان، ويساعد «ديوان الوزراء» السلطان فى إدارة أمور الدولة، وتقوم مشيخة الإسلام بتقديم الشورى للسلطان.



السلطان محمود الثانى

(١٢٠٠) جندى فى العاصمة، وقوات أخرى فى الولايات.

وكما ارتبط التعليم لدى «محمود على» بالجيش ارتبط بالجيش أيضاً عند «محمود الثانى»، الذى حاول الاقتداء بواليه الناجح، فأرسل البعثات إلى «أوربا» لتلقى العلوم العسكرية خاصة، وأنشأ المدارس الحديثة، وعنى بتعليم اللغتين العربية والفرنسية والجغرافيا، والتاريخ والرياضيات والعلوم.

وحاول السلطان إصلاح أجهزة الدولة المركزية، فوضع الأوقاف تحت إشرافه، وألغى «التيمارات»، وضمها إلى أملاك السلطان، وأجرى أول إحصاء للأراضي العثمانية فى العصر الحديث، وأجرى تحسينات على شبكة المواصلات، فأنشأ كثيراً من الطرق الجديدة، وأدخل البرق، وخطوط السكك الحديدية، كما أنشأ جريدة رسمية للدولة. وبعد وفاة السلطان «محمود» تولى ابنه «عبد المجيد» الخلافة وعمره دون الثامنة عشرة.



جندى انكشارى



جندى السباهى

* عهد السلطان محمود الثانى:

وُلد السلطان «محمود» سنة (١١٩٩هـ = ١٧٨٤م)، وتقلد مقاليد الخلافة العثمانية وهو فى الرابعة والعشرين من عمره، فقلد «مصطفى البيرداز» منصب الصدارة العظمى، وطلب منه إصلاح نظام «الإنكشارية» فاعترضوا عليه، ووقع الخلاف بينهم وبين السلطان، وأرادوا إعادة الخليفة «مصطفى الرابع» المعزول، لكنه قتل وهم يحاصرون الصدر الأعظم فى قصره الذى أحرقوه وهو بداخله.

وقد رأى السلطان «محمود» أن نجاح الإصلاح فى دولته يجب أن يكون شاملاً لكل النظم العثمانية ومؤثراً فى المجتمع، ولا يقتصر على المجال العسكرى، ولذا يجب إزالة النظم القديمة، حتى لا تعترض طريق الإصلاح، والتخطيط الدقيق للإصلاح، وإيجاد الضمانات اللازمة التى تكفل نجاحه قبل القيام به.





باب جامعة استانبول

وقد أكدت «التنظيمات» ضرورة إيجاد ضمانات لأمن جميع رعايا الدولة على حياتهم وشرفهم وأموالهم، ووجوب علانية المحاكمات ومطابقتها للوائح، وإلغاء إجراءات مصادرة الأملاك، وضرورة إيجاد نظام ثابت للضرائب يحل محل «الالتزام»، وتوفير نظام ثابت للجندية بحيث لا تستمر مدى الحياة، وإنما تحدد مدتها بفترة تتراوح بين أربع وخمس سنوات.

وأدى صدور هذه التنظيمات إلى حدوث تغيرات كثيرة شملت معظم مجالات الحياة، فأنشئت المحاكم المختلطة التي تقبل الشهادة من المسلمين والمسيحيين على حد سواء، وتبَّت في القضايا المختلفة التي يكون الأجانب أطرافاً فيها، وكان

يعمل بتلك المحاكم قضاة أتراك وأوروبيون، كما صدر قانون تجارى على نمط القانون التجارى الفرنسى، وأنشئت مجالس لمعاونة مجالس الولايات، يُمثَّل فيها الأهالى.

وظلت القوانين الشرعية تطبق في المحاكم التقليدية، وكذلك في المحاكم الحديثة التي تطبق القوانين الجديدة المتصلة بالمسائل التجارية والجنائية، المأخوذة عن القوانين الغربية، وبخاصة القانون الفرنسى، وبقيت القوانين الشرعية المتصلة بالأحوال الشخصية كالطلاق والزواج بدون تعديل.

وقامت لجان يرأسها من يميلون إلى الأخذ والاقتباس عن الغرب بوضع الخطط الشاملة التي

تستهدف إقامة نظام تعليمي يشمل جميع مراحل التعليم المختلفة، فصدر في سنة (١٨٦٩م) قانون التعليم، الذى قسَّم المدارس إلى مدارس عمومية وخصوصية، وجعل التعليم العام في المدارس الأولية إجبارياً ومجانياً لمدة أربع سنوات، ودون تفرقة بين الذكور والإناث، وتمييز بين المسلمين وغيرهم.

أما التعليم الخاص فقد تناولته المادة (١٢٩) من قانون سنة (١٢٨٦هـ = ١٨٦٩م)، واشترطت حصول مدرسى المدارس الخاصة على مؤهلات تقرها وزارة المعارف العثمانية، وأن تقر تعيينهم السلطات التعليمية سواء أكانت محلية أم مركزية.

وأنشئت مدارس خاصة للبنات والفقراء، كما أنشئت في سنة (١٢٧٦هـ = ١٨٥٩م) مدرسة جديدة لتعريب الإداريين، وتدريب المعلمين الذين كانوا يدرسون الشئون العامة والأولية.

وقد انفصلت مدارس الحكومة رسمياً عن إشراف العلماء، ووضعت تحت إشراف وزارة المعارف ذات الصبغة العلمانية منذ سنة (١٢٨٣هـ = ١٨٦٦م)، مما أدى إلى ازدياد الهوة بين التعليم الدينى والتعليم العلمانى، وتعميق الازدواج الثقافى.

وكان للمطبعة أثر كبير في هذا التحول منذ سنة (١٢٥١هـ = ١٨٣٥م)، فقد ازداد عدد الكتب المطبوعة، وازداد عدد الصحف والدوريات، ولعب المسرح دوره

في نشر الأفكار الجديدة، وبخاصة بعد أن كثرت دور المسارح، ونشطت حركة ترجمة الكتب الغربية بما في ذلك المسرحيات، وقد أدى ذلك كله إلى ظهور مسرحيات عثمانية، ساعدت على انتشار الأفكار الجديدة، بما تهيأ لها من لغة سهلة وجذابة، لقيت تجاوباً من العامة، وأوجدت اتجاهًا مطلقاً إلى مقاومة السلطة المطلقة عن طريق إعلان الدستور وإيجاد حكومة مسئولة أمام برلمان منتخب وفق النمط الديمقراطى الذى عرفه الغرب وبخاصة في «بريطانيا».

* نظام الحكم في عهد محمود الثانى:

اتجه الإداريون العثمانيون في عهد السلطان «محمود الثانى» (١٢٢٣ - ١٢٥٥هـ = ١٨٠٨ -

١٨٣٩م) إلى التغريب، وما يهمنى هنا أنه غيّر اسم الصدارة العظمى إلى «باش وكالت» أى رئاسة الوزراء - كما في «أوروبا» - وأوجد نظارتين (وزارتين) جديدتين هما المالية والأوقاف. وقد وصف أ. «سلاد» - الذى كان يخدم الدولة العثمانية برتبة «مشاور باشا» - مع أنه أوربى - السلطان «محمود الثانى» بأنه «قلد نقائص الغرب كما هى وبدأ إصلاحاته للدولة من حيث ما كان يتوجب عليه تركه» ويقصد أنه أخذ من الدول الأوربية المظهر والمدارة.

وفي عهد ابنه السلطان «عبد المجيد» أصدرت الدولة بياناً يؤكد أن الدولة العثمانية قد اتجهت إلى الغرب في تغيير مظهرها وجزء كبير من تقنياتها وآليات اتخاذ القرار فيها.



مسجد نصريه

بناء محمود الثانى

كما سبق نتبين أن الدولة العثمانية كانت تدار، وكانت قراراتها تُتخذ في الديوان الهمايوني، وكان الديوان يتعقد برئاسة السلطان أو الصدر الأعظم نيابة عنه، كما كان هذا الديوان يعقد في القصر في المكان المسمى تحت القبة (Kubbe Altı) واستمر هذا حتى عهد السلطان «محمد الفاتح» الذي ثبت هذا التقليد بقانون. وقد ألغى في هذه الفترة الديوان الهمايوني بوصفه نظامًا يشكل آليات اتخاذ القرار في الدولة العثمانية، واستبدل به النظام الأوربي، ومن ثم فقد تكون رسميًا بديل عن الديوان ما سمي في عهد «محمود الثاني» باسم «مجلس وكلا» والوكيل بالتركية بمعنى الوزير في العربية، ومن ثم فقد أصبح النظام الجديد يعرف باسم مجلس الوزراء أو ما عرف باسم «الباب العالي».

* الباب العالي (مجلس الوزراء):

وهو اصطلاحًا: المجلس الذي يتشكل من شيخ الإسلام والنظار (الوزراء)، والذي يتخذ القرار في الأمور المتعلقة بسياسة الدولة (العثمانية) الداخلية والخارجية والأمور المهمة ويسمى أيضًا «المجلس الخاص» أو «مجلس الوزراء الخاص». وكان يتكون من شيخ الإسلام وناظر العدلية وقائد الجيش ورئيس



قصر طوب قابي

شورى الدولة، وناظر الخارجية، وناظر الداخلية، وناظر البحرية، ومشير المدفعية، وناظر المالية، وناظر الأوقاف، وناظر التجارة والأمور النافعة (الأشغال)، وناظر المعارف، ومستشار الصدر الأعظم العالي. وبذلك بعد شيخ الإسلام عن استقلاله، وتوزعت الشؤون الدينية بينه وبين ناظر الأوقاف وأصبح شيخ الإسلام موظفًا كبيرًا في الدولة.

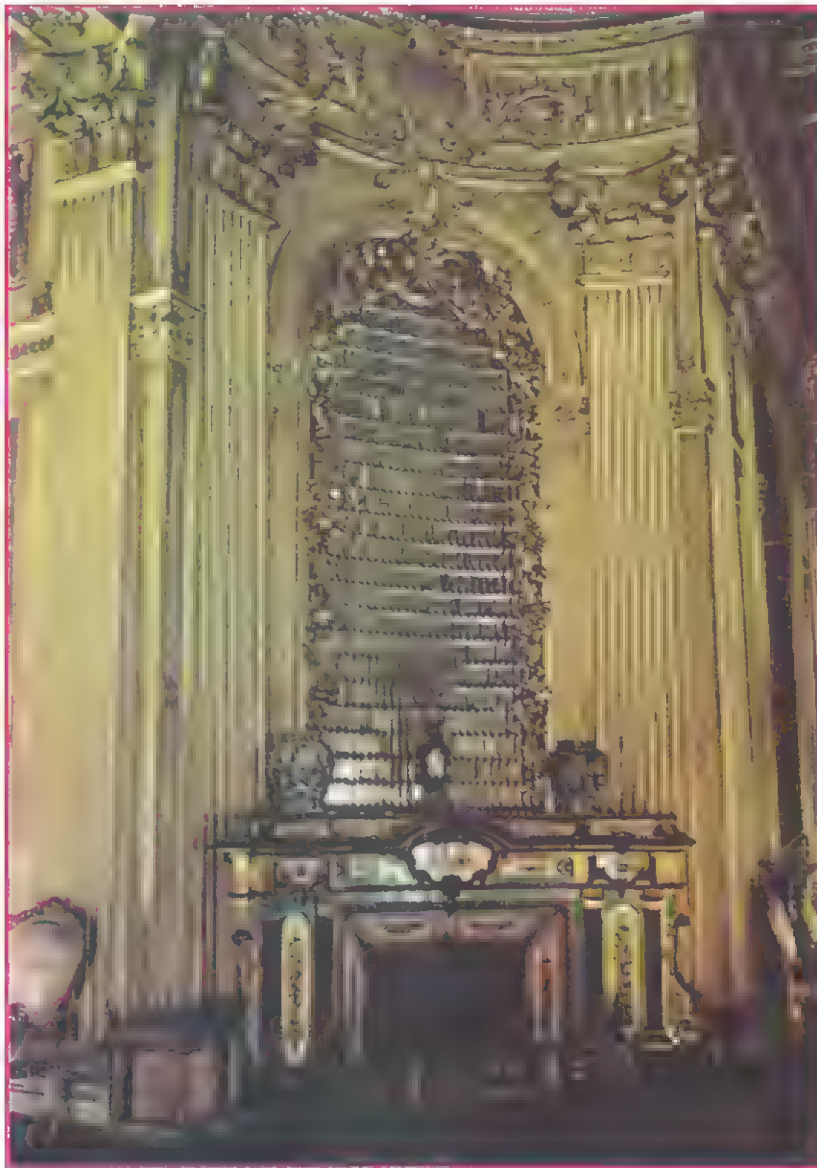


واجهة قصر دولة
(الباب العالي)

وعلى النظام الغربي في تكوين الدولة العثمانية أيضًا أصبح هذا المجلس الوزاري - بعد انقلاب (يوليو/ تموز ١٩٠٨م) الذي عزل السلطان «عبد الحميد» عن العرش - مقيدًا بقوانين ولوائح وأنظمة محددة ومعينة ومسئولا أمام السلطان ومجلس المبعوثان (مجلس الأمة) عن الشؤون المتعلقة بسياسة الدولة الداخلية والخارجية والوظائف العامة.



السلطان عبد العزيز



قاعة السفراء بقصر دولة

* السلطان عبد العزيز:

ولد في (١٤ من شعبان ١٢٥٤هـ = ٩ من فبراير ١٨٣٠م)، وتولى الخلافة بعد وفاة أخيه «عبد المجيد بن السلطان محمود» في (١٧ من ذي الحجة ١٢٧٧هـ = ٦ من يونيو ١٨٦١م)، وبعد وفاة «غالي باشا» و«فؤاد باشا» اللذين توليا منصب الصدر الأعظم وضيقتا على السلطان، مارس السلطان «عبد العزيز» حكمه الشخصي، فاشتد سخط العثمانيين على ممارسات السلطان الاستبدادية، وتدخل السلطان «الوالدة باشا» في شؤون الحكم، وازداد القلق بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، وإعلان إفلاس الحكومة العثمانية في أواخر سنة (١٢٩٢هـ = ١٨٧٥م)، وهو الإفلاس الذي عزى إلى إسراف «عبد العزيز» وخراب ذمته هو وحاشيته.

وأما المحافظون فقد أرجعوا متاعب الدولة إلى «التنظيمات» العلمانية، ونفوذ الأجانب، وتدخلهم في شؤون البلاد، مما أدى إلى انتعاش إسلامي، كان من نتيجته التضييق على المدارس الأجنبية وأعمال المبشرين، وطرده المعلمين والخبراء الأجانب، كما اشتدت المطالبة بإلغاء الامتيازات الأجنبية، والوضع الذي كان يتمتع به الأجانب.

السلطان عبد الحميد الثاني

(١٨٤٣ - ١٩١٨ م)

* عصره وموقفه منه:

وُلد «عبد الحميد الثاني» وهو ابن السلطان «عبد المجيد» صاحب فرمان التنظيمات، الذي ينظم الدولة العثمانية على الطراز الأوربي في (١٣ من شعبان عام ١٢٥٨ هـ = ٢١ من سبتمبر عام ١٨٤٢ م)، وتولى العرش خلفاً لأخيه «مراد» في (١٠ من شعبان عام ١٢٩٣ هـ = ٣١ من أغسطس عام ١٨٧٦ م)، وماتت أمه وهو في الحادية عشرة من عمره، فربته زوجة أبيه وعاملته معاملة الأم شفقة ورحمة وعناية.



السلطان عبد الحميد الثاني

درس «عبد الحميد» العلوم الأساسية في عهده وبجانبها تعلّم اللغة العربية وأجادها، والفارسية وأجادها، وكان ينظم الشعر، وكان شخصية قوية منذ صغره، كان متديناً وسط جو أوربي يعيشه أمراء القصر السلطاني، وحريصاً على أداء الصلاة في أوقاتها، عفيفاً، لا يشرب الخمر، ويمنع تدخل نساء القصر في السياسة أو شئون الدولة منعاً باتاً، وتروى ابنته الأميرة «عائشة»:

«في اليوم التالي لتنصيب والدي السلطان عبد الحميد سلطاناً على الدولة العثمانية قابل زوجة والدي التي أحبها حباً ملاً عليه فؤاده، وقبل يديها، وقال لها: - بحنانك لم أشعر بفقد أمي، وأنت في نظري أمي لا تفتقرين عنها، ولقد جعلتك السلطانة الوالدة (وهو لقب خاص بأم السلطان). . . لكنني أرجوكم بإصرار ألا تتدخلين بأي شكل من الأشكال في أي عمل من أعمال الدولة.

وانصاعت هي لهذا الأمر تماماً». بدأ «عبد الحميد» حكمه الفردي بافتتاح مجلس «المبعوثان»، لكنه سرعان ما عطله إلى أجل غير مسمى، وكان هذا التعطيل في (١٠ من صفر عام ١٢٩٥ هـ = ١٣ من فبراير عام ١٨٧٨ م)، واستمر الحكم الفردي لعبد الحميد مدة ثلاثين عاماً ونصف عام تقريباً يعني حتى (١٧ من جمادى الآخرة عام ١٣٢٦ هـ = ١٣ من يوليو عام

١٩٠٨ م) عندما ثار عليه الجيش، فاضطر إلى إعلان الحكم النيابي، وافتتح البرلمان للمرة الثانية. لكنه كان رحيماً بالمعارضين له، يستميلهم بقدر إمكانه، وإذا نفى أحداً منهم ينفه إلى مكان بعيد، بعد أن يمنحه منصباً عالياً وراتباً كبيراً، فعل هذا على سبيل المثال مع «ناتق كمال» الشاعر العثماني المعروف ومع «ضيا باشا» الأديب العثماني الذائع الصيت.

وانخرط في سلك الماسونية، وكان أميل إلى الليبرالية والدستور وإصلاح التعليم، وطبعه بالعلمانية.



السلطان مراد الخامس

على أن مراقبة «مراد» في أواخر عهد عمه، وإسرافه في الشراب أدبا إلى اختلاط عقله بالصورة التي ظهرت عليه بعد توليه الحكم، وازداد هذا الاضطراب، حين نفي إلى علمه نبأ انتحار السلطان «عبد العزيز»، ومقتل عدد من الوزراء على يد أتباع الأمير «يوسف عز الدين بن عبد العزيز»، وحينئذ رأى الوزراء ضرورة خلع «مراد»، وتولية أخيه «عبد الحميد» الذي كان «مدحت باشا» قد انتزع منه وعداً بإعلان الدستور.

الإسلام، وولى الشائرون السلطان «مراد الخامس» الذي كان قد اتصل بشباب العثمانيين عدة سنوات.

وكان السلطان «مراد الخامس» على جانب كبير من الذكاء والثقافة التركية، كما أبدى اهتماماً بالأدب والعلوم والشئون الأوربية، وكان يهوى الموسيقى الغربية، وزار «أوروبا» سنة (١٢٨٤ هـ = ١٨٦٧ م)،

وساءت أحوال الدولة الاقتصادية في أواخر عهد السلطان «عبد العزيز»، بحيث توقف صرف مرتبات الموظفين - بما في ذلك العسكريون - لعدة شهور، ولم يؤدّ فرض ضرائب جديدة إلى معالجة الأوضاع المتردية، لهذا سعى «مدحت باشا» إلى تحسين أوضاع الحكومة بخلع «عبد العزيز» خاصة، ولأنه كان مؤمناً بأن ولي العهد الأمير «مراد الخامس» أميل إلى إعلان الدستور.

وفي (٦ من جمادى الأولى سنة ١٢٩٣ هـ = ٣٠ من مايو ١٨٧٦ م) قامت مجموعة صغيرة من كبار موظفي الحكومة يرأسهم «مدحت باشا» بانقلاب ضد الخليفة، عززته فتوى شيخ



ونسوق هنا ترجمة لقصيدة نظمها الفيلسوف التركي «رضا توفيق» وهو من كبار رجال «الاتحاد والترقي» ومن أكبر المعارضين لحكم «عبد الحميد»، وهذه القصيدة لم يكتبها الشاعر إلا بعد وفاة السلطان «عبد الحميد»، يقول فيها:

عندما يذكر التاريخ اسمك.
يكون الحق في جانبك ومعك
يا أيها السلطان العظيم.
كنا نحن الذين افترينا
- دون حياء.
على أعظم سياسى العصر.
قلنا إن السلطان ظالم
وإن السلطان مجنون.
قلنا لا بد من الثورة
على السلطان.
وصدقنا كل ما قاله
لنا الشيطان.
وعملنا على إيقاظ الفتنة.
لم تكن أنت المجنون،
بل نحن، ولم تكن ندرى.
علقنا القلادة على فتيل واه.
لم تكن مجانين فحسب،
بل كنا قد عدنا الأخلاق.
فلقد بصقنا - أيها
السلطان العظيم
على قبلة الأجداد.

* عبد الحميد ومشاكل دولته:

وقد بدأ عهد «عبد الحميد» بالمشاكل العديدة، فتمرد «الصرب» و«الجلب الأسود»، وهو تمرد بدأ في آخر عهد «عبد العزيز»، واضطرب الوضع في «جزيرة كريت» ولم يكن في صالح الدولة.

وانتصر العثمانيون على قوات الصرب في معركة «الكسيناج»، ولكن عندما اقترب العثمانيون من دخول «بلجراد» إذا بروسيا توجه إنذاراً للدولة العثمانية، فخافت الدول الغربية وعلى رأسها «إنجلترا» من مغبة تدخل «روسيا» وعقدت هذه الدول مؤتمر الترسانة المشهور في «إستانبول» في (ذى الحجة عام ١٢٩٣هـ = ديسمبر عام ١٨٧٦م) برباسة «صفوت باشا» وزير الخارجية العثمانية. في هذا اليوم أعلن «عبد الحميد الثانى» الحكم المشروطى (الديمقراطى) فى الدولة.

والواقع أن هذا المؤتمر قد أجبر الدولة العثمانية على القيام بإصلاحات فى «البوسنة والهرسك» و«بلغاريا». وفى (٣ من المحرم عام ١٢٩٤هـ = ١٨ من يناير عام ١٨٧٧م) اجتمع فى «الباب العالى» مجلس مكون من (٢٤٠) شخصاً لدراسة مقترحات «باشا» دفع المجلس إلى رفض مقترحات الدولة، وحرّض طلبة العلوم الدينية العالية على القيام

بمظاهرات لإجبار السلطان «عبد الحميد» على الحرب، فقام المجلس بإجبار السلطان على التصديق على قرار برفض مقترحات المؤتمر، فانفض السفراء وتركوا الدولة العثمانية بمفردها تواجه «روسيا».

ولما كان «نابليون الثالث» قد أرسى دعائم الفكر القومى العرقى فى «أوروبا»، فقد استغل الروس فرصة انتشار هذا الفكر، وقاموا بدعايات ضخمة لإنقاذ إخوانهم السلاف الواقعين تحت الحكم التركى، وأعلنوا الحرب فى (١٠ من ربيع الآخر عام ١٢٩٤هـ = ٢٤ من إبريل عام ١٨٧٧م) على العثمانيين، وبذلك بدأت الحرب العثمانية - الروسية، المشهورة التى استمرت من عام ١٢٩٤هـ = ١٨٧٧م) إلى عام ١٢٩٥هـ = ١٨٧٨م)، وتعد هذه الحرب نكبة من نكبات التاريخ العثمانى، فقد رافق خسارة العثمانيين فى الأرض، مشكلة هجرة مليون مسلم عثمانى من «بلغاريا» إلى «إستانبول»، وهذه الهجرة هى أصل مشكلة الأقليات الإسلامية اليوم فى «بلغاريا» وغيرها من دول «البلقان»، وعندما هاجر المليون عثمانى رفقتهم مشاكل اجتماعية كبيرة فى الإسكان وفى المعيشة. وأخيراً عقدت فى (٢٧ من المحرم عام ١٢٩٥هـ = ٣١ من يناير عام ١٨٧٨م) معاهدة لإنهاء الحرب التى استمرت تسعة أشهر وسبعة أيام.

* تعطيل البرلمان:

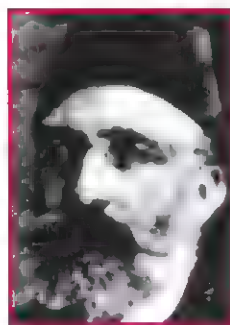
وأمام ما تصوّره «عبد الحميد» من قصور فى رأى العام ممثلاً فى هذا المجلس، الذى دفع بالأمة إلى الدخول فى حرب هى غير مستعدة لها، وليست فى حاجة إليها، قام السلطان فى (١٣ من فبراير ١٨٧٨م) بتعطيل الحياة النيابية إلى أجل غير مسمى، واضطر وزير الخارجية العثمانية أن يوقع معاهدة «أياسطفانوس» التى فرضتها «روسيا» على الدولة عقب هزيمتها أمامها، وقد بكى الوزير وهو يوقع المعاهدة؛ لأنها كانت مجحفة بالدولة، إلا أن السلطان يذكر فى مذكراته أنه عمل كثيراً على تخفيف وقع هذه المعاهدة على الدولة، بتوقيع معاهدة أخرى هى «معاهدة برلين» فى (١٠ من صفر عام ١٢٩٥هـ = ٣ من يوليو عام ١٨٧٨م) أى بعد أربعة أشهر وأحد عشر يوماً من المعاهدة الأولى.

وفى (١٨ من جمادى الأولى عام ١٢٩٥هـ = ٢٠ من مايو عام ١٨٧٨م) أثناء ما كان جيش الاحتلال الروسى يجثم على أراضي الدولة، وانشغال هذه به، قام شاب يدعى «على سعاوى» مع أنصاره من الشباب الثائر بمحاولة لخلع «عبد الحميد» وإحلال «مراد» - وكان مريضاً مرضاً عقلياً - محله إلا أن هذه المحاولة باءت بالفشل.

* ديون الدولة العثمانية:

أما عن الديون العثمانية وخطورتها، فقد وصلت الديون المتبقية من عهده «عبد المجيد» والد «عبد الحميد»، و«عبد العزيز» عمه إلى (٢٥٢) مليون ليرة ذهبية عام (١٢٩٨هـ = ١٨٨١م)، وكان هذا الرقم وقتها رقماً هائلاً. وكانت كل الدائنين. وقد نجح السلطان «عبد الحميد» فى حل مسألة الديون هذه بتقليلها إلى النصف تقريباً. لذلك كان الموظفون العثمانيون وخاصة الضباط يتضجرون عندما يقبضون رواتبهم متأخرة، وهذا الأمر كان من أسباب ضيق الموظفين فى عهد «عبد الحميد».

وبعد وفاة السلطان «عبد العزيز» - عم «عبد الحميد» - بخمس سنوات، أثار «عبد الحميد» قضية هذه الوفاة؛ ولذلك قدّم «مدحت باشا» وأعوانه إلى المحاكمة فى «محكمة يلدير» فى (٢٩ من رجب عام ١٢٩٨هـ = ٢٧ من يونيو عام ١٨٨١م) بتهمة قتل سلطان الدولة، وأصدرت المحكمة قرارها بالإدانة.



مدحت باشا

ثم نُقل «مدحت باشا» وصاحبه فى (١ من رمضان عام ١٢٩٨هـ = ٢٨ من يوليو عام ١٨٨١م) بالسفينة «عز الدين» إلى «قلعة الطائف» نفيًا وحبسًا فى السجن العسكرى هناك، واستمر هذا الحبس سنتين وتسعة أشهر، ثم وجد «مدحت باشا» وزميله فى السجن «محمود جلال الدين باشا» مقتولين خنقًا، ولم يُعرف من المحرّض على القتل، والمعروف أن «إنجلترا» حاولت إنقاذ «مدحت باشا» من هذا السجن بتهريبه منه حتى إنها خصصت سفينة عسكرية بريطانية فى «البحر الأحمر» لهذا الغرض.

وفى (١٨ من جمادى الأولى ١٣٢٣هـ = ٢١ يوليو ١٩٠٥م) دبر الأرمن مؤامرة لقتل السلطان «عبد الحميد» عُرفت فى التاريخ العثمانى باسم «حادث القنبلة»، دبّرها ونفذها الأرمن وأيدها المعارضون لعبد الحميد وبخاصة العاملون فى النشر والإعلام.

ومع هذا فقد كان حكم عبد الحميد بالنسبة إلى الدولة العثمانية عهد استقرار. وكان الشعب يشعر بالأمان، لكن نتيجة أن السلطان كان يربط مؤسسات الدولة بشخصه مباشرة ودائمًا، ويحدّ من الصحافة والحريات السياسية فقد عاداه الضباط وطلبة العلوم العليا خاصة طلبة الطببة العسكرية.

* المسائل العربية في عهد عبد الحميد:

بجيش مكون من (٢٣,٠٠٠) جندي فرنسي استقدموا من «الجزائر» مع أسطول بحري و(٨,٠٠٠) جندي فرضت «فرنسا» حمايتها على «تونس» ووقعت «معاهدة باردو» (قصر سعيد) في (١٢ من جمادى الآخرة ١٢٩٨هـ = ١٢ من مايو ١٨٨١م)، بذلك احتج الباب العالي وأخذ الوزير «محمود صادق باشا» أمير «تونس» يطلب النجدة، فذهب إليه أسطول عثماني مدرع، إلا أن هذا الأسطول اضطر إلى الانسحاب إلى مياه «كريت»؛ لعدم التوازن في القوى بين الأسطولين العثماني والفرنسي.

ولم تكن الدولة العثمانية في الواقع قادرة على أن تدافع عن «تونس»، وكل ما استطاعت عمله أنها لم تعترف رسمياً بالاحتلال الفرنسي، وظل «عبد الحميد» يعتبر «تونس» قطعة من الدولة العثمانية في السالنامة الرسمية.

وكان احتلال «بريطانيا» لمصر في (٢ من ذى القعدة ١٢٩٩هـ = ١٥ من سبتمبر عام ١٨٨٢م) هو الحدث الكبير الثاني في السياسة العثمانية الخارجية فيما يختص بالأمور العربية.

* عبد الحميد والخديو إسماعيل:

إن العلاقات العثمانية المصرية كانت قد اتخذت طوراً متشدداً تجاه إسراف الخديو «إسماعيل»، بعد أن استطاع الحصول من «عبد العزيز» على امتياز بالاقتراض الخارجي، ووصل الأمر بالخديو إلى أنه اقترض من «إنجلترا» و«فرنسا» مبلغ مائة مليون جنيه ذهباً في عشر سنوات؛ ولتقريب هذه المسألة نقول إن ديون الدولة العثمانية كلها - بعد جهود «عبد الحميد» في تخفيضها إلى النصف تقريباً - تعادل جملة اقتراضات الخديو «إسماعيل» بمفرده وهو خديو على إيالة «مصر» العثمانية؛ مما أعطى انطباعاً لدى السلطان «عبد الحميد» بعظم إسراف الخديو، وهذا الإسراف دفع



لوحة تصور الحفلات والبذخ في عهد الخديوي إسماعيل



القوة بحيث تستطيع وقتها عمل شيء لتعطيل تحرك الإنجليز في «مصر»، ومع ذلك لم يجد بيع «إسماعيل» لأسهمه في «قناة السويس» نفعاً.

كان جيش «مصر» قد بلغ أيام «إسماعيل» إلى (٣٠,٠٠٠) عسكري ما بين ضابط وجندي، ثم أدى تدخل الوزراء الأوربيين في الوزارة المصرية إلى تخفيض هذه القوة إلى (١١,٠٠٠) وتسريح (٢٥٠٠) ضابط، وكان هذا العدد يقرب من نصف عدد ضباط

الجيش، وكان عدد الضباط المصريين قليلاً بالنسبة إلى الضباط الآخرين من رعايا الدولة العثمانية كالألبان والأبازة والشركس وغيرهم، إلا أن أغلب الضباط المحالين إلى التقاعد كانوا من المصريين، فاستاء هؤلاء، وبدأ في «مصر» - لأول مرة - الشعور بالقومية، وظهر الأميرالاي «أحمد عرابي بك».

نتيجة لهذا الجو الجديد قام السلطان «عبد الحميد الثاني» بإصدار إرادة سنية في (٥ من شعبان ١٢٩٦هـ = ٢٥ من يوليو ١٨٧٩م) بعزل الخديو «إسماعيل» باشا، وتعيين ابنه الأكبر وولي العهد «محمد توفيق باشا» مكانه، وطلب «إسماعيل» من السلطان «عبد الحميد» الإذن بالإقامة في «إستانبول» والإفادة من أملاكه هناك، فأذن له وأقام «إسماعيل» في قصره في حي «بايزيد» في «إستانبول»، وكذلك في قصره الصيفي على «الفسفور» في حي «أميركان». ومات «إسماعيل» في «إستانبول» في (٢٧ من رمضان ١٣١٢هـ = ٢ من مارس ١٨٩٥م) عن (٦٥) عاماً، والمعروف أن «إسماعيل» درس في الأكاديمية الحربية في «باريس».

وفي علاقة «عبد الحميد» بإسماعيل أيضاً مسألة إهداء السلطان «عبد العزيز» عم «عبد

الحميد» جزيرة «ياسى آدا» - وهي جزيرة صغيرة جميلة، بالقرب من إستانبول - إلى «إسماعيل»، وعندما تولى «عبد الحميد» أعاد هذه الجزيرة إلى أملاك الدولة.

* عبد الحميد والثورة العربية:

أما «أحمد عرابي بك» فقد أيد «عبد الحميد» ومنحه رتبة أمير لواء مع الباشوية، كما منحه الوسام الحميدي من الطبقة الأولى، والمعروف أن الرتب العسكرية في «مصر» فيما فوق أميرالاي لا تمنح إلا من السلطان نفسه.

قام «عرابي باشا» بإنهاء عمل الموظفين الأوربيين، فاحتجّت عليه كل من «إنجلترا» و«فرنسا»، وقامت بمراجعة «الباب العالي» في شأن إرسال قوة عسكرية إلى «مصر»، ولم يقع «عبد الحميد» في هذا الفخ، ورفض إرسال قوة عسكرية، لأن قمع الحركة الوطنية المصرية بجنود أترك لصالح الدول الأوربية وهي دول استعمارية، كان من شأنه الإساءة إلى مقام الخلافة في كل أرجاء العالم الإسلامي، ويتنافى مع مبدأ الجامعة الإسلامية التي كان «عبد الحميد» قد اتخذها سياسة له.

في هذه الأثناء تولى «عرابي باشا» وزارة الحربية، وفي (٢٣ من شعبان ١٢٩٩هـ = ١١ من يوليو ١٨٨٢م) حدثت قلاقل «الإسكندرية»، ومات عدد من



خط سكة حديد الحجاز



العقبة عام (١٣٢٤هـ = ١٩٠٦م)، فبعد أن ضيق العثمانيون على الإنجليز حلقة العمل الاستراتيجي للاحتفاظ بطريقهم إلى «الهند» سليماً، وخوف «بريطانيا» من خط سكة حديد الحجاز، خاصة بعد دخول «ألمانيا» منافساً للقوى الأوربية في خط سكة حديد «بغداد»، في تلك الفترة كان السلطان «عبد الحميد» مشغولاً بإنشاء خط سكة حديد «مكة» الطويل، برأس مال إسلامي وأيدٍ عاملة مسلمة، وكان خط سكة حديد الحجاز قد وصل إلى «المدينة المنورة»، وقد ربط هذا الخط بين «إستانبول» و«دمشق» و«المدينة».

في هذه الفترة نفسها أنشأ السلطان مدينة «بيير السبع» بين «غزة» و«بحيرة لوط» في جنوب «فلسطين»، وفي عام (١٣١٩هـ = ١٩٠١م) حلت قوة تركية هناك وتكون حولها قصبة، والواقع أنها كانت قاعدة استراتيجية عثمانية، تشرف على «شبه جزيرة سيناء» و«الجزيرة العربية» وطريق «الحجاز» و«مصر»، وكان من شأنها أيضاً مراقبة الإنجليز الذين كانوا يحتلون «مصر». وتشكل هذه القاعدة العثمانية الاستراتيجية التي أقيمت على أطلال مهجورة متراكمة حول بئر واحدة من بدايات مسألة العقبة.

وكانت «بريطانيا» تردد دائماً أنها تحتل «مصر» و«السودان» احتلالاً مؤقتاً، ولم يكن للاحتلال صفة رسمية، أو وضع قانوني، وإن كان أمراً واقعاً إلا أن «مصر» رسمياً كانت تابعة للدولة العثمانية، واستمرت «مصر» حتى عام (١٣٣١هـ = ١٩١٤م) - تاريخ إعلان الحماية البريطانية عليها - ترسل متعلقات تبعيتها للعثمانيين إلى «إستانبول» سنوياً، وكذلك كان تعيين الرتب الكبيرة فوق الأميرالاي لا يتم إلا عن طريق السلطان.

*** عبد الحميد ومسألة العقبة:** والمسألة الثالثة المهمة في العلاقات العثمانية المصرية في عهد «عبد الحميد» تتجلى في مسألة

الأوربيين هناك، كما جرح أربعة قناصل؛ لذلك قام الأميرالاي «سيمور» قائد الأسطول البريطاني في «البحر المتوسط» - وكانت «إنجلترا» قد أعلنت أنها ستحمي الأجانب في مصر - بضرب «الإسكندرية» بالمدفعية البحرية ضرباً متواصلًا. وفي اليوم التالي (٢٤ من شعبان = ١٢ من يوليو ١٨٨٢م) احتل «الإنجليز» المدينة، وفي (١٢ من سبتمبر ١٨٨٢م) قام السير «جرايم ويلزلي» بالتغلب على قوات «عراي باشا» في معركة «التل الكبير» في عشرين دقيقة، ودخل الجيش الإنجليزي القاهرة في (١٥ من سبتمبر ١٨٨٢م)، ونفت «بريطانيا» «أحمد عرابي» إلى «سيلان».

وفي عام (١٣٢٣هـ = ١٩٠٥م) قام الإنجليز بتحريض بعض القبائل اليمنية بالتمرد على الدولة، لكن العثمانيين استطاعوا القضاء على هذا التمرد، عندئذ أدركت «بريطانيا» أنها عاجزة عن الإضرار بالعثمانيين في «اليمن»، وهي ولاية ذات أهمية استراتيجية على «البحر الأحمر» و«خليج عدن»؛ لذلك قام الإنجليز باختلاق حادثة على حدود «مصر» وكانت هذه الحادثة هي حادثة قرية تسمى «العقبة».

طلبت «إنجلترا» إرسال جنود إلى هذه القرية التي يسمح الباب العالي بوجود جنود مصريين فيها خاصة بمناسبة أعمال الحج.

بذلك كانت «إنجلترا» تريد السيطرة على المدخل الشمالي الشرقي للبحر الأحمر وتدخل منه إلى داخل «الجزيرة العربية».

أرسل السلطان «عبد الحميد» أحمد ياورانه المخلصين وهو الأميرالاي «رشدى بك» - باشا فيما بعد - إلى المنطقة، فسار مع طابورين من الجنود ومدفع واحد واتجه إلى العقبة وأخلاها من الجنود المصريين الذين كانوا فيها بعد أن أبلغهم أن هذا قرار من السلطان. وبموجب أمر من «عبد الحميد» احتل «رشدى بك» قصبة «طابا» بعد أن أخلاها من الجنود المصريين ليفاجئ الإنجليز بالأمر الواقع.

أدركت «إنجلترا» أنها على أبواب صدام قريب مع الدولة العثمانية بشأن الحدود، خاصة بعد قيام الشعب المصري في «القاهرة» وسائر المدن المصرية بمظاهرات تهتف بحياة «عبد الحميد» ويسقط الاحتلال الإنجليزي، وقدمت «إنجلترا» للباب العالي إنذاراً باحتلال «العقبة» برفضه لهذا الضغط البريطاني، وقال: إن «مصر» جزء من الدولة العثمانية رسمياً وليس لإنجلترا حق فيما تريده، وقال: إن الحدود المصرية العثمانية لا يحلها إلا ضباط من «مصر» ومن الدولة العثمانية.



المعادى كان معناه أنه يتسبب في هدم تاجه وهدم عرشه، ليس هذا فقط، بل ومن ثم في هدم الدولة العثمانية كلها».

وأعداء السلطان يتمثلون في الآتى:

- ١ - تأييد الأرمن وتدعيم حركتهم ضد السلطان «عبد الحميد».
- ٢ - تأييد الحركة القومية في «البلقان» لانفصال هذه المنطقة عن الدولة.
- ٣ - تأييد الحركة القومية الكردية التي ظهرت عام (١٢٩٧هـ = ١٨٨٠م) وبدأت بمحاولات اتحاد (٣٠) عشيرة كردية متنافرة.
- ٤ - تأييد كل حركة استقلال عن الدولة العثمانية.
- ٥ - دعم قوى حركة الاتحاد والترقى ودفعها إلى قلب الأوضاع السياسية في الدولة.

وفى (١٠ من ذى القعدة ١٣٠٧هـ = ٢٨ من يونيو ١٨٩٠م) وفى (٧ من يوليو) من العام نفسه أصدر السلطان «عبد الحميد» إرادتين سلطانيتين بـ: «عدم قبول الصهاينة فى الممالك الشاهانية (الأراضى العثمانية) وإعادتهم إلى الأماكن التى جاءوا منها، وأعطى أوامره إلى نظارة الشئون العقارية بعدم بيع أراضى للمهاجرين إلى فلسطين».

يقول «محرم فوزى طوغاى» فى مقالة له فى (١٠ من جمادى الآخرة عام ١٣٦٦هـ = ٢ من مايو عام ١٩٤٧م)، نشرها فى «مجلة بيوك طوغو» التركية بعنوان «فلسطين والمسألة اليهودية» ما يلى:

«إن تصرف عبد الحميد تجاه الحركة اليهودية بهذا الشكل

وفى (شعبان ١٣٢٤هـ = أول أكتوبر ١٩٠٦م) قام الضباط العثمانيون والضباط المصريون بتنظيم الحدود واستقر الأمر على أن «طابا» مصرية.

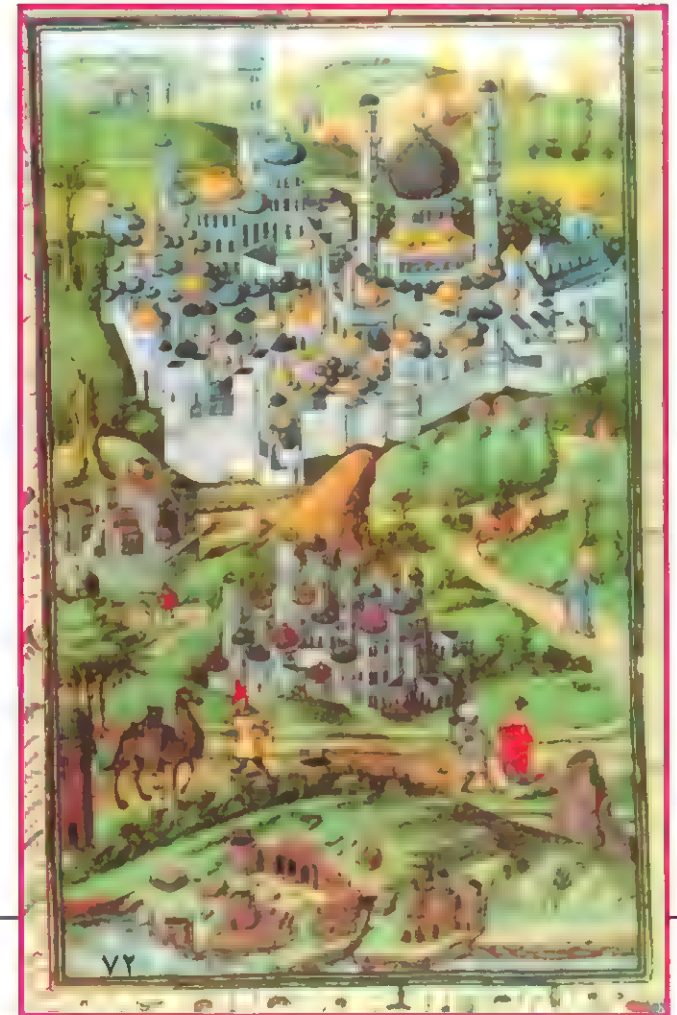
* عبد الحميد واليهود:

عندما مات «البارون هيرش» كان يأمل فى إقامة وطن لليهود «روسيا» فى «الأرجنتين»، وعندما تدخل «تيودور هرتزل» فى المسألة اليهودية، أصبح الأمر لا يتعلق بيهود «روسيا» فقط بل بكل اليهود، ولم يصبح الوطن الذى يطلبونه «الأرجنتين»، بل أصبح فى «فلسطين»، وكانت «فلسطين» جزءاً من الدولة العثمانية.

رغبت الحكومة فى هذا، وسيتبع اليهود القادمون من الخارج قوانين ونظم الدولة العلية (العثمانية)، وسيتم مقابل هذا تقديم الخدمات والتسهيلات اللازمة فى مسألة الديون العمومية، وتقديم الضمان الكافى بهذا الكتاب.

ولأن هذا اليهودى كان له وزنه واعتباره، والمسألة تتعلق بالديون العمومية للدولة عرض الموضوع على السلطان الذى أذن بمقابلته، وبعد هذه المقابلة التى عاد منها الصهيونى النمساوى إلى بلاده صفر الدين أمر السلطان «عبد الحميد» سفراء الدولة العثمانية فى كل من «واشنطن» و«برلين» و«فيينا» و«لندن» و«باريس»، بتعقب الحركة الصهيونية، وإرسال تقاريرهم أولاً بأول إلى السلطان، كما قاموا ببناءً على هذا الأمر بمقابلة زعماء اليهود فى البلدان التى يعملون بها أيضاً، بإرسال مخبرين عثمانيين متنكرين إلى الاجتماعات الصهيونية فى «أوربا»، وإرسال قصاصات الصحف والمجلات الأوربية المتعلقة بنشاط اليهود فى «أوربا».

وبذلك خطط «عبد الحميد» بنفسه الخطوط الأساسية للسياسة العثمانية تجاه اليهود وفهم تفكيرهم تجاه القضية الفلسطينية.



القدس فى العصر العثمانى (القرن ١٥)

قبة الصخرة بين المنارتين

* عبد الحميد الثاني وحركة الجامعة الإسلامية:

ظهرت فكرة الجامعة الإسلامية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، واتسع ذلك المصطلح ليشمل عدة مفاهيم، فبعض المصلحين رأى فيها دعوة للرجوع بالدين إلى ما كان عليه السلف الصالح.

والبعض فسرها بأنها دعوة لتحديث المفاهيم الإسلامية وتطويرها بشكل يسير تطور الحياة الحديثة، ويتمشى مع المفاهيم الواردة من مدينة الغرب وثقافته، ورأى ثالث رأى فيها دعوة إلى إحياء الخلافة العربية القرشية من جديد، لكن من غير أن يكون لهذا الخليفة سلطة دنيوية بل مجرد رمز ديني لوحدة المسلمين. أما الرأى الأخير والأقرب إلى الدقة فرأى فيها تلك الدعوة التي انطلقت من عاصمة الدولة العثمانية والتي استهدفت تشديد قبضة الدولة على ما تبقى من ولاياتها أمام الخطر الأوربي الزاحف عليها من الغرب، وامتداد النفوذ الأدبي للسلطان العثماني من منطلق كونه خليفة للمسلمين وخاصة من هم خارج حدود العالم الإسلامى، لتبادل معهم الدولة الدعم المادى والأدبى لمواجهة الغزو الأوربى وما أحدثته هذه الحركة من ردود فعل متباينة بين مؤيد لها ومساند وبين معارض لها ومناهض.

تولى السلطان عبد الحميد الحكم سنة (١٢٩٣هـ = ١٨٧٦م)، وقد بلغت أطماع الدول الغربية فى الدولة العثمانية أوجها، وأوشكت المشاكل والفتن الداخلية أن تقوض أركان الدولة من الداخل، وأهمها «جماعة تركيا الفتاة» التى كانت تنادى بالأخذ بالمبادئ الأوربية الغربية فى كل شىء، وحاولوا إخضاع السلطان لنفوذهم كما فعلوا مع سابقه، إلا أنه رفض وسعى لإضعاف نفوذهم فى الدولة.

وكان انتشار تلك الأفكار فى الدولة العثمانية التى يدين سكانها بالإسلام يشكل خطراً على وحدتها السياسية، وكان للسلطان «عبد الحميد» مفهوم خاص فى إدخال عناصر المدنية إلى بلاده، فهو لا يريد حضارة الغرب بمعنى الثقافة والتراث؛ لأنه كان يرى أن للشرق حضارته الإسلامية المتكاملة المتفوقة على الحضارة الغربية، إنما كان يريد اقتباس ما لديهم من علوم حديثة وليس مرة واحدة، ولكن بالتدريج. وأدرك السلطان أنه أمام أخطاء داخلية وخارجية ورأى أن الإسلام هو القوة الوحيدة التى تمكنه من ذلك، وفى هذا يقول:

إن الإسلام هو القوة الوحيدة التى نجعلنا أقوىاء ونحن أمة حية قوية ولكن شرط أن نصدق فى ديننا العظيم.

وكان يرى أن الحروب الصليبية ضد الدولة العثمانية دائمة ومستمرة فلا بد إذن من العمل بالإسلام على توحيد عناصر الدولة المتعددة من عرب وترك وأكراد وغيرهم فى جبهة واحدة حتى يمكن الصمود أمام الغرب، ويرى أن جبهة المسلمين فى الدولة العثمانية لا تكفى، ولكن لابد من امتداد تأثير الوحدة الإسلامية إلى كل مسلمى العالم فى «إفريقيا» و«آسيا» وغيرها.

وأيد فكرة الجامعة الإسلامية كثير من علماء الدولة العثمانية آنذاك، منهم:

الشيخ «عاطف الإسكلىي» (١٨٧٦ - ١٩٢٦م)، والشاعر «محمد عاكف أرسوى» (١٨٧٣ - ١٩٣٦م)، والشيخ «بديع الزمان سعيد النورسى» (١٨٧٦ - ١٩٦٠م).

وفى بلاد الشام نادى بها:

- ١ - الشيخ «أبو الهدى الصيادى» (١٨٤٩ - ١٩٠٩م).
- ٢ - الشيخ «عبد الرحمن الكواكبي» (١٨٥٤ - ١٩٠٢م).
- ٣ - السيد «محمد رشيد رضا» (١٨٦٥ - ١٩٣٥م).
- ٤ - «عبد القادر المغربى» (١٨٦٧ - ١٩٥٦م).
- ٥ - «رفيق العظم» (١٨٦٧ - ١٩٢٥م).

٦ - الأمير «شكيب أرسلان» (١٨٦٩ - ١٩٤٦م).

وفى مصر:

- ١ - جمال الدين الأفغانى (١٨٣٩ - ١٨٩٧م).
- ٢ - محمد عبده (١٨٤٩ - ١٩٠٥م).
- ٣ - مصطفى كامل (١٨٧٤ - ١٩٠٨م).
- ٤ - محمد فريد (١٨٦٨ - ١٩١٩م).

* السلطان عبد الحميد والاتحاد والترقى:

«الاتحاد والترقى» هو أول حزب سياسى فى الدولة العثمانية، وظهر فى عام (١٣٠٨هـ = ١٨٩٠م)، وكان سرىا مكوناً من خلايا طلبية الحربية، والطبية العسكرية، ويهدف إلى معارضة حكم «عبد الحميد» والتخلص منه، وتم اكتشاف هذا الجهاز فى سنة (١٣١٥هـ = ١٨٩٧م)، فنفى عديد من أعضائه، وفر بعضهم إلى «باريس»، وأرسل السلطان «عبد الحميد» مدير الأمن العام الفريق أول «أحمد جلال الدين باشا»، إلى «باريس» لاستمالة أعضاء المعارضة من الاتحاديين، فنجح فى استمالة أكثرهم ومنحهم «عبد الحميد» مناصب كبيرة فى الدولة، إلا أن المعارضين وعلى رأسهم «أحمد رضا بك» ظلوا على معارضتهم. وفى المدة من (٢٧ من شوال -

١ من ذى القعدة ١٣١٩هـ = ٤ - ٩ فبراير ١٩٠٢م) عقد فى «باريس» مؤتمر للأحرار العثمانيين، حضرته كل العناصر المعارضة لحكم «عبد الحميد»، وعلى رأسهم أعضاء «الاتحاد والترقى»، وكان من ضمن قرارات هذا المؤتمر تقسيم الدولة العثمانية إلى حكومات مستقلة استقلالاً ذاتياً على أساس عرقى قومى، وظهر المعارضون لهذا الرأى ومنهم «أحمد رضا بك» نفسه، إلا أن الأغلبية كانت لها قوتها فى تأييد هذا القرار.

وطالب المؤتمرون من الدول الأوربية التدخل لإنهاء حكم السلطان «عبد الحميد» وإقصائه عن العرش. وفى داخل البلاد العثمانية وخصوصاً فى «سلانيك» و«مناستر»، افتتح «الاتحاد والترقى»

فروعاً له، التحق بها الضباط الشبان من رتبتي «ملازم» و«يوزباشى»، ثم بدأ دخول الضباط من الرتب الكبيرة، حتى إنه يتردد أن كل ضباط الجيش العثمانى الثالث (فى «البلقان») كانوا فى عام (١٣٢٦هـ = ١٩٠٨م) منضمين إلى «الاتحاد والترقى»، وكان منهم أركان حرب «قول أغاسى مصطفى كمال أفندى» (أتاتورك فيما بعد)، إلا أنه انسحب فيما بعد من «الاتحاد والترقى».

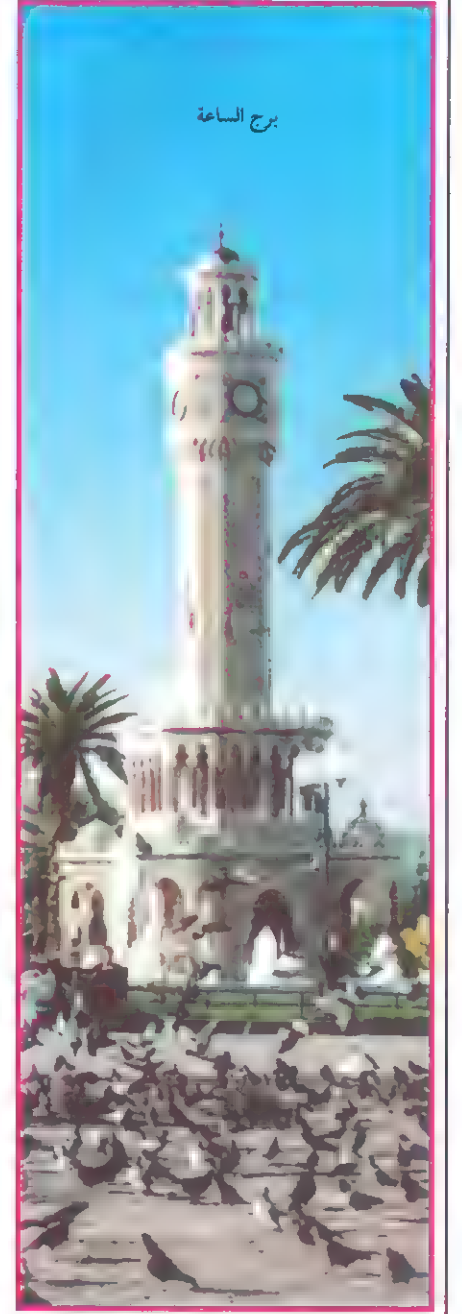
وفى مذكرة لجمعية «الاتحاد والترقى» إلى قناصل الدول الأجنبية فى الدولة العثمانية، طالبت الجمعية بتدخل دول هؤلاء القناصل لإنهاء حكم «عبد الحميد»، وتحالفت الجمعية مع الثوار البلقانيين ضد السلطان.



اعتقد الاتحاديون أنهم بإزالة «عبد الحميد» يستطيعون تقريب العناصر المختلفة في الدولة، وأن دول «أوربا» ستكف عن مضايقاتها للدولة العثمانية، وتصور الاتحاديون أن هذه الدول الأوربية ستتعهد بحماية الدولة العثمانية إذا انتهى حكم «عبد الحميد» الفردى غير المشروط (غير الديمقراطي)، والذي



برج الساعة



حدث أنه عقب المشروطية فقدت الدولة العثمانية «البوسنة والهرسك» مما أصاب الاتحاديين بالهلع.

وفي (٢٣ من جمادى الأولى ١٣٢٦هـ = ٢٣ يوليو ١٩٠٨م) اضطر «عبد الحميد» اضطراراً إلى إعلان المشروطية (الثانية)، وتولت جمعية «الاتحاد والترقي» الحكم، وأعلنت تمثيلها لمبادئ الثورة الفرنسية «الحرية - العدالة - المساواة - الأخوة».

وفي (٢٣ من رمضان ١٣٢٦هـ = ١٥ من أكتوبر ١٩٠٨م) استقلت عن الدولة العثمانية كل من «بلغاريا» و«كريت» التي أعلنت انضمامها لليونان في (٦ أكتوبر)، واستقلت - كما ذكرنا - «البوسنة والهرسك».

وفي (٢١ من ربيع الأول ١٣٢٧هـ = ١٣ من أبريل ١٩٠٩م) دبر الجيش العثماني حادثة عرفت

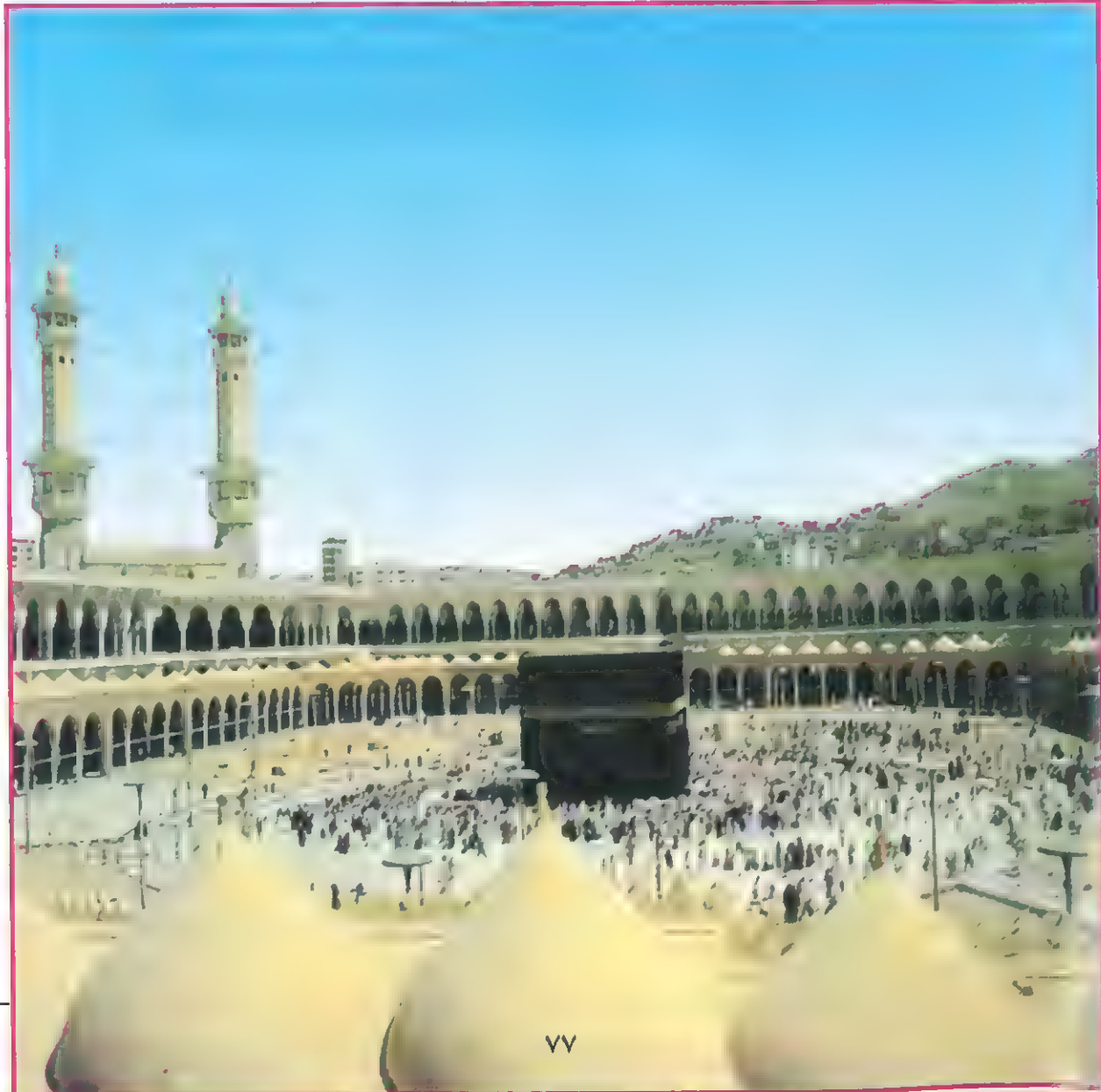
بغلب عليها الطابع اليهودي)، وكان مقر منفى السلطان «عبد الحميد» في هذه المدينة ذات الطابع اليهودي في قصر يمتلكه يهودى يسمى «الأتينى»، إمعاناً في إذلال «عبد الحميد».

وفي (٢٧ من ربيع الآخر ١٣٣٦هـ = ١٠ فبراير ١٩١٨م) مات السلطان «عبد الحميد الثانى» ابن السلطان «عبد المجيد»، عن ستة وسبعين عاماً، واشترك في تشييع جنازته كل شعب «إستانبول» تقريباً.

لقد خدم السلطان «عبد الحميد» أمته ثلاثاً وثلاثين سنة، قدم خلالها خدمات جليلة، فحفظ الدولة بعد الحرب الروسية التركية من أن تفقد المزيد من أراضيها في «أوربا»، وقام بإنشاء دار العلوم السياسية والجامعة بكل فروعها، ودور المعلمين والمعلمات، ومدارس اللغات ومدرسة الفنون النسوية، وافتتح متحف الآثار الشرقية، والمتحف العسكرى، ومكتبة بايزيد، ومدرسة الطب، وغيرها. وفي مجال الإصلاحات

العسكرية استقدم الخبراء الألمان لتدريب الجيش وفق الأساليب الحديثة، وأرسل البعثات العسكرية للخارج، وجيَّز الجيش بالأسلحة الحديثة.

ويذكر له في مجال الإنشاءات والمواصلات، إنشاء الخط الحديدي الحجازى، وعددًا من الطرق في «سوريا»، وتوسعه في إنشاء خطوط البرق، وجرى في عهده بناء دار الحكومة في «دمشق»، والشكبة الحميدية (جامعة دمشق اليوم)، وإصلاح «الكعبة المشرفة»، وغيرها.



الدولة العثمانية نحو الإنهيار

رأت السلطات العثمانية وعلى رأسها السلطان «وحيد الدين» أن مصلحتها بعد هزيمتها في الحرب العالمية الأولى أن تتعاون مع الحلفاء وبخاصة «إنجلترا»، على اعتبار أن ذلك من شأنه أن ينقذ ما يمكن إنقاذه، فتم حل جمعية «الاتحاد والترقي» ومصادرة أملاكها، وحل البرلمان والحكم بمراسيم.



وكانت الدولة العثمانية قد استسلمت في الحرب العالمية الأولى في عهد السلطان «وحيد الدين» بعد أن تولى الخلافة بعدة شهور فقط، ونتج عن هزيمتها أن سيطر الحلفاء على «إستانبول» والمضائق، واحتلت «اليونان» الأقسام الغربية، وضاعت البلدان العربية من يديها، وأراد السلطان «وحيد الدين» أن ينقذ الدولة مما هي فيه، فوضع ثقته في «مصطفى كمال» الذي لمع نجمه أثناء الحرب، لكنه بدأ يعمل لصالح نفسه.

وفي أثناء الحرب العالمية الأولى كان «مصطفى كمال» أنجح قادة الميدان العثمانيين، فقد تولى في أواخر سنة (١٣٣٢هـ = ١٩١٤م) وكانت القوات التركية التي وكل إليها حماية «الدردنيل»، وكانت قاعدتها الرئيسية «شبه جزيرة غاليبولي»، وبفضل شجاعته فشل الإنزال البريطاني بها لاحتلالها، وقد جعلته هذه المعركة التي أنقذت «الأسنانة» من السقوط بطلا قوميا، فأنعم عليه بلقب «باشا».

ثم عقدت «هدنة مودانيا» في (٩ من صفر ١٣٤٠هـ = ١٢ من أكتوبر ١٩٢١م)، اعترفت بمقتضاها حكومات الحلفاء بعودة السيادة التركية إلى «إستانبول» و«البوغازين»، و«تراقيا الشرقية»، وأجلت عودة الأتراك إلى هذه المناطق حتى توقع معاهدة الصلح.

وفي (ربيع أول ١٣٤١هـ = أول نوفمبر من سنة ١٩٢٢م) أعلن المجلس الوطني الكبير أن السلطنة قد زالت منذ أن احتل الإنجليز «إستانبول» قبل ذلك بستين، كما أن المجلس قرر أنه هو وحده الذي يختار الخليفة من بين أفراد أسرة «آل عثمان».

وفي (٢٦ من ربيع الأول ١٣٤١هـ = ١٧ من نوفمبر ١٩٢٢م) أجبر السلطان «وحيد الدين» على ترك منصب السلطنة، وترك عاصمة الخلافة إلى «مالطة» حيث أقتله بارجة حربية إنجليزية كانت راسية بالميناء تنتظر ذلك، ونودي بالأمير «عبد المجيد بن عبد العزيز» ابن عم «وحيد الدين» خليفة للمسلمين بعد موافقة المجلس الوطني الكبير.

وفي (١٠ من ذي الحجة ١٣٤١هـ = ٢٤ من يوليو سنة ١٩٢٣م) جرى التوقيع على «معاهدة لوزان»، التي نصت على عودة السيادة التركية على ما يقرب من كل الأراضي التي تشتمل عليها تركيا الآن، وألغيت الامتيازات الأجنبية، ونتيجة لما توصل إليه في «معاهدة لوزان» أحرز «مصطفى كمال» هبة وسلطة كانتا لازمتين لإتمام تشكيل الدولة الجديدة، فلما انسحبت قوات الحلفاء دخلتها القوات التركية في (٢٣ من صفر ١٣٤٢هـ = ٦ من أكتوبر ١٩٢٣م)، وبعد ذلك بأسبوع أصدر المجلس الوطني الكبير قانونًا جديدًا نص على جعل «أنقرة» العاصمة الرسمية للدولة التركية بدلا من «إستانبول» التي تحمل ذكريات الخلافة والسلطنة، ثم أقر المجلس قانونًا جديدًا في (١٨ من ربيع أول ١٣٤٢هـ = ٢٩ من أكتوبر ١٩٢٣م) نص على كون «تركيا» جمهورية تستمد كيائها من الشعب، وانتخب «مصطفى كمال» أول رئيس للجمهورية.

وفي (٢٣ من رجب ١٣٤٢هـ = ١ من مارس ١٩٢٤م) دعا «مصطفى كمال» المجلس الوطني إلى عقد جلسة وقدم مرسومًا بطرد الخليفة، وإلغاء الخلافة، وفصل الدين عن الدولة، واستمر الجدل والنقاش حول هذه الخطوة في المجلس عدة أيام، وفي صباح اليوم الثالث من شهر مارس أذيع نيا إلغاء الخلافة وفصل الدين عن الدولة، وأمر في الوقت نفسه السلطان «عبد المجيد» بمغادرة البلاد إلى «سويسرا».

وما إن تم القضاء على الخلافة حتى جرت سلسلة من التغييرات التي استهدفت فصل الدين عن الدولة، فألغيت وزارة الأوقاف وصودرت ممتلكاتها، وألغيت وظيفة

شيخ الإسلام، ونقل الإشراف على المدارس الدينية إلى إدارة التعليم المدني التي أصبحت مسئولة عن التعليم العام، ثم ألغيت المحاكم الشرعية التي انتقلت اختصاصاتها إلى المحاكم المدنية، كما ألغيت الكتابة بالحروف العربية، واستبدلت بها الحروف اللاتينية.

وفي سنة (١٣٥٣هـ = ١٩٣٤م) أعطيت المرأة التركية حق الانتخاب والترشيح للمجالس النيابية، وألغيت الألقاب العربية، وفرض على الأتراك استعمال ألقاب أسرية على النمط الغربي، وقد استهل «مصطفى كمال» هذا الإجراء بأن أطلق على نفسه لقب «أتاتورك» بمعنى «أبو الترك»، وجعلت العطلة الرسمية الأسبوعية يوم الأحد بدلا من يوم الجمعة، وفرض على الأتراك ارتداء القبعة والملابس الأوربية.



الحرب تحت الحكم العثماني

حكم العثمانيون العرب نحو أربعة قرون، وذلك من أوائل القرن السادس عشر إلى أوائل القرن العشرين، وقد تقلبت أحوال العرب في هذه القرون وتطورت علاقاتهم بالعثمانيين؛ تبعاً لتطور الحكم العثماني نفسه، واتجاه الأطماع الأوربية إلى بلادهم.



فعندما فتح العثمانيون العالم العربي كان قد حل به قدر كبير من الإعياء؛ نتيجة حروبه المتصلة مع المغول والصليبيين والبرتغال والإسبان، واضمحلال موارده الاقتصادية؛ ونتيجة لذلك نزل عن مكان الصدارة؛ وضعفت قوته.

وقد اعتمد العثمانيون في فتح العالم العربي على عامل الدين؛ إذ رأى العرب أن الوازع الديني يدفعهم إلى الولاء للخليفة العثماني، أما الخروج عن واجب الولاء فإضعاف للدين والدولة؛ مما يفتح الباب للدول الأوربية الطامعة في بلاد العرب والمسلمين.

وقد بلغت الدولة العثمانية أقصى اتساعها وقوتها؛ عندما استولت على معظم أجزاء العالم العربي، واستلزم ذلك تقسيم الدولة إلى ولايات كثيرة العدد، وتقسيم كل ولاية إلى عدد من الألوية، وضم كل لواء عدداً من المقاطعات، وعين السلطان في كل ولاية نائباً له يُلقب «باشا».

وكان هؤلاء الولاة لا يعينون إلا



لمدة عام، فإذا انتهى العام إما أن ينقلوا إلى مناصب أخرى، أو يجدد لهم عاماً آخر، وقد أوجد هذا التعيين في نفوس هؤلاء الولاة شيئاً من القلق؛ فلم يكونوا على ثقة ببقائهم في مناصبهم، ولذلك لم

يهتموا بوضع الخطط لإصلاح الولايات التي يحكمونها. وكان لكل نائب (باشا) ديوان يشير عليه في الأمور المهمة ويتألف من كبار الضباط والأعيان والعلماء.

وجرى العثمانيون على ترك شئون الحكم الداخلي في الولايات لأصحاب العصبية الإقليمية أو العنصرية أو الدينية، كأمراء الممالك في «مصر»، وزعماء العشائر البدوية في «العراق»، والأمراء المعنيين والشهابيين في «لبنان».

محاولات العرب للانفصال عن الدولة العثمانية

احتفظ العرب بقوميتهم إلا أن عاطفة الولاء للخليفة العثماني كانت أقوى أثراً من العاطفة القومية، وكانت هذه العاطفة الدينية تدعو العرب إلى التمسك بالولاء للسلطان والدولة، فكانوا يرون أن الخروج على الدولة خروج على الدين الإسلامي، وتفتتت لوحدة.

وكان من الطبيعي أن تحدث بعض الفتن والاضطرابات في أنحاء مختلفة من العالم العربي، نتيجة انتهاز بعض الحكام أو أصحاب العصبية الإقليمية أو العنصرية فرصة اضطراب الأحوال الداخلية في الدولة العثمانية؛ فقاموا ببعض المحاولات للاستقلال ببعض أقاليم الدولة، لكن هذه المحاولات فشلت؛ لأن معظمها حركات لم تنبع من صميم الشعب العربي؛ الذي كان يحرص على الرابطة الدينية؛ إذ قام بها زعماء إقطاعيون؛ كان هدفهم الأول الاستحواذ على السلطة والنفوذ، ومن أمثلة هذه الحركات:

* وفي «مصر»: حاول «علي بك الكبير» أن يستقل عن الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقام بطرد الباشا العثماني، وتعقب القوات العثمانية، كما عمل على الاستحواذ على «سوريا» من الحكم العثماني وضمها إلى «مصر» وحاول الاتصال بروسيا التي كانت في حرب مع الدولة العثمانية؛ ولكن هذه المحاولة فشلت.

* وفي «الشام»: كانت هناك ثورات حاولت الانفصال عن الدولة العثمانية؛ ومن أهمها ثورة الأمير «فخر الدين المعني الثاني» في جبل «لبنان»، وكان زعيماً واسع الأطماع؛ تغلب على منافسيه من الزعماء الإقطاعيين، وتطلع إلى الاستعانة ببعض الدول الأوربية في الانفصال عن الدولة العثمانية، فعزمت الدولة العثمانية على القضاء عليه، ففر هارباً إلى أمير «توسكانا».

وعاش الأمير «فخر الدين» هو وحاشيته في «إيطاليا» نحو خمس سنوات، ثم رجع بعدها إلى «الشام»، وحاول السيطرة عليها مرة أخرى، ولكن الدولة العثمانية تمكنت من القضاء على فتنته، وقبض على «فخر الدين»، وأرسل هو وأولاده إلى «إستانبول». وقد دخل في هذه الفترة فن الطباعة، وتعد أول مطبعة دخلت في العالم العربي هي التي أنشئت في «لبنان»، وترتب على دخول المطبعة وإنشاء المدارس الدينية قيام حركة ترجمة واسعة، اقترنت بحركة إحياء الآداب وجمع مخطوطاتها وتأليف المعاجم العربية.





* أما «الجزائر» و«تونس» فقد استبد بالسلطة فيهما رؤساء الجند واختاروا من بينهم حاكمًا يدعى «الداي» في «الجزائر»، و«الباي» في «تونس»، وأصبحت «الجزائر» و«تونس» مستقلتين في إدارة شئونهما، وليس للدولة العثمانية عليهما سوى حق السيادة، وقامت في «تونس» أسرة حاكمة هي «الأسرة الحسينية» ومؤسسها «حسين بن علي» وفي عهدها استكملت «تونس» شخصيتها، فنظمت علاقاتها بالدول الأوروبية، وعقدت معها المعاهدات لتأمين تجارتها في «البحر المتوسط».

ومد الولاة أيديهم إلى الأجانب طلبًا للقرض. وزاد الأمر سوءًا باحتلال «فرنسا» للجزائر سنة (١٢٤٦هـ = ١٨٣٠م)، فأوجد بذلك خطرًا جديدًا ببلاد المغرب، هذا بالإضافة إلى اضطراب الولاة القرمانيين في حكم البلاد. وانتهد السلطان «محمود الثاني» الفرصة فأرسل أسطولًا في مايو سنة (١٢٥١هـ = ١٨٣٥م) إلى «ليبيا»، ولم يلق مقاومة كبيرة، فأعلن تعيين وال جديد من قبل الدولة وعادت «ليبيا» ولاية عثمانية.

«ليبيا»، فحكمها حتى سنة (١١٥٨هـ = ١٧٤٥م). وقد اهتم خلفاء «أحمد باشا» بالبحرية الليبية التي أكسبت «ليبيا» في عهدهم قوة ومهابة، وكانت من أهم الموارد الاقتصادية لليبيا، وذلك لأن الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية كانوا يدفعون لليبيا إتاوة حتى يضمنوا سلامة سفنهم التجارية في «البحر المتوسط»، ثم ضعف النشاط البحري الليبي بسبب موقف الدول الأوروبية منها وعملها على القضاء عليها، فاضطربت مالية البلاد،

«صنعاء»، ثم عن بقية أنحاء «اليمن» سنة (١٠٤٥هـ = ١٦٣٥م).

وبهذا كان «اليمن» أول بلد عربي استقل عن الحكم العثماني، إلا أن العثمانيين ظلوا يتشبثون بالسيادة على «اليمن»؛ حتى سحت لهم الفرصة في سنة (١٢٨٩هـ = ١٨٧٢م) فأعادوها إلى نفوذهم.

* وفي «ليبيا»: كانت هناك أسرة عثمانية اتخذت «ليبيا» موطنًا لها هي الأسرة القرمانية، وكان مؤسسها هو «أحمد القرماني» الذي قضى على الثورات الداخلية التي قام بها أصحاب العصبية داخل البلاد، وعمل على المحافظة على وحدة «ليبيا»، وتأمين التجارة عبر الصحراء، فدأن له حكم



بشير
الشهابي

حكام المماليك في «العراق»، فقد تولى الحكم في ظروف قاسية؛ حيث سادت الفتن والاضطرابات «العراق» من الداخل، وتحفزت «إيران» لغزوه من الخارج، فاتجه «داود باشا» إلى تنظيم إدارته، وإشاعة الرخاء وإنشاء المدارس، كما أدخل أول مطبعة في «العراق»، وكان «داود باشا» يضيق بالنفوذ الإنجليزي، وبالامتيازات التي يتمتع بها الإنجليز.

* وفي «اليمن»: رفض الناس حكم «الأتراك»؛ لاختلاف المذهب الديني، فأهل «اليمن» من الشيعة، والعثمانيون من أهل السنة؛ لهذا توالى الثورات على العثمانيين، وتزعم إمام «صنعاء» حركة المقاومة ضد العثمانيين حتى أجلاهم عن



وظهر أيضًا في «لبنان» في أوائل القرن التاسع عشر شخصية بارزة لعبت دورًا كبيرًا في «الشام» وهي شخصية الأمير «بشير الشهابي الكبير»، الذي حالف «محمد علي» والي «مصر» ضد الدولة الدولة العثمانية، وأعانه على فتح «الشام»، وحكمها حتى انسحبت القوات المصرية على إثر تدخل الدول الأوروبية الكبرى في سنة (١٢٥٥ - ١٢٥٦هـ = ١٨٣٩ - ١٨٤٠م)، ونفى الأمير «بشير» إلى «مالطة»، ثم انتقل إلى «إستانبول» حيث مات فيها.

* وفي «فلسطين»: ظهر الشيخ «ضاهر العمر» وهو من شيوخ البدو في «فلسطين»، وكان واسع الأطماع، فمد بصره إلى خارج «الشام»؛ حيث اتصل بعلي بك الكبير في «مصر»، وحاول الاستعانة بروسيا؛ لكن الدولة العثمانية تمكنت في النهاية من القضاء على خركته.

* وفي «العراق»: نجح الباشوات المماليك قد فرضوا شخصيتهم في القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، وبرزت في «العراق» شخصيتان مهمتان أولهما: «سليمان باشا» الذي تحدى رجال الدولة وامتنع عن إرسال الأموال إلى «إستانبول»، وعنى بتدريب المماليك حتى استطاعوا الاحتفاظ بالحكم من بعده.

أما الآخر فهو «داود باشا» آخر

وفى النصف الثانى من القرن الثامن عشر تعرضت الدولة العثمانية لأخطر حركتين كادت تعصفان بكيانها فى البلاد العربية:

* الأولى: الحركة الوهابية:

تسمى هذه الحركة إلى الشيخ «محمد بن عبد الوهاب» المولود فى «نجد» سنة (١١٠٨هـ = ١٦٩٦م) فى قرية «العينية»؛ حيث كان جده ثم أبوه يتوليان منصب القضاء فيها فنشأ فى بيت علم نشأة دينية، كان لها أثرها فى شخصيته، فقام يدعو إلى التوحيد بعد أن أكثر من التأمل فيما آلت إليه أحوال المسلمين فى عصره، وهاله ما رآه من البدع والخرافات التى ألصقتها البعض بالدين، كالاستعانة بالموتى والتبرك بالأشجار والأضرحة، ووجد أن

التوحيد الذى يتميز به الإسلام على سائر الأديان أصبحت تحيط به مظاهر الوثنية والشرك، فأخذ يدعو إلى نبذ هذه البدع، فثار عليه الناس واضهدوه فبدأ يكتب رسائله المشهورة «التوحيد الذى هو حق الله على العبيد».

* ابن عبد الوهاب فى الدرعية:

وقد اتبعه فى البداية عدد قليل من الناس وعارضه كثير منهم، كما تنقل أكثر من مرة خوفاً من القتل، وفراراً من عدوان الناس؛ حتى انتهى به المطاف فى «الدرعية»؛ حيث أيد أميرها «محمد بن سعود» دعوة الشيخ، وتحالف الاثنان على العمل لنشر الدعوة الجديدة بين المسلمين.



الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود مؤسس المملكة العربية السعودية



لوحة من متحف الملك عبدالعزيز



باب المصمك

* اتساع الحركة والتوسع السعودى:

وإلى جانب النشاط الدعوى للحركة الوهابية بدأ نشاط عسكرى ضد المخالفين للرأى، فأخذت الدولة السعودية الجديدة تتسع، حتى شملت معظم أنحاء «نجد» قبل وفاة «محمد بن سعود» سنة (١١٧٩هـ = ١٧٦٥م)، وبعد وفاته تولى الحكم بعده ابنه «عبد العزيز»، وفى عهده ازدادت الحركة الوهابية قوة وانتشاراً، فتخطت حدود «نجد»، وفى عهد «سعود بن عبد العزيز» (١٢١٨ - ١٢٢٩هـ = ١٨٠٣ - ١٨١٤م) بلغ النفوذ السعودى أقصى اتساعه؛ حيث تم فتح «الحجاز» فأصبحت الأماكن المقدسة تحت سيطرة آل سعود، ووصلت

غاراتهم إلى «الشام» و«العراق».

* موقف دولة الخلافة العثمانية:

كان فى استيلاء السعوديين على الجزيرة وتهديدهم للشام و«العراق» دوى كبير فى العالم الإسلامى، وتهديد لسمعة الدولة العثمانية التى حاولت القضاء على هذه الحركة عن طريق ولايتها فى «العراق» ثم «الشام» ولكن هذه الغارات باءت بالفشل.

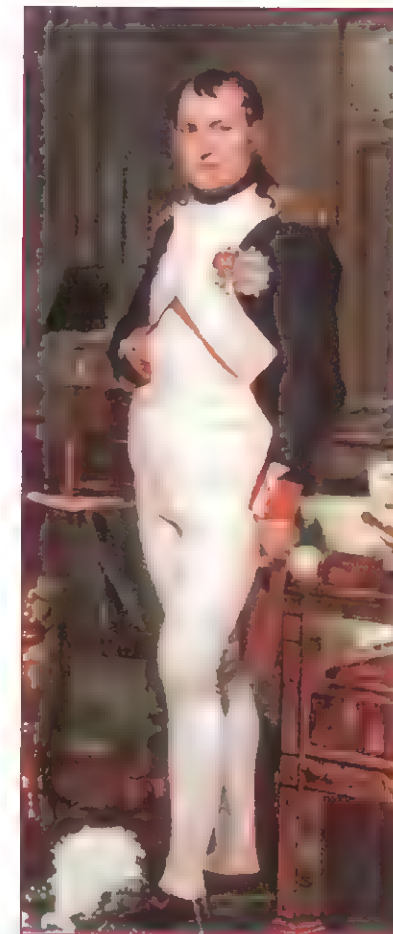
وفى النهاية اضطر السلطان العثمانى إلى الاستعانة بوالى «مصر» «محمد على باشا»، فتمكن عن طريق ثلاث حملات قاد إحداها بنفسه أن يستولى على «الحجاز»، ثم «نجد»، ودخل «الدرعية» وقضى



بذلك على الدولة السعودية الأولى. وعلى الرغم من هزيمة السعوديين وتشتيت ملكهم بقيت الدعوة الوهابية كامنة فى النفوس، بل لقيت قبولاً لتعاليمها خارج «الجزيرة العربية»، ولقد أثبتت الدعوة الوهابية قدرتها على أن تكون دعوة يقوم حولها ملك عربى، فقد قامت الدولة السعودية الأولى وانتشرت بفضل أمير الدعوة الوهابية، ثم قامت الدولة السعودية الثانية بعد انتهاء الحكم المصرى معتمدة على الدعوة الوهابية، كما اعتمد عليها «عبد العزيز آل سعود» فى تأسيس الدولة السعودية الثالثة.

الثانية : الحملة الفرنسية على مصر:

كانت الحملة الفرنسية على «مصر» حلقة من حلقات الصراع الذى عم القارة الأوربية فى أعقاب الثورة الفرنسية، فقد حاولت الملكيات والإمبراطوريات فى «أوروبا» القضاء على الثورة فى مهدها؛ لمنع انتشار أفكارها فى بقية القارة، ولكن «فرنسا» بفضل جيشها القوى وقائدها «نابليون بونابرت» تمكنت من هزيمة أكثر جيوش «أوروبا» عدا «إنجلترا» التى أفلتت من يد «نابليون»؛ بسبب موقعها البحرى وقوة أسطولها سيد البحار فى ذلك الوقت.



نابليون بونابرت

هذا فى الوقت الذى كان فيه العالم العربى يعيش حالة من الجمود والعزلة التى فرضت عليه. وبعد صلح «كاميو فورميو» الذى قضى على نفوذ «النمسا» فى «البحر المتوسط» وحصلت «فرنسا» بموجبه على بعض جزر «البحر المتوسط»، أخذت «فرنسا» تعد العدة لغزو «إنجلترا»، لكن صعوبة هذه الفكرة وخطورة تنفيذها جعلت «فرنسا» تفكر فى ضرب «إنجلترا» فى تجارتها فى الشرق، فاختارت «مصر» لتكون حجر الزاوية فى تكوين مستعمرة فرنسية، وتضرب من خلالها «إنجلترا» فى تجارتها فى الشرق.



فقد أبحر «نابليون» من «ميناء طولون» فى (٣ من ذى الحجة ١٢١٢هـ = ١٩ من مايو سنة ١٧٩٨م) على رأس أسطول «فرنسا» وجيش تعداده نحو (٣٦) ألف جندي، واستولى فى طريقه على «جزيرة مالطة»، ثم وصل إلى «الإسكندرية»، فاستولى عليها بعد مقاومة عنيفة كاد «نابليون» نفسه أن يقتل فيها.

ثم توجه إلى «القاهرة»، فاستولى عليها بعد أن هزم فلول المماليك عند منطقة «إمبابة»، وفرت بقية فلول المماليك إلى «الصعيد» و«الشام».

قضت الحملة الفرنسية فى «مصر» نحو ثلاثة أعوام لم ينعم الفرنسيون خلالها بالراحة والطمأنينة، فقد قامت ثورات كثيرة كان أخطرها وأهمها ثورتا «القاهرة

الأولى» و«الثانية».

كما كان السلطان العثمانى يرسل الحملة تلو الأخرى فى محاولة لإخراج الفرنسيين من «مصر»، كما قامت «إنجلترا» بإرسال أسطولها إلى الشواطئ المصرية؛ حيث قام بتحطيم الأسطول الفرنسى فى معركة «أبى قير البحرية»، ونتيجة لهذه الثورات وانقطاع الاتصالات بين فرنسا الأم وحملتها فى «مصر»، وتحطيم الأسطول الفرنسى؛ عاد «نابليون» إلى «فرنسا» تاركاً قيادة الحملة لخليفته «كليبى»، الذى لم يلبث أن قُتل على يد «سليمان الحلبي» أحد طلاب الأزهر الشريف، الذى جاء إلى «مصر» ليتعلم فى «الأزهر»، فرأى مدافع «فرنسا» تلك «الجامع الأزهر» وخيولهم ترتع فيه، فقرّر



الانتقام منهم بقتل قائدهم «كليبى».

ولما تولى «مينو» قيادة الحملة كانت أحوالها قد ساءت إلى حد كبير، ورأى «الإنجليز» والعثمانيين يُحكمون قبضتهم على مصر ففاوضهم على الجلاء وغادر «الإسكندرية» بعد توقيع الصلح مع من تبقى من قوات الحملة الفرنسية فى (جمادى الآخرة ١٢١٦هـ = أكتوبر سنة ١٨٠١م) عائداً إلى «فرنسا»، وعادت «مصر» ولاية عثمانية مرة أخرى.

وعلى الرغم من فشل حملة «نابليون» على «مصر» فإنها كانت ذات نتائج أدت إلى تغيير فى بنية وعقلية المنطقة، منها أنها كانت بداية للاستعمار فى الشرق، وظهرت معها فكرة القومية العربية والشعور القومى وفكرة الاستقلال.

بناء مصر الحديثة

في عهد محمد علي

خرجت الحملة الفرنسية من «مصر» بعد أن قضت على النظام المملوكي والعثماني الذي كان قائماً منذ أوائل القرن (١٠هـ=١٦م)، فكانت الفرصة مواتية أمام «محمد علي باشا» لكي يستفيد من تنازع النفوذ بين المملوكي والعثماني في السيطرة على مقدرات الأمور في «مصر».



رأى «محمد علي» أن الوقت لم يحن ليتقدم لانتزاع السلطة في «مصر»، فآثر التريث والعمل على التقرب إلى الشعب المصري، الذي ظهرت فاعليته في مقاومة الفرنسيين، فاتخذ مع «إبراهيم بك» و«البرديسي بك» زعيمى المماليك، وقاموا باحتلال «القاهرة» وطرد الوالى التركى والحامية العثمانية، وظل «محمد علي» يعمل فى الخفاء ويوطد صلاته بزعماء الشعب، ولكن الأمر لم يستقر للمماليك؛ حيث إنهم عادوا إلى ظلم الشعب وإرهاقه بالضرائب، فثار عليهم الشعب وتحالف معه «محمد علي» وقواته التى قامت بمهاجمة المماليك فى كل مكان حتى أرغمهم على الفرار وترك «القاهرة»، وتسلم «خورشيد باشا» التركى الحكم، وأراد أن يبعد «محمد علي» عن «القاهرة»؛ فثار الشعب ضده بقيادة الزعماء والعلماء، الذين اتفقوا على عزله وتولية «محمد باشا».

وقام السيد «عمر مكرم» نقيب الأشراف، والشيخ «الشرقاوى» شيخ «الجامع الأزهر» بإلباسه خلعة

الولاية فى (١٤ من صفر ١٢٢٠هـ= ١٣ من مايو ١٨٠٥م)، بعد أن اشترطوا عليه أن يحكم بالعدل وإقامة الأحكام والشرائع الإسلامية، وألا يفرض على الشعب ضرائب جديدة دون أن يرجع إلى زعمائه وعلمائه.

حرص «محمد علي» فى أول حكمه على استمالة زعماء الشعب اعترافاً بفضلهم وانتظاراً للفرصة المواتية للتخلص منهم حتى ينفرد بالحكم، واستطاع فى النهاية القضاء على هذه الزعامات الشعبية والاستبداد بالحكم.

* إمبراطورية «محمد علي»:

كان «محمد علي» يحلم بإقامة إمبراطورية عربية كبرى مستغلا مواهبه الشخصية وضعف الدولة العثمانية، ومؤيدا من بعض الدول الأوربية مثل «النمسا» و«فرنسا».

وقد مر تكوين إمبراطورية «محمد علي» بالأدوار الآتية:

أولاً: الاستيلاء على شبه الجزيرة العربية:

بعد ظهور دعوة الشيخ «محمد ابن عبد الوهاب» الإصلاحية، التى أخذت خطأ سياسيا بعد أن كانت دعوة دينية، وفشلت جهود الدولة العثمانية فى القضاء عليها؛ لجأ السلطان العثماني إلى «محمد علي» ليعاونه فى إخماد هذه الحركة.

وقد استمرت الحملة المصرية على «شبه الجزيرة» سبع سنوات تمكن خلالها «محمد علي» من القضاء على الحركة الوهابية ودولتها ودخول عاصمتها الدرعية، وقد أكسبت هذه الحملة «محمد علي» صلة وثيقة بالعالم العربى نظراً لسيطرته على الحرمين الشريفين.



مجلس محمد علي



مسجد محمد علي بالقلعة

ثانيًا: السودان:

اتجه «محمد علي» إلى «السودان» في سنة (١٢٣٥هـ = ١٨٢٠م) ليفتحه ويستثمر مناجم الذهب، ويسيطر على منابع النيل، فأرسل جيشه إلى «السودان» فسقطت المدن السودانية تباعًا، وقد حققت حملة «محمد علي» في «السودان» امتداد العنصر العربي في «وسط إفريقيا» وزادت من رقعة البلاد التي يسيطر عليها.

ثالثًا: حرب المورة:

في الوقت الذي كان فيه «محمد علي» يوطد دعائم دولته، دعاه السلطان العثماني ليخوض معركة ضد «بلاد المورة» التي ثارت على حكم العثمانيين، ولم

تتمكن الدولة من القضاء عليها سنة (١٢٣٦هـ = ١٨٢١م)، ووافق «محمد علي»، وأرسل جيوشه أملًا في الحصول على «الشام» هدية من السلطان العثماني، وبفضل قوة «مصر» الحربية بدأ إخماد الثورة غير أن تدخل «روسيا» و«بريطانيا» في الحرب وتخطيطهم للأسطول المصري في معركة «نوارين» جعل «محمد علي» يقبل الهدنة ويسحب جيشه من «المورة».

ضم بلاد الشام:

تعتبر حملات جيش «محمد علي» على بلاد «الشام» بقيادة ابنه «إبراهيم» أوسع الحروب التي خاضها وأكثرها شأنًا، وإذا كانت حروبه السابقة بأمر السلطان

العثماني ودفاعًا عن دولة الخلافة، فقد كانت حروب «الشام» ضد السلطان، وأوجدت الفرصة للتدخل الأوربي المباشر بينهما.

كان «محمد علي» ينظر إلى بلاد «الشام» على أنها خط الدفاع الأول عن «مصر» من ناحية الشمال، وكان يطمع في ضمها إلى دولته، لحماية «مصر» من الشمال، بالإضافة إلى ما تتمتع به «سوريا» من مزايا اقتصادية أهمها وجود الأخشاب وبعض المعادن التي تفتقر إليها «مصر».

انتهاز «محمد علي» انشغال السلطان بحربه في «أوروبا»، فهاجم «سوريا» مفتعلًا خلافًا مع والي



«عكا» «عبد الله الجزار»، فأرسل جيوشه بقيادة ابنه «إبراهيم» إلى «الشام» في (جمادى ١٢٤٧هـ = أكتوبر ١٨٣١م).

وتطورت الحرب فدخل «إبراهيم باشا» «دمشق» وهزم الأتراك في «حمص» في موقعة «مضيق ميلان». وبذلك وصل إلى «جبال طوروس»، ثم تقابل الجيشان المصري والتركي في «قونية»، وكان النصر حليف جيش المصريين، وتدخلت دول غرب «أوروبا»، فطلبت من «محمد علي» وقف القتال وعزمت على التدخل بعد أن رأت «روسيا» تريد أن تتدخل في الأمر، ثم فرضت الدول الأوربية على «محمد علي» قبول «اتفاق كوتاهية» وبمقتضاه أعطى «محمد علي» حكم بلاد الشام وابنه «إبراهيم» حكم «أطنة»، بشرط ألا يكون لهما الحق في تورثهما، وبذلك قامت دولة عربية تمتد من «أطنة» شمالًا إلى «بحر الجبل» بالسودان جنوبًا، ومن «الخليج» شرقًا إلى حدود «برقة» غربًا. ولم تعمّر هذه الدولة العربية



إبراهيم باشا



كما أن السلطان العثماني كان ساخطًا على «محمد علي» وكان يعمل جاهدًا على عزله، وكانت الدول الأوربية تعارض قيام دولة عربية قوية تقف في وجه أطماعها في أملاك الدول العثمانية.

اجتمعت كل هذه العوامل للقضاء على «محمد علي»، وتمثلت في «اتفاقية لندن» (١٢٥٦هـ = ١٨٤٠م)، والتي أجبرت فيها الدول الأوربية «محمد علي» على قبول الصلح مع الدولة العثمانية والتنازل لها عن «بلاد الشام» وأعطى هو حكم «مصر» وابنه «إبراهيم» ولاية «عكا».

وبذلك عادت البلاد العربية في «الشام» و«الجزيرة العربية» إلى ما كانت قبل «اتفاق كوتاهية» (١٢٤٩هـ = ١٨٣٣م).

الاستعمار الأوربي في الوطن العربي حتى الحرب العالمية الأولى

الاستعمار هو السيطرة التي تفرضها دولة قوية على أخرى ضعيفة، وهذه السيطرة قد تأخذ أشكالاً مختلفة، مثل السيطرة العسكرية على البلاد أو السيطرة الفكرية والاقتصادية على الأمم المقهورة.



وقد ادعت الدول الأوربية كذباً أنها قامت بحركة التوسع الاستعماري بهدف تحضير وتطوير العالم الثالث، وأن ذلك رسالة الرجل الأبيض تجاه شعوب العالم الثالث، وليس أبلغ في الدلالة على كذب هذه الدعوى من رفض الكتاب والمفكرين الغربيين لها.

كانت الدولة العثمانية في القرنين الخامس عشر والسادس عشر قوة عظمى تسيطر على غرب ووسط «آسيا» وشمال «إفريقيا»، وجنوب شرق «أوروبا»، ثم أخذت الدولة العثمانية في الضعف وطمعت دول «أوروبا» في ممتلكاتها.

* الاستعمار البريطاني أولاً: الجنوب العربي:

تعرض الجنوب العربي وبخاصة «عدن» لسيطرة الاستعمار المبكرة، ففي سنة (١٢١٤هـ = ١٧٩٩م) احتلت «بريطانيا» «بريم»، وعين أول مندوب بريطاني في اليمن سنة (١٢١٦هـ = ١٨٠١م)، ثم أنشأ الإنجليز مستودعاً للفحم سنة (١٢٤٥هـ = ١٨٢٩م)، وأرادت «إنجلترا» أن تشتري مرفأ «عدن» من السلطان العثماني ولكنه رفض واستولت عليه بالقوة في (١٢٥٥هـ = ١٨٣٩م).

وبعد افتتاح «قناة السويس» سنة

(١٢٨٦هـ = ١٨٦٩م) امتد نفوذ «بريطانيا» إلى «حزموت»، واخترت نوعاً جديداً للسيطرة الاستعمارية وهو فرض الحماية على كل زعماء ومشايخ المنطقة كل على حدة.

ثانياً: وادي النيل:

أراد «إسماعيل باشا» والي «مصر» أن يتشبه بالمدينة الأوربية، وأن يجعل «مصر» قطعة من «أوروبا»، وعمل على أن تكون له إمبراطورية إفريقية امتدت جنوباً إلى خط الاستواء؛ حيث ضمت «دارفور» ومنايع «نهر النيل»، كما ضمت «إريتريا» و«هرر»

جسر قصر النيل - القاهرة سنة ١٨٨١م



و«الصومال» في شرق «إفريقيا»، ولكنه مع ذلك أغرق نفسه في الديون التي شجعت عليه دول «أوروبا» حتى وقع في أزمة مالية، فانتهزت «إنجلترا» الفرصة للتدخل في شئون «مصر» مالياً، فجاءت البعثات الغربية للمحافظة على أموال الدائنين، ثم أنشئ صندوق الدين للحد من حرية تصرف الدولة المصرية في الإدارة والحكم، وكان هذا التدخل السياسي تمهيداً للتدخل العسكري من جانب «إنجلترا» في عهد الخديو «توفيق»، الذي تولى بعد عزل الخديو «إسماعيل». ولما قامت الثورة العربية بقيادة «أحمد عرابي» مطالبة بحقوق المصريين في

قيادة الجيش ومناصب الدولة العليا، أذعن الخديو لبعض مطالبها ثم تشكلت وزارة برئاسة «محمود سامي البارودي» تولى «عراي» فيها نظارة الحربية، ولكن «إنجلترا» و«فرنسا» أخذتا في تصعيد الأزمة بين الخديو ووزارة «البارودي»، ثم تطور الأمر فأرسلت «إنجلترا» و«فرنسا» أساطيلها إلى مياه «الإسكندرية» وطالبتا - في مذكرة مشتركة - الحكومة المصرية بإبعاد زعماء الحركة العربية عن «مصر» وإقالة حكومة «البارودي»، فرفض الوزراء والشعب هذه المذكرة، ولكن الخديو قبلها، وكان من الصعب تشكيل وزارة بدون «عراي»، الذي أصبح ينال تأييد كل من الجيش والشعب، ولكن «إنجلترا» التي كانت مصممة على

مدخل قناة السويس بور سعيد سنة ١٨٧٥



الحركة المهدية:

نشأت الحركة المهدية في «السودان» على يد السيد «محمد أحمد المهدي»، الذي نشأ بالقرب من «دنقلة»، وحفظ القرآن الكريم وتعلم الفقه والحديث والتوحيد.

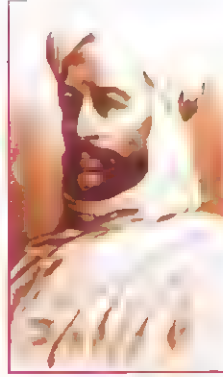
نادى «المهدي» بالتمسك بكتاب الله وسنة نبيه، وهاجم الاختلاف في الشروح والمسائل الفقهية الفرعية.

وكان من أسباب قيام الحركة المهدية إرهاب حكومة «السودان»

احتلال «مصر» بدأت أساطيلها في ضرب «الإسكندرية» يوم (١١ من يوليو ١٨٨٢م) واضطر الجيش المصري إلى إخلاء المدينة، ثم

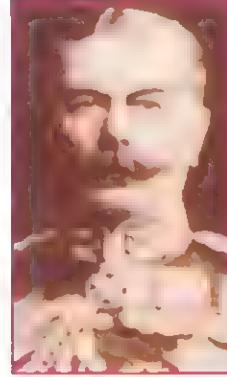


الثوار السودانيون



محمد أحمد المهدي

مسجد بأم درمان الذي دُفن بجواره جوردن باشا



القائد العام للجيش المصري

ثم عهد الإنجليز إلى «غوردون باشا» بأمر الانسحاب فاستهان بأمر «المهدي» وحركته، فزحف «المهدي» إليه وحاصره في «الخرطوم» وقتلوا «غوردون باشا»، مما كان له أثر كبير في انتشار المهدية في ربوع «السودان».

ثم تُوفي «المهدي» في سنة (١٣٠٣هـ = ١٨٨٥م) وخلفه «عبد الله التعايشي» الذي لم يكن على مستوى «المهدي» ونفوذه، فحاول غزو «مصر» ولكنه فشل ثم أرسل الإنجليز حملة كبيرة بقيادة «كتشنر» تمكنت من هزيمة المهدية والقضاء على حركتهم واحتلال «السودان».



المواطنين بالضرائب، واحتكارها للمحاصيل والسلع التجارية المهمة، وإهمال السودان وعدم إرسال الإمدادات إليه أثناء انشغال «مصر» بالحركة الوهابية، فاستغل أنصار «المهدي» انشغال العرابيين بالاحتلال الإنجليزي فاستولوا على «كردفان»، فقاد «هكس باشا» حملة مصرية للقضاء على المهديين، ولكن الحملة فشلت وقضى المهديون عليها، فطلب الإنجليز من الحكومة المصرية سحب قواتها من «السودان»، ولكن «شريف باشا» رئيس الوزارة رفض وقدم استقالته احتجاجاً على السياسة البريطانية، وخلفه «نوبار باشا» الذي استجاب وسحب الجيش المصري من «السودان».

تاردو» سنة (١٢٩٩هـ = ١٨٨١م)،
والتي يعترف فيها بالحماية الفرنسية
على «تونس»، وبحق «فرنسا» في
إبقاء قواتها في الأراضي التونسية
بالإضافة إلى رعاية «فرنسا» لمصالح
«تونس» في الخارج، أي قبوله
احتلال «فرنسا» لتونس.

ولكن الشعب التونسي رفض
قبول هذه الاتفاقية وثار عليها،
ولكن القوات الفرنسية المجهزة
بأحدث الأسلحة أخمدت هذه
الثورة بكل عنف سنة (١٣٠١هـ =
١٨٨٣م) وقيدت الباي بمعاهدة
جديدة استكملت بها احتلال
«تونس».



مئذنة المسجد الحنفى

احتلال تونس:

أراد حكام «تونس» إدخال المدينة
الغربية إلى بلادهم، ومن أجل ذلك
قبل الاستدانة من دول «أوروبا»، مما
أوجد في النهاية الفرصة للتدخل
الأجنبي في شئون «تونس».

وكانت «فرنسا» هي المعنية
بالدرجة الأولى بأمر «تونس»،
ولكى تبرر تدخلها السافر في أمر
«تونس»، ادعت قيام إحدى القبائل
التونسية بالاعتداء على عمال
فرنسيين، فدخلت قوات «فرنسا»
«تونس» وحاصرت العاصمة
وأجبرت الباي على توقيع «اتفاقية



عقد من المسجد الحنفى - تونس



الأمير عبد القادر الجزائري

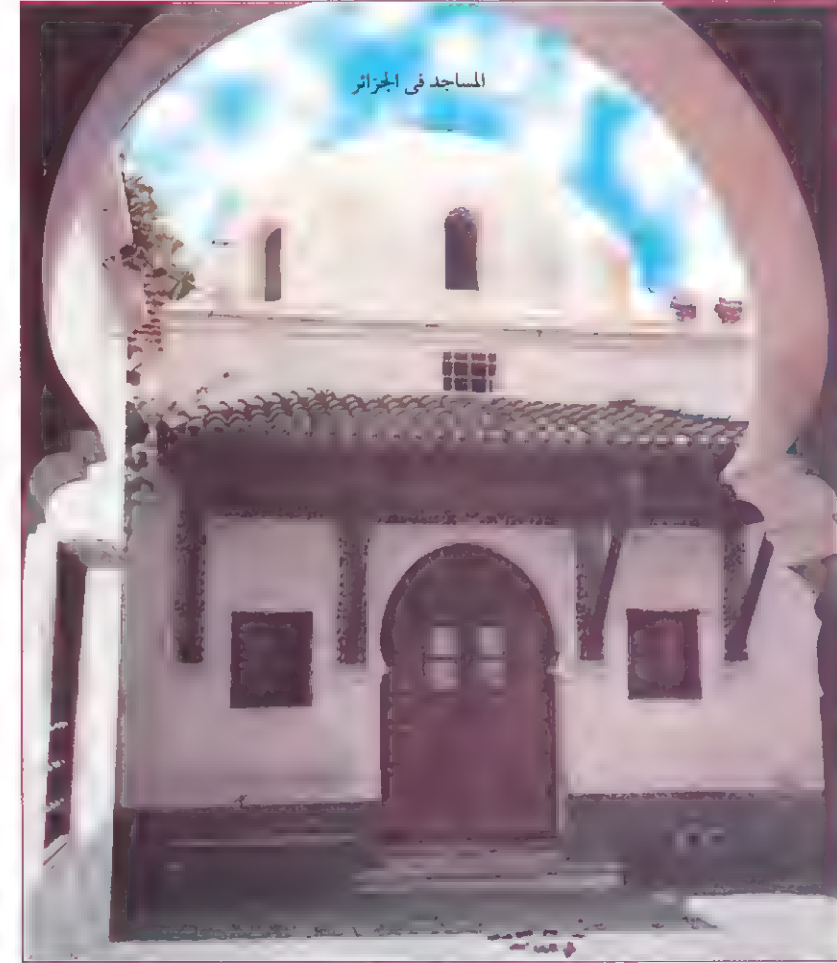


«الجزائر» فالتجأ الأمير «عبد القادر»
إلى «مراكش»، ولكن «فرنسا»
أنذرت سلطان «مراكش» بعدم قبول
الالتجاء، فسلم «عبد القادر» نفسه
إليهم، حيث نفى إلى «دمشق»
ليقضى بقية حياته بالشام.

الإحتلال الفرنسي للمغرب العربي: أولاً: الجزائر:

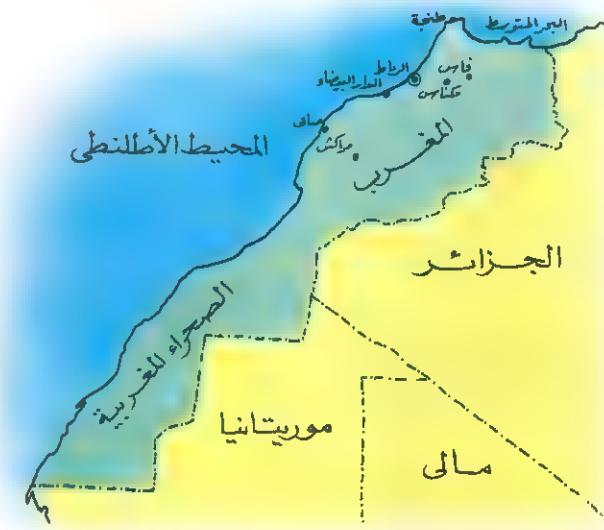
أرادت الحكومة الفرنسية في عهد
الملك «شارل العاشر» أن تصرف
شعب «فرنسا» عن الثورة، وأن
تشغله عن المشاكل الداخلية
بالدخول في مغامرات خارجية تحقق
بها أمجاداً وانتصارات ترضيه بها،
وكانت الجزائر في ذلك الوقت دولة
لها ديون على «فرنسا»، والتي
اتخذت من قصة المذبحة المشهورة
ذريعة لاحتلال «الجزائر» في يوليو
سنة (١٢٤٦هـ = ١٨٣٠م).

ولكن «الجزائر» لم تهدأ فقامت
المقاومة بقيادة الأمير «عبد القادر
الجزائري» الذي أعلن قيام إمارة
مستقلة في جنوب «الجزائر»، ولكن
«فرنسا» بعد عقدها معاهدة مع
الأمير نقضت بنودها، وتشدت في
قتاله حتى استولت على أغلب مدن



احتلال مراكش

أرادت «فرنسا» أن تكون «مراكش» مكملة لمستعمراتها في «المغرب العربي»، ولما ظهر الاستعمار الأوربي على استعمار «مراكش»، فإسبانيا ترى فيها مجالا حيويا لتمدد سلطانها إلى الجنوب، و«إنجلترا» تريد السيطرة على «مضيق جبل طارق»، و«ألمانيا» التي دخلت حلبة الصراع الاستعماري متأخرة تريد أن تكون «مراكش» مستعمرة لها. ولكن «إنجلترا» التي خشت من تزايد قوة البحرية الألمانية عقدت مع «فرنسا» ما عرف بالاتفاق الودي (١٣٢٢هـ = ١٩٠٤م) والذي أنهى النزاع حول «مراكش»، فقد أيدت «بريطانيا» احتلال «فرنسا» لمراكش في مقابل عدم مطالبة «فرنسا» «إنجلترا» بالانسحاب من «مصر»، كما عقدت «فرنسا» معاهدة مع «إسبانيا»



والإسباني في «مراكش».

وانتظرت «فرنسا» الفرصة لاحتلال «المغرب» وواتتها الفرصة سنة (١٣٣٠هـ = ١٩١١م) عندما ثارت القبائل على السلطان «عبد الحفيظ» الذي استنجد بفرنسا التي سارعت إلى نجده ودخلت قواتها مدينة «فاس» في (ربيع ١٣٣٠هـ = مارس ١٩١١م)، ثم عقدت معاهدة الحماية مع السلطان «عبد الحفيظ» سنة (١٣٣١هـ = ١٩١٢م)، كما تمت التسوية بين «فرنسا» و«إسبانيا» في (نوفمبر ١٩١٢م) وحددت مناطق نفوذ كل منهما، واتفق على أن يعين السلطان خليفة له في منطقة الريف التي تخضع للنفوذ الإسباني، وبذلك دخل «المغرب» تحت الاحتلال الفرنسي من ناحية، والإسباني من ناحية أخرى.

* الاحتلال الإيطالي لليبيا:

بعد أن أتمت «إيطاليا» وحدتها أخذت تهين نفسها لدخول حلبة الاستعمار الأوربي، ولكنها وجدت معظم الأقطار الإفريقية والآسيوية وقعت فريسة في يد «إنجلترا» أو «فرنسا»، ولكنها رأت أن «ليبيا» التي تقع في شمال «إفريقيا»، والتابعة للدولة العثمانية من الممكن أن تكون مستعمرة إيطالية، فأخذت الحكومة الإيطالية ترسل الإرساليات المختلفة من مدارس ومستشفيات وبنوك لتقرض الأهالي ثم تستولي على أراضيهم.

ثم لعبت السياسة الاستعمارية دورها فأعلنت «إيطاليا» الحرب على الدولة العثمانية، وقامت باحتلال «ليبيا» سنة (١٣٢٩هـ = ١٩١١م)، لتكون مستعمرة لها، ومن أجل صرف نظر السلطان العثماني عن

«ليبيا» قامت «إيطاليا» بمهاجمة ميناء «الدردنيل» وميناء «بيروت» وساحل «اليمن»، وافتعلت ثورة في منطقة «البلقان» لتجبر السلطان العثماني على توقيع معاهدة سنة (١٣٣١هـ = ١٩١٢م) والتي اعترف فيها باستعمار «إيطاليا» لليبيا، مقابل اعتراف

«إيطاليا» بالسيادة الروحية لتركيا، ولكن الشعب الليبي أخذ يقاوم الاحتلال عن طريق الزوايا السنوسية التي نظمت حركة الجهاد أثناء الحرب العالمية الأولى، وعقدت عدة اتفاقيات حتى الحرب العالمية الثانية، حيث نالت «ليبيا» استقلالها.



بعض الجوانب الجغرافية في الدولة العثمانية

* العناية باللغة العربية:

منذ أن تولى الأمير «عثمان» مؤسس الدولة العثمانية الحكم سنة (٦٨٠هـ = ١٢٨١م) وحكم (٣٧) سنة أحاط نفسه بعلماء قبيلته ومشايخها الذين كانوا يعنون بحفظ القرآن الكريم وتحفيظه، ومع تولى «أورخان» الحكم خرج التعليم من



المسجد إلى المدرسة، حيث فتح أول مدرسة في مدينة «إزميد» التي فتحها سنة (٧٢٨هـ = ١٣٢٧م)، وكان أول مدرس بها هو «داود القيصرى»، ودرست بها كثير من الكتب، فدرس في مادة التفسير كتابى «تفسير الكشاف» للزمخشري، و«تفسير البيضاوى» لناصر الدين «سعيد عبد الله بن عمر البيضاوى»، وفي الحديث كتب الصحاح الستة، وهى: «صحيح البخارى»، و«صحيح مسلم»، و«سنن الترمذى»، و«سنن أبى داود»، و«سنن النسائى»، و«سنن ابن ماجه»، وكتاب «مصاييح السنة» للبقوى.

الحركة السنوسية:

تنسب هذه الحركة إلى مؤسسها السيد «محمد بن على السنوسى» الذى اتصل بالحركة الوهابية وتأثر بها أثناء قيامه بأداء فريضة الحج، ثم قام بإنشاء أول زاوية له بالحجاز سنة (١٢٥٣هـ = ١٨٣٧م)، ثم اتجه إلى موطنه الأصلى فى «الجزائر» سنة (١٢٥٦هـ = ١٨٤٠م)، ولكنه أثر تركها لوجود الاحتلال الفرنسى بها واتجه إلى «ليبيا»، وهناك النف حوله الأنصار والأتباع واتسعت حركته وانتشرت الزوايا السنوسية فى أنحاء «ليبيا»، وكانت تخضع للزاوية الرئيسية فى واحة «جغبوب» ثم فى «واحة الكفرة». وقد نادى «السنوسى» بالعقيدة الإسلامية الصحيحة، وتحكيم شرع



الله، والعمل على محاربة البدع والمنكرات التى انتشرت فى بعض أنحاء العالم الإسلامى. كما دعا وتمسك بضرورة الانضواء تحت لواء الخلافة العثمانية على أنها الأمل الباقى



قصة جهاد الليبيين

ودرس في مادة الفقه كتاب «الهداية» لشيخ الإسلام «برهان الدين علي بن أبي بكر المرغناني»، وكتاب «العناية في شرح الوقاية» لعلاء الدين «علي بن عمر الأسود»، وفي أصول الفقه كتاب «التلويح» للتفتازاني، و«منار الأنوار» للنسفي، و«المغنى» لجلال الدين عمر، و«مختصر ابن الحاجب». وتقرر في العقائد كتاب «القاضي الإيجي»، وكتاب «النسفي»



ومن الكتب المقررة في النحو: «ألفية ابن مالك» و«العوامل» للشيخ «عبد القادر الجرجاني»، و«الكافية في النحو» لابن الحاجب، وكتب «ابن هشام»: «شذور الذهب»، و«قطر الندى»، و«مغنى اللبيب»، ودرس في الصرف كتاب «أساس التصريف» لشمس الدين الغناري، و«الشافية» لابن الحاجب وغيرهما.

وبرز كثير من علماء الدولة العثمانية في مجال الثقافة الإسلامية المكتوبة باللغة العربية، مثل: «حاجي خليفة» صاحب كتاب «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»، وهو كتاب ببليوجرافي مهم، وله مكانته في الدراسات العربية الإسلامية، جمع فيه أسماء (١٤٥٠٠) كتابًا لتسعة آلاف وخمسمائة مؤلف، وتناول فيه نحو (٣٠٠) فن أو علم، وقد حوى هذا الكتاب أمهات المصادر في الفكر الإسلامي مما صنف باللغة العربية أو الفارسية أو التركية.

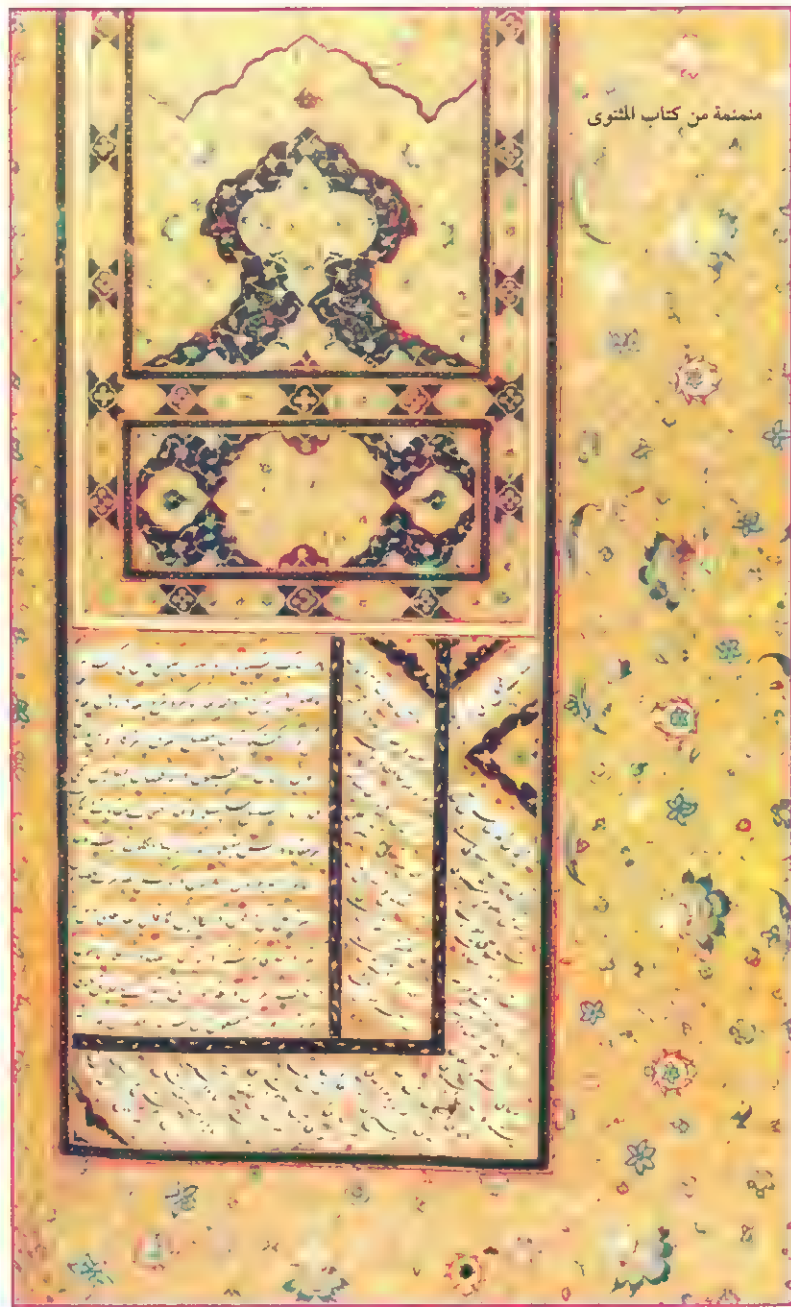


غلاف كتاب نصرت تامة

وزخر عهد السلطان «محمد الفاتح» بالمصنفات العربية، وبخاصة أساتذته الذين قاموا بتعليمه وتنقيفه، مثل الشيخ «الكوراني»، والشيخ «خسرو»، كما ظهر في عهد «سليمان القانوني» شيخ الإسلام «أبو السعود أفندي» صاحب التفسير المعروف «إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم».

وكانت اللغة العربية هي السائدة في جميع المدارس والجامعات العثمانية، على حين استخدمت اللغة التركية في الأعمال الحكومية فقط. وعنى السلاطين العثمانيون بالأدب والشعر، فكان السلطان «مراد الثاني» (٨٠٥ - ٨٥٥هـ = ١٤٠٢ - ١٤٥١م) يعقد مجلسًا في قصره، يدعو إليه الشعراء ليتسامروا ويقرضوا الشعر بين يديه، وكان يشجع حركة الترجمة من العربية إلى التركية، وجعل من قصره مكانًا للمترجمين، فأصبح كأنه أكاديمية علمية.

ثم خلفه ابنه «محمد الفاتح» الذي وصفه المؤرخون بأنه راعٍ لنهضة أدبية، وشاعر مجيد، وكان يجيد عدة لغات، ويداوم على المطالعة وبخاصة الكتب العربية التي ملأت مكتبته، ويعنى بالأدب عامة والشعر خاصة، ويصاحب العلماء والشعراء ويصطفاهم، وقد استوزر منهم الكثير، مثل: «أحمد باشا» و«قاسم الجزري باشا»،



منمنمة من كتاب المتنوي

ومن هؤلاء العلماء - أيضًا - «طاشكو برى زاده» وهو «عصام الدين أبو الخير أحمد بن مصطفى» صاحب كتاب «الشقائق النعمانية في علماء الدولة العثمانية»، تناول فيه تراجم أكثر من (٥٠٠) عالم وشيخ من علماء الدولة العثمانية من عهد الأمير «عثمان» حتى السلطان «سليمان القانوني». ومنهم: ابن كمال باشا «شمس الدين أحمد بن سليمان» الذي اشتهر بكثرة تأليفه ورسائله، وهو يشبه في ذلك «السيوطي» و«ابن الجوزي» و«ابن حزم» ممن اشتهروا بكثرة مؤلفاتهم. يقول «اللكنوي» بأن لابن كمال باشا رسائل كثيرة في فنون عديدة، لعلها تزيد على ثلاثمائة غير تصانيف له في لغات إسلامية أخرى كالفارسية والتركية، وكان ذلك في عهد السلطان «سليم الأول».

وعهد إلى الشاعر الأناضولي «شهدي» أن ينظم قصيدة تصور التاريخ العثماني باللغة الفارسية على غرار «الشاهنامه» التي نظمها «الفردوسي».

وكان «محمد الفاتح» إذا سمع بعالم متبحر في فن من الفنون في الهند أو في السند استماله بالإكرام، وأمهه بالمال، وأغراه بالمناصب، ومثال ذلك أنه استقدم العالم الكبير «علي قوشجي السمرقندي» وكانت له شهرته في الفلك، كما كان يرسل كل عام مالا كثيرا إلى الشاعر الهندي «خواجه جهان» والشاعر

الفارسي «جامي».

وبرع «الفتاح» نفسه في نظم الشعر، حتى اتخذ لنفسه اسما شعريا يستخدمه في أشعاره التي تعكس رقة إحساسه، ورهافة مشاعره، وتبرز تكوينه الديني. وخلفه ابنه «بايزيد الثاني» وكان عالما في العلوم العربية، وفي الفلك، ومهتما بالأدب ومكرما للشعراء والعلماء.

وكان السلطان «سليم الأول» شغوفا بالشعر والشعراء والعلم والعلماء، حتى إنه صحب معه في حملته على «فارس» الشاعر «جعفر چلبی».

منمنمة لشاعر جاحي



واصطحب في حملته على «مصر» و«الشام» الشاعر «ابن كمال باشا». وقد ازدهر الأدب التركي منذ القرن الثامن الهجري، وبلغ أوجه في القرن الحادي عشر، وتأثر بالأدب الفارسي، كما ازدهر نوع من الشعر الشعبي الموزون في أوساط سكان «الأناضول» و«الروميللي»، وساهمت الترجمات الصوفية لشاعرهم «يونس إمره» المتوفى سنة (٧٢١هـ = ١٣٢١م) في تجسيد هذا الأدب الذي حافظ على وجوده واستمراره في المراكز الصوفية، ومن هذا الشكل الشعبي من الأدب التركي انطلق الأدب التركي الحديث متأثرا به وبالأدب الغربي.

* التاريخ والجغرافيا:

قام العثمانيون بدور جيد في مجال التاريخ، وبدأت المحاولات الأولى لتدوين التاريخ العثماني تدوينا منظما في عهد السلطان «بايزيد الأول» على يد المتصوف «أحمد عاشق باشا»، ثم اهتم الباب العالي منذ القرن العاشر الهجري بكتابة التاريخ، فعين المؤرخين الرسميين أمثال «سعد الدين» المتوفى سنة (١٠٠٧هـ = ١٥٩٨م).

وتعد الجغرافيا أحد العلوم التي أجاد فيها العثمانيون نسبيا، وأشهر الأعمال الجغرافية ما كتبه الرحالة البحري أو أمير البحر «بيري رئيس» من كتب تتضمن رحلاته في «البحر المتوسط»، واكتشافات الإسبان والبرتغال في «إفريقيا».



منمنمة تصور مرصدا عثمانيا

كما ألف كتابا عن الملاحاة أطلق عليه اسم «بحریت»، وفي سنة (٩١٩هـ = ١٥١٣م) رسم خريطة للمحيط الأطلسي والشواطئ الغربية من «أوروبا» وأهداها للسلطان «سليم الأول» بالقاهرة، ورسم خريطة أخرى تمثل اكتشافات البرتغاليين في «أمريكا الجنوبية» و«الوسطى» و«نيوزيلاندا»، كما أسهمت كتب «حاجي خليفة» و«أوليا چلبی» الجغرافية إسهاما كبيرا في هذا المجال.

* الطب:

وفي مجال الطب كانت تلقى المحاضرات العلمية الطبية نظريا، ويجرى تطبيقها عمليا في مدرسة الطب، وزاول الطلبة تدريباتهم في المستشفيات، وكانت الكتب المقررة تشمل كتاب «ابن سينا» المشهور «القانون» وكتب «ابن عباس المقوس».

وقام بالتدريس في المدارس الطبية العثمانية عدد من العلماء والأطباء الذين تلقوا تعليمهم في البلاد العربية و«إيران» و«تركستان»، ومن أهم الأطباء في ذلك العصر: «قطب الدين العجمي»، والطبيب «شكر الله الشرواني»، و«يعقوب الحكيم»، و«إلياس القراماني».

* نظام القضاء:

كان «القاضي عسكر» هو رئيس الهيئة القضائية، وهذا المنصب استحدثه السلطان «مراد الأول»، ثم أضاف إليه السلطان «محمد الفاتح»، والسلطان «سليم الأول» قاضيين آخرين، واحدا لأوروبا، والآخر لإفريقيا، ولم تكن سلطاتهم تقتصر على الشئون العسكرية بل تعدتها إلى الشئون المدنية، فهم الذين يعينون القضاة ونوابهم، وكل الموظفين القضائيين الآخرين، ويشكلون محكمة الاستئناف العليا. ويأتي العلماء الكبار بعد قضاة

الجيش من حيث الترتيب، وهم يؤلفون قضاة العاصمة وعواصم الولايات، ثم يليهم العلماء الصغار الذين يزاولون القضاء في المدن الثانوية، ويليهم قضاة الدرجة الثانية وما دونها.

* العلماء والفقهاء:

كان مفتي «إستانبول» (شيخ الإسلام) هو الشخصية الثانية التي تخضع لها الهيئات القضائية الدينية. وخضع الموظفون الدينيون في العاصمة لسلطة المفتي مباشرة، وكان ينوب عنه في الولايات الكبرى قضاة العسكر.

وكان ترتيب الموظفين الدينيين في الجوامع الكبرى كما يلي: الخطيب - الإمام المقيم - المؤذن، ويقوم المرشحون لهذه المناصب بالتعلم في المدارس الدينية الكثيرة التي شيدها السلاطين،



خزانة ذهبية
للسلاطين
العثمانيين

وكان الطلاب فيها ينقسمون إلى ثلاث فئات:

١ - الصوفتا .

٢ - المعيدون، حيث يحمل الطالب عند التخرج منها لقب «دانشمند» أو «عالم».

٣ - فئة «المدرس».

أما مشايخ الطرق الصوفية فقد تعلقت بهم قلوب كثير من الناس، وقد سادت هذه الطرق معظم أرجاء «آسيا الصغرى» كالتقشبندية والمولوية والبكتاشية، وكان لهم دور فى تهذيب العامة، وحضهم على التمسك بالفضيلة والأخلاق الإسلامية الحميدة.

ومن أشهر الفقهاء العثمانيين: «أحمد بن إسماعيل الكوراني» المتوفى سنة (٨٩٣هـ = ١٤٨٧م)،

والمولى «خسرو» الذى دعى بأبى حنيفة زمانه من قبل السلطان «محمد الثانى»، وتوفى سنة (٨٨٥هـ).

ومن العارفين والمتصوفة الشيخ «محمد بن حمزة» الشهير بلقب «آق شمس الدين» و«عبد الرحمن جامى» الذى توفى سنة (٨٩٨هـ = ١٤٩٢م).

ومن العلوم العقلية والنقلية، ظهر اسم: «شمس الدين الفتارى» الذى خلف مكتبة بها (١٠) آلاف مجلد.

* العمارة عند العثمانيين:

بلغ فن العمارة عند العثمانيين درجة عالية وخلف العثمانيون العديد من الآثار العمرانية العظيمة أهمها:

١ - «جامع آيا صوفيا»، وهى الكنيسة السابقة التى حولها السلطان «محمد الثانى» إلى مسجد، يمثل الجامع الرئيسى فى العاصمة عقب فتح «القسطنطينية» مباشرة، وعدلت لتلائم التقاليد الإسلامية، حيث غطيت الرسوم التى تمثل الفن البيزنطى، وشكل محراب وسط الجناح الجنوبى من الكنيسة، كما نصب المنبر على عمود الكنيسة الجنوبى الشرقى الكبير، وفى عهد السلطان «مراد الرابع» كتبت بعض الكلمات ذات الأحرف الكبيرة التى تحمل اسم الجلالة، واسم الرسول، والخلفاء الراشدين، وذلك على لوحات مستديرة شيدت على جدران المسجد، وهى بخط الخطاط



مسجد آيا صوفيا

«بيشكجى زاده مصطفى شلبى» الذى كتب حرف الألف وحده على سبيل المثال طوله عشرة أذرع، وكلها بخط متشابك بديع، وواصل باقى السلاطين إدخال تعديلاتهم وإصلاحاتهم بها.

٢ - «جامع السلطان محمد» الذى شيده المهندس اليونانى «خريستو دولوس» بأمر من السلطان «محمد الثانى»، ويقع وسط العاصمة «إستانبول».

٣ - «جامع السلطان أيوب»، وكان السلاطين العثمانيون يتقلدون فيه مقاليد الحكم فى احتفال رسمى، وقد شيده السلطان «محمد الثانى» قرب ضريح الصحابى «أبى أيوب الأنصارى» رضى الله عنه.

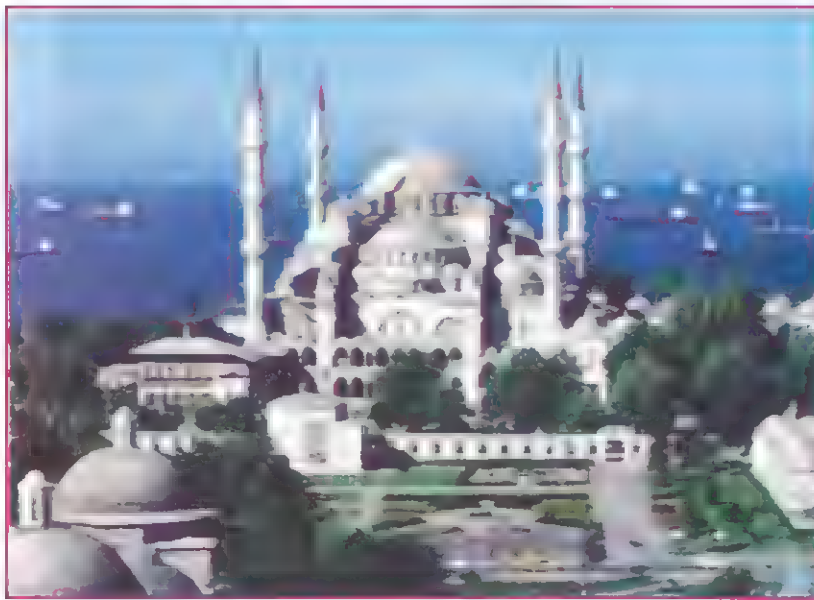
٤ - «مسجد بايزيد» وشيده السلطان «بايزيد»، ويعد من أبرر الآثار العمرانية التى تمتاز بنقاسة المواد البنائية الزخرفية التى جرت على الطريقة الفارسية.

٥ - «جامع السليمانية»، ويعد من أجمل آثار الفن المعمارى العثمانى، وشيده السلطان «سليمان»، وصممه المهندس المعمارى «سنان باشا»، على أعلى قمة جبلية فى «الأسطانة».

إلى جانب العديد من الجوامع العظيمة التى تزيده على الخمسمائة جامع، بخلاف المدافن والتكايا (الزوايا).



مسجد أيوب





مسجد السلمانية بإستنبول

والتكنيك الهندسى، وفهمه الكبير للفن، ورقة ذوقه، وقد مكّنه كل ذلك من إضافة أشكال جديدة للفن المعماري.

وتوفى «سنان باشا» سنة (٩٦٦هـ = ١٥٥٨م) وعمره يقارب المائة عام، بعدما عاصر خمسة من سلاطين العثمانيين.

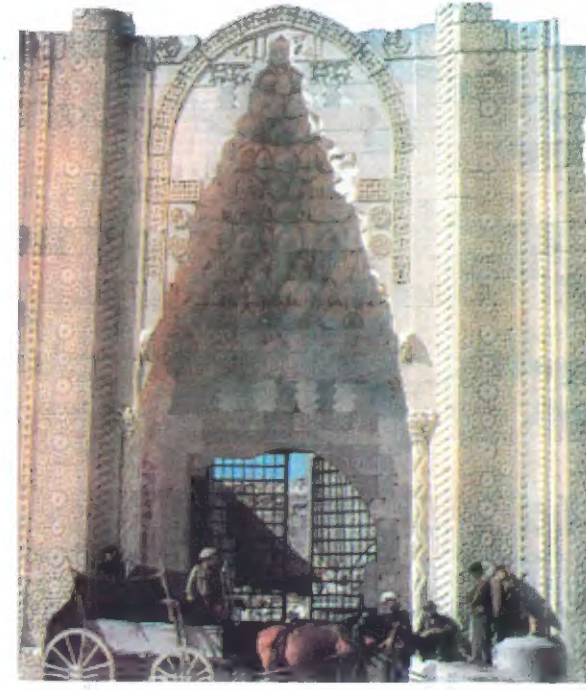


مسجد دولى بهجة ليلا

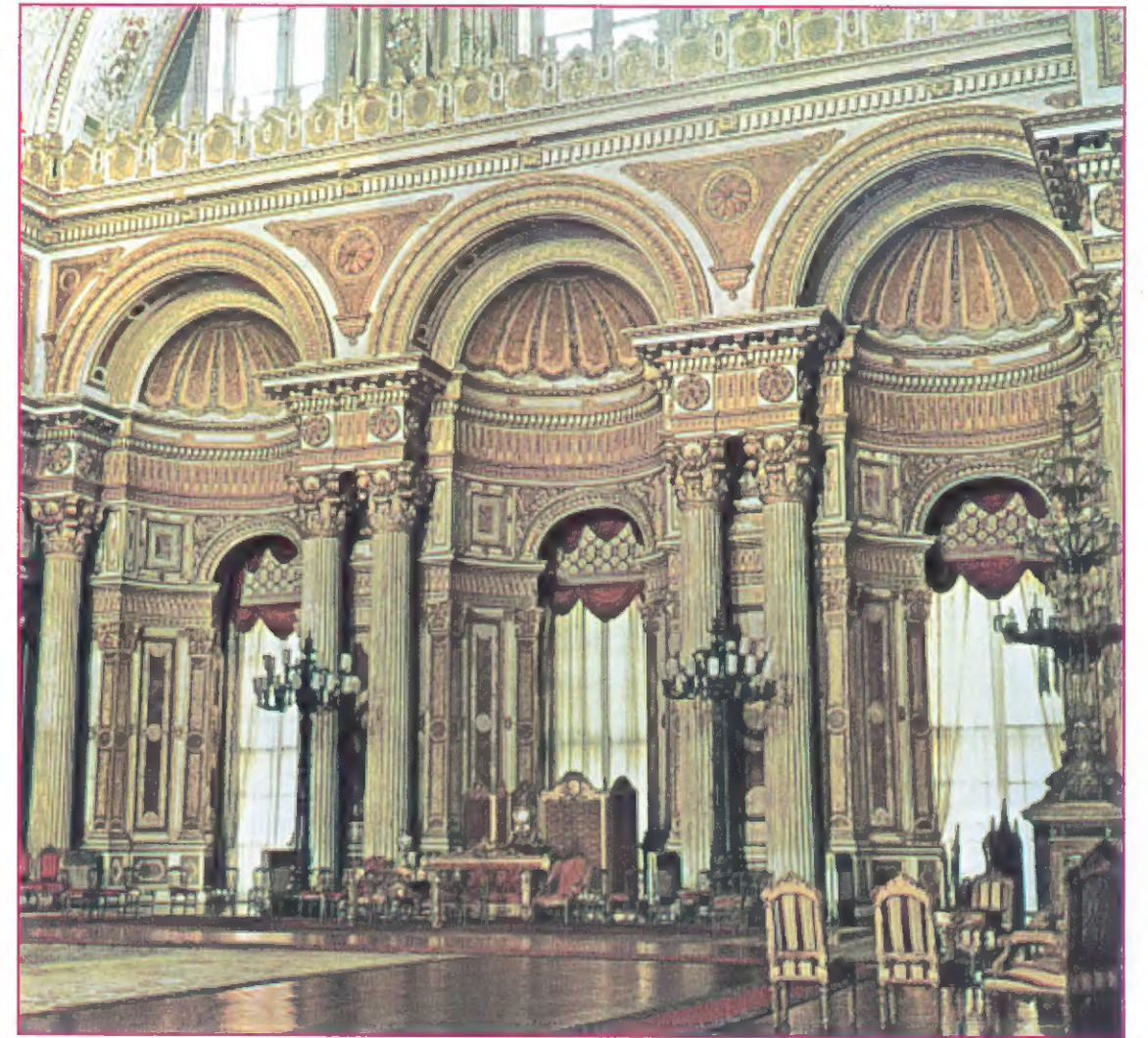
وأشهر المهندسين المعماريين فى الدولة العثمانية هو «سنان باشا»، الذى كان نصرانيا ثم أسلم وعمره (٢٣) عامًا، واشترك فى الحملات العثمانية والفتوحات فى المشرق والمغرب، واطّلع على كثير من الطرز والأعمال المعمارية التى جذبت انتباهه فى «تبريز» و«حلب» و«بغداد» ودول «أوربا».

وعندما عاد إلى «استانبول» تولى منصب كبير معمارى الخاصة السلطانية، وأصبح المسئول عن إقامة الأعمال المعمارية من قصور وجوامع ومدارس ومطاعم وحمامات وأضرحة، وبلغت أعماله المعمارية نحو (٤٤١) عملاً موزعة فى مختلف أرجاء الدولة العثمانية، منها «جامع صقوللو محمد باشا»، و«جامع رستم باشا»، و«جامع شهر زاده»، و«جامع السليمانية»، و«جامع محمد باشا البوسنى»، إلى جانب العديد من الأعمال فى البلدان العربية، وتشهد أعماله بالأصالة ويسودها المعرفة العميقة

أحد خانات القوافل - تركيا



أما القصور فأهمها قصر «سراى طوب قبو» التى تمتاز بفخامتها وامتدادها الواسع، ومبانيها، وحدائقها، وساحاتها الواسعة، و«سراى دولما بهجى» على «اليسفور» وتتماز ببهوها الكبير، وكانت مسكنًا للسلطان «محمد رشاد». وسراى «جراغان» وسراى «يلدرز» وسراى «بكر بك» التى توفى بها السلطان «عبد الحميد الثانى» بعد خلعه.



صالون بقصر دولة بهجة

- برنارد لويس : إستانبول وحضارة الخلافة العثمانية - تعريب سيد رضوان على - الدار السعودية للنشر والتوزيع - جدة - الطبعة الثانية - ١٩٨٢ م .
- بول كولز : العثمانيون في أوروبا - ترجمة عبد الرحمن عبد الله الشيخ - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة - ١٩٩٣ م .
- حسان عا لاق : موقف الدولة العثمانية من الحركة الصهيونية (١٨٩٧ - ١٩٠٩ م) - دار الأحد - بيروت - ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .
- حسين خوجة : زيل بشائر أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان - تحقيق الطاهر المعموري - الدار العربية للكتاب - ليبيا - بدون تاريخ .
- زياد أبو غنيم : جوانب مضيئة في تاريخ العثمانيين الأتراك - دار الفرقان للنشر والتوزيع - عمان - الأردن - الطبعة الثانية - ١٤٠٦ هـ = ١٩٨٦ م .
- عبد العزيز محمد الشناوي : الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٨٤ م .
- عزيز سامح التر : الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية - ترجمة محمود على عامر - دار النهضة العربية - بيروت - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م .
- د. علي حسون : تاريخ الدولة العثمانية - المكتب الإسلامي - بيروت - الطبعة الثالثة - ١٤١٥ هـ = ١٩٩٤ م .
- القرماني (أحمد تشلي بن سنان الرومي) : تاريخ سلاطين آل عثمان - تحقيق بسام عبد الوهاب - دار البصائر - دمشق - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
- محمد أنيس : الدولة العثمانية والشرق الأدنى (١٥١٤ = ١٩١٤ م) - مكتبة الأنجلو المصرية - القاهرة - ١٩٨٤ م .
- محمد حرب : العثمانيون في التاريخ والحضارة - المركز المصري للدراسات العثمانية وبحوث العالم التركي - القاهرة - ١٤١٤ هـ = ١٩٩٤ م .
- محمد الخير عبد القادر : نكبة الأمة العربية بسقوط الخلافة العثمانية (١٨٧٥ - ١٩٢٥ م) - مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .
- محمد صادق العيسى : فتح القسطنطينية - دار الحوار للنشر والتوزيع - اللاذقية - سوريا - الطبعة الأولى - ١٩٨٦ م .
- محمد عبد اللطيف البحراوى : حركة الإصلاح العثماني في عصر السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩ م) - دار التراث - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٣٩٨ هـ = ١٩٧٨ م .
- محمد فؤاد كوبرلي : قيام الدولة العثمانية - ترجمة أحمد السعيد سليمان - الطبعة الثانية - الهيئة المصرية العامة للكتاب - ١٩٩٣ م .
- محمد فريد بك : تاريخ الدولة العثمانية - تحقيق إحسان حقى - دار النفائس - بيروت - الطبعة الثانية - ١٤٠٣ هـ = ١٩٨٣ م .
- محمود ثابت الشاذلي : المسألة الشرقية - دراسة وثائقية عن الخلافة العثمانية (١٢٩٩ - ١٩٢٣ م) - مكتبة وهبة - القاهرة - الطبعة الأولى - ١٤٠٩ هـ = ١٩٨٩ م .
- مصطفى حلمي : الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة العثمانية - دار الدعوة - القاهرة - ١٩٨٤ م .
- موفق بنى المرجه : صحوة الرجل المريض أو السلطان عبد الحميد الثاني والخلافة الإسلامية - مؤسسة صقر الخليج للطباعة والنشر - الكويت - ١٩٨٤ م .
- يلماز أوزتونا : تاريخ الدولة العثمانية - منشورات مؤسسة فيصل للتمويل - إستانبول - الطبعة الأولى - ١٤٠٨ هـ = ١٩٨٨ م .
- يوسف آصاف : تاريخ سلاطين آل عثمان - تحقيق بسام عبد الوهاب - دار البصائر - دمشق - الطبعة الثالثة - ١٤٠٥ هـ = ١٩٨٥ م .

* فن الرسم العثماني:

لم يظهر هذا الفن إلا في عهد السلطان «محمد الفاتح» الذي دعا فنانين إيطاليين مشهورين إلى القصر السلطاني، وأوكل إليهم إنجاز بعض اللوحات للسلطان، وليقوموا بتدريب بعض العثمانيين على هذا الفن، وكان من أشهرهم «ماستوري بافلي» و«كونستانزي دافيراري»، وظهرت كثير من المواهب الوطنية مثل «سنان» تلميذ «ماستوري بافلي» و«حسام زاده».

ومن فنانى ذلك العهد «أحمد شلبى زاده» و«بابا مصطفى» و«تاج الدين» ابن «حسين بالى» و«حسن شلبى».

ويبدو فى هذه الأعمال أثر المدارس الإيرانية، ويبرز اسم «المطرقى» الذى رسم لوحات تمثل حملات الجيش العثماني ومناظر القلاع والموانئ والمدن؛ مما كان له أثر فى تطور فن الرسم الزيتي العثماني.



محمد الفاتح - لوحة زيتية

وفى عهد «سليمان الأول» وصل فن المنمنمات العثماني إلى أوجه، وقدم «كاتب الشيرازي» - الذى اتخذ اسماً مستعاراً هو «عارفى» - وثائق الحوادث السياسية والاجتماعية التى جرت خلال حياة «سليمان الأول»، وكتب ورسم «عارفى» عملاً من مآثر السلاطين العثمانيين حتى عهده هو «شاهنامه آل عثمان» فى خمسة مجلدات.

ومن فنانى المنمنمات فى ذلك العصر: «على شلبى»، «مولى قاسم»، و«محمد البورحى» «أوستان عثمان»، و«لطفى عبدالله» «رئيس حيدر».

وفى عهد السلطان «مراد الثالث» وصل فن المنمنمات إلى أوجه، ومن أبرز الأعمال فى عصره «خورنامه» و«شاهنشاه نامه» المؤلفة من أشعار مكتوبة بالتركية والفارسية معاً، وتحكى توضيحاتها قصة فتوحات الجيش العثماني الظاهر، والنشاطات الاجتماعية المتعددة لذلك العصر.



إناء من الخزف التركي

ووجدت فى ذلك العصر مدرسة الفن الزيتي فى «بغداد» فى نهاية القرن (١٦م)، ولكن هذا الفن سرعان ما ضعف وتدهور فى القرنين السابع عشر والثامن عشر.



لوحة زيتية تعبر عن الحجيج

| الموضوع | الصفحة | الموضوع | الصفحة |
|---|--------|--|--------|
| إمارة آل عثمان . | ٥ | نظام الإقطاع . | ٥١ |
| تحويل الإمارة إلى سلطنة . | ١١ | النظام المالى . | ٥٣ |
| العثمانيون يعيدون تكوين دولتهم . | ١٥ | العثمانيون فى عهدهم الثانى . | ٥٤ |
| السلطان محمد الثانى . | ١٨ | التنظيمات ومحاولة إحياء الدولة . | ٥٩ |
| فتح القسطنطينية . | ١٩ | السلطان عبد الحميد الثانى . | ٦٥ |
| نظام الحكم . | ٣٠ | الدولة العثمانية نحو الانهيار . | ٧٨ |
| سلطات الديوان الهمايونى . | ٣١ | العرب تحت الحكم العثمانى . | ٨٠ |
| القوة العسكرية ومدى تفوقها . | ٣٤ | محاولات العرب الانفصال عن الدولة العثمانية . | ٨١ |
| تحويل السلطنة إلى خلافة . | ٣٦ | بناء مصر الحديثة فى عهد محمد على . | ٨٨ |
| السلطان سليم الأول والتوسع فى الأراضى الإسلامية . | ٣٦ | الاستعمار الأوروبى فى الوطن العربى حتى الحرب العالمية الأولى . | ٩٢ |
| انتقال الخلافة إلى العثمانيين . | ٤٠ | الاحتلال الفرنسى للمغرب العربى . | ٩٦ |
| السلطان سليمان القانونى . | ٤١ | بعض الجوانب الحضارية فى الدولة العثمانية . | ١٠١ |

تتناول هذه الموسوعة تاريخ الإسلام والمسلمين بدءاً من بعثة النبي ﷺ حتى إلغاء الخلافة الإسلامية عبر رقعة كبيرة من الأرض امتدت حدودها من الصين واندونيسيا شرقاً إلى الأندلس والمحيط الأطلنطي غرباً ، ومن أواسط آسيا شمالاً إلى المحيط الهندي وأقصى إفريقيا جنوباً .

وقد انتهجت الموسوعة منهج الحياد في عرض الوقائع والأحداث ، دون مبالغة في ذكر الأمجاد والبطولات ، أو تهوين من العيوب والأخطاء .

وإذا كان استخلاص الدروس والعظات والاعتبار بتجارب السابقين أحد أهداف دراسة التاريخ ، فإن ذلك لا يتحقق إلا بالدراسة الموضوعية للمواقف والأحداث .

والأهم الحية هي التي تدرس تاريخها ، وتتعلم من أخطائها قبل أن تبايى بأمجادها أو تفخر بأبطالها .

سفير ٥ شارع جزيرة العرب - المهندسين - القاهرة - ص . ب : ٤٢٥ الدقي
ت ٣٣٧٩٧٥٢ - ٣٣٥٣٧١١ - ٣٣٥٣٧١٢ - ٣٤٩٤١٣٩ فاكس ٣٤٨٠٢٩٩



أجزاء الموسوعة:

٥ - مصر والشام والجزيرة العربية.

٦ - المغرب الإسلامي.

٧ - المسلمون في الأندلس.

٨ - الدولة العثمانية.

٩ - المسلمون في إفريقيا جنوب الصحراء.

١ - عصر النبوة والخلافة الراشدة.

٢ - العصر الأموي.

٣ - العصر العباسي في العراق والمشرق.

٤ - المشرق الإسلامي بعد العباسيين.